

عَدَنُ الْمَفْتَى

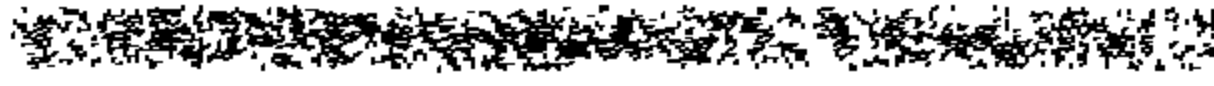
مكتبة دار الفقه

الأحكام والعلاقات العربية الكردية

مكتبة دار الفقه



عَدَنَانُ الْمَفْتَى



الأَكْرَادُ

والعلاقات العربية الكردية



عَدَنَانُ الْمَفْتَى

الْأَكْبَرُ

وَالْعَلَفَاتُ الْعَرَبِيَّةُ الْكُرْدِيَّةُ

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز المحروسة

الطبعة الأولى يناير ١٩٩٨

عنوان الكتاب : الأكراد والعلاقات العربية الكردية

تأليف : عدنان المفتي

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر

٤ ش ٩ ب المعادي - ت: ٣٣٠٣٣٠٣٧٥٢

المدير العام : فريد زهران

جمع تصويري : صباح عامر

مسئول الطباعة : محمد سعيد

رقم الإيداع : ٩٨/٣٢٤٨

الترقيم الدولي I.S.B.N : 6- 93- 5652- 977

إلى :

- رسول مامند راحلاً قبل الاوان

- الملازم جمال أحمد واقفاً حتى الرmq

الأخير

- بيستون ملا عمر يمزقه الثاليوم

- بيزار ... رمزاً للمقاتل المجهول

- وإلى شهداء الحرية في كل مكان

الفهرس

| رقم الصفحة | الموضوع |
|---------------|--------------------------------------|
| ٧ | - مقدمة |
| | - العلاقة المصرية الكردية تتطلق |
| ١١ | من جديد |
| ١٤ | - شيء من التاريخ |
| ٢٩ | - الفيدرالية نظاما للاتحاد الاختياري |
| ٤٢ | - الرئيس عبد الناصر والشعب الكردي |
| ٤٦ | - الرئيس السادات والقضية الكردية |
| | - القضية الكردية في عهد الرئيس |
| ٥١ | حسنى مبارك |
| ٥٤ | - ندوة جريدة البيان |
| ١٢٠ | - ندوة مركز ابن خلدون |
| ١٦٩ | - ندوة اللجنة المصرية للتضامن |
| ١٧٦ | - طبقة الأفندية في أربيل |
| ٢٠١ | - وثيقة .. القرار ٦٨٨ |
| ٢٠٤ | - المصادر |

مقدمة

أخذت القضية الكردية طريقها إلى ضمائر الدنيا بعد أن ظهرت مأساة هذا الشعب البائس على شاشات التليفزيون.. الشعب الذى يفر من نياره هربا من القصف الوحشى بالغازات السامة إلى الجبال ليلاحق فى تلك الجبال بعواصف الثلج.. وبدأت الصور المأساوية تتلاحق.. هذا الرجل الذى كوم أسرته حوله وأحاطهم بغطاء بلاستيكي رقيق.. وهذا الذى نجح فى إشعال النيران فى كومة من الأعشاب ليحتضنها حتى يعيد الحياة إلى أطرافه المتجمدة.. وتلك الطائرة التى تلقى عطايا العالم المتمدن على يتامى القرن العشرين الذين يتقاتلون من أجل أن يظفر كل منهم بحفنة من الدقيق مختلطة بطين الأرض..

والعجيب العجيب أن الشعب الكردي على مر التاريخ لاقى من الأهوال الكثير فى ظل غياب ثورة المعلومات والاتصالات وعند كل ضربة كان يتلقاها كادت أن تكون القاضية والنهائية، إلا أنه كطائر العنقاء الأسطوري الذى ينبعث من جديد من

رماد احتراقه.. والعجيب أيضا أن هذا الشعب شارك الشعب العربي نضاله على مر التاريخ يدا بيد وكان سندا لأشقائه العرب وها هو يتطلع إلى أشقائه من العرب وفي مقدمتهم أبناء شعب مصر كي يمدوا أيديهم ليده ليساعدوه من أجل تحقيق أمانيه القومية في إطار وحدة وسلامة أراضي العراق التي هو الأحرص عليها.

والشعب الكردي يحمل لمصر الكثير من الود والتقدير.. فهو يذكر أن أول إذاعة كردية في تاريخ الأكراد تم بثها من الإذاعة المصرية. وأول صحيفة كردية صدرت من القاهرة والعديد من أهم الكتب في التاريخ الكردي طبعت وصدرت من مصر.

كما أن العديد من الأسماء الهامة التي كان لها دور كبير في النهضة الحديثة في مصر من الأكراد ومن هؤلاء الإمام محمد عبده - قاسم أمين - عباس محمود العقاد - أحمد شوقي - العائلة التيمورية وغيرهم...

والأستاذ عنان المفتى ينتمى إلى أسرة كردية عريقة من مدينة أربيل العاصمة الإقليمية لكردستان ووالده هو المرحوم الشيخ رشاد المفتى كان قاضيا لمدينة أربيل وهو أزهرى تخرج من الجامع الأزهر وهو يعتز بذلك ويعتز أيضا بعلاقته الطيبة والود الذى يحمّله فى قلبه لمصر والمصريين.

وكاتبنا شارك فى الحركة الكردية مبكرا وهو فى الخامسة عشر من عمره وظل ملتزما بالعمل النضالى الكردى إلى الآن لذلك فحياته كلها عبارة عن القضية الكردية يحملها فى قلبه أينما كان وأينما ذهب.

ومجموعة المقالات التى يجمعها فى هذا الكتاب هى ثمرة للقاءات فكرية إضافة إلى مقالات ودراسات منشورة فى بعض الصحف والمجلات وكلها مطلوبة وهامة لإلقاء مزيد من الضوء على هذا القضية والتفاعلات المتعددة التى تصب فيها.

أنا نرحب بما كتبه وننتظر الكثير منه
ومن غيره لى يكون الأمر فى النهاية عملية
تتويرية لهذه القضية..

إن علاقتى بالأكراد وإحساسى بقضيتهم
وثيقة فقد عشت معهم تسع سنوات كاملة فى الفترة
الممتدة من إبريل ١٩٧٩ وحتى أكتوبر ١٩٨٨
وأشهد أنها كانت أجمل سنوات عمرى تحققت لى
فيها صداقات وثيقة مع رجال وعائلات اعتر بهم
وما زالت صلتى بهم قائمة حتى الآن.

لن أنسى ما حييت دفاء المشاعر والود
الصادق الذى كنت أحاط به.

نحن نقرأ ما كتب الأستاذ المفتى باهتمام
ونناقشه، قد نختلف معه فى بعض الأمور ولكننا
فى النهاية لا نملك إلا أن نحترمه كتاريخ وموقف
وتجربه.

رجائى فايد

هذا الكتاب وانطلاقة جديدة للعلاقات المصرية - الكردية

عشية زيارته للقاهرة في - مايو/ ١٩٩٧
ألقى السيد جلال الطالباني بحديث لمجلة الأهرام
العربي قال فيه "أنظر بارتياح بالغ وتقدير كبير الى
الاهتمام المصري بقضية الاكراد ووحدة الاراضى
العراقية واعتبر ذلك طبيعيا، أولا لأن العلاقات
الكردية المصرية تمتد جنورها راسخه في التاريخ
منذ عهد صلاح الدين الايوبى وحتى أيامنا هذه،
وكانت مصر ملاذا لحرار الكرد يوما ومركز
الاشعاع الثقافى للعراقيين عربا وكردا. ففي مصر
صدرت أول جريدة كردية فى ٢٢/ يناير ١٨٩٨
أى قبل ٩٩ عاما، ومنها صدرت الكتب التى تبحث
عن تاريخ الكرد وكردستان ونضالات الكرد فى
الثلاثينيات والاربعينيات.. وفى عهد الثورة
المصرية وعهد الرئيس الخالد جمال عبد الناصر
توثقت العلاقات النضالية بين الحركتين القوميتين
العربية والكردية.. ففي ذلك العهد تأسست إذاعة
كردية عام ١٩٥٧ التى لعبت دورا هاما فى توعية
ال جماهير، وثانيا لأن الوحدة الوطنية العراقية التى
تعتبر الاخوه العربية - الكردية حجر زاويتها مهمة

جدا للشعبين الشقيقتين العربي والكردى ومصر كانت دوما حريصه على مصالحهما وعلى العراق الحر الموحد".

ثم يتابع السيد الطالبانى حديثه عن دوره شخصيا فى تعزيز تلك العلاقة .. "لقد ناضلت شخصيا من أجل تعزيز العلاقات الكردية المصرية منذ عام ١٩٥٧ وتشرفت بمقابلة قائد الثورة الرئيس عبد الناصر وغيره من قادة الثورة المصرية مرارا ويفرحنى اليوم ويسعدنى جدا أن ارى انتعاش واحياء هذه العلاقات الهامة". وكانت الزيارة ناجحة جدا جرى خلالها عقد لقاءات هامة مع كبار المسؤولين فى مصر وتم الاتفاق على تواجد ممثل عن الاتحاد الوطنى الكردستانى فى القاهرة ليكون خطوة مهمة تخدم القضية الكردية والعراقية من خلال استمرار الاتصالات والحوارات بما يخدم الشعب الكردى والشعب العراقى عموما. ولقد كانت الفترة التى قضيتها فى القاهرة مناسبة لعقد لقاءات وندوات لشرح الاوضاع وابعاد القضية الكردية، أنشر هنا تفاصيل أهم الندوات التى بهذا الشأن املا أن اكون قد ساهمت بجهد متواضع فى توضيح وجهة نظر كردية حول مسائل حساسه ومهمة تهم القارئ العربى والمصرى بشكل خاص ومن أجل استمرار

الأكراد والعلاقات العربية الكردية ———
وتعزيز العلاقات العربية - الكردية منطلقاً من
مصر العزيزة.

إن الهدف الأساسي من إصدار هذا الكتاب
هو الإجابة عن تساؤلات كثيرة ربما ترد في ذهن
القارئ المصري والعربي عموماً حول ما يتعلق
بالقضية الكردية سواء فيما يتعلق ببعدها التاريخي
أو تطوراتها في السنوات الأخيرة. وتعميقاً للفائدة
أعدت نشر بعض من المقالات والدراسات التي
سبق نشرها في السنوات الأخيرة.

وكلّ أمل أن أكون قد وفقت في محاولتي
كخطوة لتجسير العلاقة بين المثقفين العرب
والأكراد مساهمة في الفهم ومحاولة لخلق وعي أقل
إجحافاً بحق هذا الشعب الذي لا يود غير العدالة
والسلام.

والله الموفق ...

عدنان المفتي

القاهرة، يناير ١٩٩٨

شئ من التاريخ

يعيش الشعب الكردي في أرضه التاريخية كردستان منذ فجر التاريخ وهو شعب ينتمي إلى الشعوب الهندو - الأوروبية التي هاجرت من بلاد أوروبا إلى منطقة الشرق الأوسط واختلطت مع السكان الأصليين في كردستان لتشكل الشعب الكردي الحالي.

وقد عاش عبر التاريخ مستقلاً أو شبه مستقل، ولم تكن تبعيته للإمبراطوريات التي قامت في الشرق بما فيها الإمبراطورية العثمانية، إلا شكلية في معظم الحقب التاريخية وحتى نهاية القرن التاسع عشر حيث تم القضاء على الإمارات الكردية لتبدأ مرحلة جديدة من حياة هذا الشعب، التي كان من أبرز سماتها عنف الاضطهاد واحتلال أراضيه بالقوة وكذلك ظهور حركة قومية تحررية تنادي باستقلال كردستان وبحق تقرير المصير لشعبها كمثيلاتها من الحركات القومية التركية والعربية والأرمنية وسائر الحركات الأخرى التي كانت شعوبها تترزح تحت نير سيطرة الدولة العثمانية.

لقد كان للکرد قبل أكثر من ستة قرون قبل الميلاد إمبراطورية واسعة الأطراف تسمى

(امبراطورية ميديا) التي تأسست بعد تغلبها على دولة أوراتو وقضائها على الامبراطورية الاشورية واحتلال عاصمتها نينوى عام ٦١٢ ق.م واستمرت الامبراطورية الميديّة ما يقارب من (٢٠٠) سنة، بسطت نفوذها على كامل أجزاء كردستان وخارجها، حتى انهارت وانهزمت أمام الجيوش الفارسية لتخضع كردستان للامبراطورية الجديدة التي أسسها كورش عام ٥٥٠ ق.م، كذلك خضعت أجزاء من كردستان للامبراطوريات الأرمنية والرومانية، وعندما انتشر الدين الاسلامي دخل الكرد فيه بشكل واسع، واصبحت كردستان جزءا من الخلافة الاسلامية وشهدت ولادة دويلات مستقلة تابعة للخلافة الاسلامية فيما يتعلق بالأمور الدينية بينما بقيت مستقلة في إدارة شؤون منطقة نفوذها بما في ذلك جباية الضرائب وسك النقود.

ساهم الكرد في الحضارة الاسلامية وظهروا على مسرح الأحداث التي غيرت من وجه التاريخ من خلال القائد الكردي الاسلامي صلاح الدين الأيوبي الذي جاء من كردستان وواجه الحملة الصليبية وقاد الجيوش الكردية والعربية وتصدى للغزو الصليبي وحرر القدس، وأسس الامبراطورية الأيوبية.

ولقد تمتعت كردستان في ظل هذه الدولة بالاستقلال وكانت تمد جيش صلاح الدين والدولة

الأيوبية بالرجال لمحاربة أعدائها. وبزوال الدولة الأيوبية انتشرت الإمارات الاقطاعية الكردية التي كانت تقترب من الدولة العثمانية والدولة الصفوية التي تأسست في بلاد فارس بحكم تأثيرات المذهب السني أو الشيعي - حتى كانت معركة جالديران عام ١٥١٤ بين الجيوش العثمانية والجيوش الصفوي لتقسم كردستان لأول مرة في التاريخ كمنطقة نفوذ للدولتين العثمانية والصفوية، وكان الجزء الأكبر من كردستان تابعاً للإمبراطورية العثمانية بما فيها كردستان الشمالية (كردستان تركيا) وكردستان الجنوبية (كردستان العراق) الحالية، ولكن السلطان العثماني (السلطان سليم الأول) أقر بعد معركة جالديران بالاستقلال الذاتي للإمارات الكردية، وكذلك الحال في كردستان إيران، وقد شهدت الفترة اللاحقة ولادة إمارات كردية مزدهرة، كإمارة بابان في قلاجولان وهي التي أسست فيما بعد مدينة السليمانية الحالية في كردستان العراق، وإمارة أردلان في كردستان إيران وكانت عاصمتها (مدينة كردستان - سنندج) وإمارة سوران وعاصمتها رواندوز وإمارة بوتان في الجزيرة بكردستان تركيا، وانهارت الإمارات في القرن التاسع عشر بعد أن اشتد الخلاف مع مركز الخلافة في الأستانة واحتل الجيش العثماني كردستان الشمالية والجنوبية لينتهي بذلك حكم

الإمارات وتبدأ مرحلة الاحتلال العثماني المباشر كردستان، كذلك قامت إيران بالقضاء على إمارة أردلان لتكون كردستان إيران تابعة هي أيضا وبشكل مباشر إلى الحكم المركزي في طهران.

ظهور الحركة القومية الكردية :

مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت كردستان تعيش تطورات هامة وهي تحت الاحتلال أثرت بشكل واسع على نشوء حركة قومية تنادي باستقلالها. وكانت هذه التطورات والتغيرات تتلخص في النشاط التجاري والسياسي الذي شهدته المدن الكردية وخاصة مدن ديار بكر ووان وماردين والسليمانية وأربيل ومهاباد وظهور طبقة الأغنياء من الكرد وحاجة المنطقة إلى علاقات مع الشعوب المجاورة لتصريف التجارة وتبادل الانتاج وهذه اثرت ايجابيا على انتقال الافكار الناشئة من عواصم الدول المجاورة وخاصة من العاصمة التركية (الاستانة) ومن العواصم العربية مثل بغداد ودمشق والقاهرة اضافة إلى اليونان وبلغاريا، كل ذلك ساهم في بلورة مشاعر قومية مثلهفة نحو الحرية والاستقلال وضد الظلم والقهر اللذين مارسهما محتلو الشعب الكردي. وكان طبيعيا ان تشهد الساحة الكردستانية ومدنها بشكل خاص حركة مقاومة ضد الظلم

والمطالبة بحق تقرير المصير. وربما كانت أول حركة كردية ذات طابع تحرري هي تلك التي قادها الشيخ عبيد الله النهري عام ١٨٨٠م ضد الاحتلال العثماني التي استطاعت ان تحرر مناطق واسعة من كردستان وأقامت علاقات جيدة مع الأرمن وأرسلت مندوبين لها إلى الخارج قبل ان يتمكن الجيش العثماني من القضاء عليها. ولكن الحركة القومية التحررية الكردية لم تخدم بل استلهمت من ثورة الشيخ قوة. فقد بدأت حركات ونشأت أحزاب في كردستان الجنوبية ساهم فيها رجال الدين والعشائر الكردية، لكنها كانت تخدم بقوة من الجيش العثماني وكما كان يحدث بالنسبة للحركات العربية وغير العربية في ظل ذلك الحكم، حتى كانت الحرب العالمية الأولى التي تم تقسيم كردستان بعدها وفق المصالح الاستعمارية الجديدة ومثلما لم يتحقق الأمانى العربية في دولة واحدة ونشأت دول عربية عديدة فان كردستان تعرضت إلى التقسيم بين دول دون ان يمتح الشعب الكردي حرية الاختيار وتقرير المصير في أنشاء دولته المستقلة.

القضية الكردية في العراق

كان العراق في تلك الفترة ثلاث ولايات، هي ولاية الموصل وولاية بغداد وولاية البصرة وكانت جميعها تحت السيطرة العثمانية، وفيما عدا

مدينة الموصل ذاتها فإن ولاية الموصل هي منطقة كردية، تقول عنها لجنة التحقيق التابعة لعصبة الأمم التي زارت المنطقة للتحقيق من رغبة السكان والتحقق في المعلومات عام ١٩٢٥، في تقريرها الدولي ما يلي :

"توصلت اللجنة إلى وجود ثلاث مناطق واضحة. العراق العربي والجزيرة وكردستان، لا يمتد العراق شمالاً أبعد من هبت - تكريت" أو منطقة جبل حميرين، ولم ترد منطقة ولاية الموصل - كردستان الجنوبية على أنها جزء من العراق، وفيما يتعلق بالمزاعم التركية من أن ولاية الموصل جزء من الاتصاؤل فإن لجنة عصبة الأمم تنفي ذلك أيضاً لأن المنطقتين تفصل بينهما أراضي سورية وكردستان الغربية.

ولا شك أن الحاق كردستان الجنوبية بالعراق كانت إرادة استعمارية بريطانية، حيث أن القوات البريطانية في العراق كانت قد توقفت عند مشارف مدينة كفرى حيث تم توقيع هدنة مودروس بين الحلفاء وتركيا العثمانية وقد كانت كردستان الجنوبية - ولاية الموصل حينئذ - خارج نطاق السيطرة البريطانية وبعد توقيع تلك الهدنة احتلت القوات البريطانية مدينة الموصل بينما قامت الحركة الكردية الوطنية بالتحرك لإعلان الاستقلال حيث اجتمع في مدينة السليمانية - ممثلو الفئات

الوطنية وسكان المنطقة بقيادة الشيخ محمود الحفيد وتم انتخابه حاكما على كردستان ومفاتيح الحكومة البريطانية كي تعترف به وكان الحاكم البريطاني السير ارنولد ويلسون قد استجاب للطلب الكردي - طامعا في السيطرة على كردستان دون ان يتهم بخرق وقف اطلاق النار حسب معاهدة مودروس التي عقدت في ٣٠ / تشرين الأول ١٩١٨، حيث كان من المفترض ان تكون منطقة كردستان العراق جزءا من الحصص الفرنسية حسب اتفاقية سايكس بيكو السرية التي قسم فيها دول الحلفاء ممتلكات الدولة العثمانية فيما بينهم، والتي نشرت تفاصيلها في موسكو بعد انتصار الثورة البلشفية..

ويبدو ان الانجليز استطاعوا بالاعيةبهم ومكرهم الحاق كردستان الجنوبية بالعراق العربي، لا سيما وقد بدت بواخر الثروة النفطية الهائلة في مدينة كركوك. واستطاعت اقناع فرنسا بالتخلي عن كردستان الجنوبية بحسب اتفاقية سان ريمو ١٩١٩ حيث استطاع رئيس وزراء بريطانيا من اقناع نظيره الفرنسي كليمنصو مقابل حصص فرنسية من نفط كردستان لفرنسا بحدود ٢٥٪ من نفط كركوك وكذلك اقرار بريطانيا بسيطرة فرنسا على سورية وسحب تأييده للملك فيصل !.

أما الشعب الكردي فقد خدعه الأنكليز الذين اظهروا في البداية تفهما وتأييدا لأمانيه في

الاستقلال وتشكيل دولته الوطنية حتى تمكنت بريطانيا من تثبيت قاعدتها في بغداد، وتشكيل حكومة عربية موالية لها ونجاح ضغطها على تركيا بالتنازل عن ولاية الموصل لقاء اعتراف بريطانيا بالجمهورية التركية، وبسيطرتها على كردستان الشمالية والغاء بنود معاهدة سيفر الخاصة بإقامة كيان للکرد واستبدالها بمعاهدة لوزان التي جاءت أيضا بتأييد لحركة كمال أتاتورك القريبة من الغرب بعد ان أعلنت العلمانية وألغت الخلافة الإسلامية.. وكانت معاهدة سيفر تنص في بنودها العديدة على حق الشعب الكردي في كردستان الشمالية (كردستان تركيا) وكردستان الجنوبية (كردستان العراق) في إقامة حكم كردي قابل للاستقلال. وكذلك اتبع الإنجليز سياسة المهادنة مع الكرد في بادئ الأمر حتى تسنى لهم السيطرة بالقوة على كردستان، فقد أكدت بريطانيا والحكومة العراقية الوليدة في بيان مشترك صدر في كانون الأول / ١٩٢٢ على حق الشعب الكردي في تشكيل حكومة كردية مستقلة..

"تعترف حكومة صاحب الجلالة والحكومة العراقية بحق الأكراد القاطنين ضمن الحدود العراقية بأن يؤسسوا حكومة كردية ضمن هذه الحدود وانهم يأملون ان العناصر الكردية المختلفة ستصل إلى اتفاق فيما بينها حول الشكل المرغوب

للحكومة وحدودها ويرسل الأكراد مندوبين مسؤولين لمناقشة علاقاتهم الاقتصادية مع حكومة صاحب الجلالة والحكومة العراقية".

إلا أن ذلك كان خديعة واضحة فقد قررت بريطانيا الحاق كردستان الجنوبية بالدولة العربية العراقية باستخدام القوة والقضاء على الحكومة الكردية بقيادة الشيخ محمود الحفيد في السليمانية بعد أن تم احتلالها في ١٩٢٤/٧/١٩.

يقول جواهر لال نهرو مقتبسا عبارات كتبها السير ارنولد ويلسن في كتابه (لمحات من تاريخ العالم) ما يلي :

"التصويب المحكم، بالرغم من كل ما يقال في جنيف، والذي قام به سلاح الجو الملكي في قصف السكان الأكراد خلال العشر سنوات الماضية وعلى الأخص الستة أشهر الأخيرة.. أن القرى المهدمة والماشية المذبوحة والنساء المشوهات والأطفال المشوهين دليل لا يدحض".

ويقول الكاتب العربي العراقي المعروف السيد عزيز شريف في كتابه المعنون "المسألة الكردية في العراق" أسباب إقدام بريطانيا على الحاق كردستان بالعراق، بأن ذلك كان لأغراض استعمارية مفضوحة، لأن بريطانيا لم تكن قادرة على إدارة كردستان بنفسها بما يتطلب ذلك من النفقات الباهضة. التي يقتضيها الاحتلال. هذا ويذكر السيد جلال الطالباني في محاضرة القاها

بمعهد دراسات في مدريد أسباب إلحاق بريطانيا
لكردستان الجنوبية بدولة العراق بما يلي.

١- كان جعل كردستان مستعمرة بريطانية
يعنى وجود كيان كردي قابل للاستقلال في
المستقبل مما يربك تركيا وإيران ويتناقض
مع المصالح الاستراتيجية الاستعمارية
البريطانية في الشرق.

٢- كان جعل كردستان مستعمرة يعنى إبقاء
المزيد من القوات العسكرية البريطانية في
الشرق بينما كان الرأى العام البريطانى
يطالب بعودة الأبناء الإنجليز إلى عوائلهم في
الوطن.

٣- كان جعل كردستان مستعمرة خاصة يعنى
حرمان الحكم العراقى العميل لبريطانيا من
مزايا إلحاق كردستان به.

٤- وأخيرا كان ذلك يعنى حرمان بريطانيا من
مزايا اللعب بالورقة الكردية في العراق مثلما
يعنى حرمانها من فوائد سياسة تخويف
الرجعية العربية بالقومية الكردية لإجبارها
على الخضوع للمعاهدات العسكرية والنفطية
لصالح بريطانيا.

وقد نجحت بريطانيا فعلا وأصبحت
كردستان الجنوبية جزءا من العراق لتشهد بعد ذلك
أحداثا وثورات بدءا بثورات بارزان ونشوء

حركات وأحزاب قومية إلا أنها فشلت ولم تحقق أهدافها بسبب قمعها من قبل الحكومات المركزية واستخدام العنف في مواجهة جميع تلك الثورات والحركات السياسية. لكننا نشير أيضا إلى أسباب أخرى تخص النضال الكردي ومنها ما يتعلق بالجغرافية السياسية وضعف المجتمع المدني والعلاقات الانتاجية المتدنية التي أثرت في تنمية العلاقات المطلوبة بين المدينة والريف وربما أيضا يمكن الإشارة إلى أن قيادة الحركة الكردية كانت في الغالب تتركز في الجبال والأرياف بعيدا عن المدن.

لكن المجتمع الكردي كان يتقدم كسائر المجتمعات الشرقية حيث شهدت مدنها حركات سياسية، وقد تداخلت القضايا الكردية والعربية في العراق وأصبحت هناك قواسم مشتركة فيما يتعلق بالنضال ضد الاستعمار البريطاني وشهدت الساحة العراقية تقاربا وتعاوناً بين الفصائل الوطنية العراقية حتى كانت ثورة ١٤ / تموز / ١٩٥٨ التي ساهم في نجاحها الكرد بقدر كبير متطلعين إلى مستقبل يؤمن بحريتهم وحقوقهم.. وقد نص الدستور المؤقت الذي أعلن بعد نجاح الثورة من أن "العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن".. لكن التيار القومي للمتعصب وقف ضد التطلعات القومية الكردية ولأسباب كثيرة لم تحقق ثورة تموز

أهدافها وأندلعت ثورة ايلول الكردية عام ١٩٦١ والتي استمرت لعام ١٩٧٤ وكان أهم إنجاز أنها حققت بيان ١١/ آذار/ ١٩٧٠ والذي اعترفت بموجبه الحكومة العراقية بالحكم الذاتي لكردستان العراق، لكنها أفرغت هذا البيان من مضمونه ونفخته تنفيذا شكليا ولذلك اندلع القتال من جديد عام ١٩٧٤ ثم انتهت الثورة بعد اتفاقية ٦/ آذار/ ١٩٧٥ التي وقعها الرئيس العراقي صدام حسين مع شاه إيران والتي كانت من نتائجها المباشرة انهيار الحركة الكردية لتشهد كردستان العراق مرحلة جديدة اتسمت بعنف الإجراءات الحكومية التي استهدفت تعريب كردستان بما يعنيه ذلك من هدم آلاف القرى وتهجير سكانها وإقامة حزام أمني مع كردستان تركيا وإيران وسوريه بتهجير سكان المناطق الحدودية بعمق (١٠ - ٢٠) كم^٢.

كذلك اتسمت المرحلة التي تلت انهيار ثورة ايلول بعد اتفاقية الجزائر بتأسيس حركات ثورية تقدمية وفي مقدمتها الاتحاد الوطني الكردستاني وأحزاب أخرى مثل الحزب الاشتراكي الكردستاني وغيره. وأعلن الاتحاد الوطني وقوى كردية أخرى الثورة من جديد وتصدت للإجراءات التعسفية الحكومية في سنوات (١٩٧٦ - ١٩٩١) وهي سنوات تعتبر أصعب فترة زمنية عاشتها الحركة التحررية الكردية، شهدت خلالها الحرب

— الأكراد والعلاقات العربية للكردية —
العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) وتحولت
مناطق كبيرة من كردستان إلى ساحة حرب بين
الجانبيين.. وكانت الممارسات العراقية في كردستان
شديدة العنف بشكل لم يسبق له مثيل فقد وصل عدد
القرى المهدمة إلى أكثر من (٤٥٠٠) قرية وتم قتل
ودفن الآلاف من سكان القرى الأمنة في مقابر
جماعية في عمليات وحشية سميت بعمليات الأتفال،
يقدر عدد الضحايا فيها بأكثر من (١٨٠٠٠٠) ألف
نسمة.. كذلك شهدت هذه الفترة ولأول مرة
في التاريخ استخدام حكومة للأسلحة الكيمياوية
ضد شعب تدعى انه شعبها، كان ذلك في
١٦/ آذار / ١٩٨٨، حينما اغارت الطائرات
العراقية على مدينة حلبجة وقصفتها بالغازات
السامة (غاز الخردل والسيانيد وغاز الأعصاب)
وقتل في اقل من دقائق أكثر من (٥٠٠٠) شخص
جلهم من النساء والشيوخ والأطفال، لتتحول سياسة
الحكم العراقي في كردستان إلى حرب إبادة ضد
شعب بكامله، كل ذلك كان يجري وسط سكوت
العالم الحر لأن الأمر لم يكن يمس مصالحه ولم
يكن الرأي العام العالمي مطلعاً على تفاصيل
الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب الكردي بسبب
الحصار السياسي والاعلامي الذي فرضته الدول
الأقليمية على كردستان، لكن الغزو العراقي
للكويت الذي هز العالم وهدد مصالح الدول الكبرى

والتطورات المتلاحقة في الاتحاد السوفيتي إلى جانب تطور التقنية التكنولوجية والمتعلقة بثورة الاتصالات والمعلومات سهل الاتصال بين جميع أرجاء العالم. كل ذلك ساهم في اطلاع العالم على التراجيديا الكردية ومأساة هذا الشعب الأمن. وكان امرا طبيعيا بعد انتهاء حرب الخليج وفشل الانتفاضة في كردستان والعراق وهروب اكثر من مليوني إنسان من سكان المدن الكردية إلى تركيا وإيران والمشاهد المروعة التي نقلتها أجهزة الاعلام والتلفزيون عن معاناة هذا الشعب ان يهتز الضمير العالمي ويتحرك من اجل وقف المأساة ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة يصدر مجلس الأمن قرارا لصالح الشعب الكردي، وهو القرار ٦٨٨ الذي يدعو الحكومة العراقية إلى وقف اضطهاد الشعب الكردي ونبذ العنف وحل المشاكل عن طريق الديمقراطية. وقررت دول التحالف إقامة منطقة أمنة لكي يتسنى للاجئين العودة من تركيا وإيران ويعتبر القرار تطورا ايجابيا لصالح الشعب الكردي واستطاع ان يستفيد منه ومن العطف الدولي وتأييده كي ينظم صفوفه خاصة وقد كانت الأحزاب الكردية قد نجحت عام ١٩٨٨ في تشكيل جبهة سياسية تحت اسم الجبهة الكردستانية فقامت في ١٩/٥/٩٢ باجراء انتخابات لتأسيس البرلمان الوطني الكردستاني وتشكيل حكومة

إقليمية في كردستان بعد أن فشلت في التوصل إلى اتفاق مع حكومة بغداد وبعد أن سحبت بغداد إداراتها من المنطقة وتوقفت عن دفع الرواتب وفرضت حصاراً عليها..

إن سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة أوجدت شروخاً كبيرة في العلاقات العربية - الكردية، ينبغي بذل جهوداً استثنائية من أجل معالجتها، ولا شك أن حرب الخليج الثانية (حرب الكويت) قد عقدت القضية الكردية في العراق وأوجدت لها أبعاداً إقليمية ودولية وهذا أمر يتطلب منا الحرص أكثر على تصحيح مسار العلاقات العربية - الكردية، لأن الروابط التي تربط الشعبين أكثر من التشوهات التي تعرضت لها وإن التحديات التي تواجه المنطقة تتطلب بذل جهود مشتركة دون أن يقتصر ذلك على العلاقة مع الشعب العربي في العراق فقط وإنما أيضاً مع الشعوب والحكومات العربية المختلفة.

لم يتم التطرق في هذا العرض السريع لشئ من التاريخ إلى أحداث مابعد الانتفاضة وحتى الآن حيث الحديث عنهما وارد في سياق الندوات المنشورة في هذا الكتاب.

الفيدرالية نظاما للاتحاد الاختياري في عراق ديمقراطي تعددي موحد

من المسائل التي أوجدت جدلا لا ينتهي هو ذلك القرار التاريخي الذي اتخذته البرلمان الوطني المنتخب من الشعب الكردي في كردستان العراق بتاريخ ١٠/٤/١٩٩٢ بإجماع الآراء حول تبني الفيدرالية أسلوبا للحكم في إقليم كردستان العراق، من أجل تنظيم علاقة الإقليم الإدارية والسياسية مع الحكومة المركزية في بغداد ، وكصيغة قانونية تحفظ حقوق الشعب الكردي في إطار الدولة العراقية الموحدة.

كنت قد نشرت مقالا حول هذا الموضوع في جريدة الحياة اللندنية بتاريخ ١/٢/١٩٩٣ واعد نشره في جريدة الاتحاد في أربيل بكردستان العراق في جهد متواضع لشرح مفهوم الفيدرالية ولتبرير بعض المخاوف في الأوساط العراقية والإقليمية والعربية وتخليص ذلك من أي سوء فهم تولد من قرار البرلمان الذي فهم على أنه وجود لخطر الانفصال والتقسيم لإقليم كردستان عن العراق. وهو أمر يتنافى أصلا ويتناقض مع الواقعية السياسية ومع الإرادة الكردية نفسها التي

اختارت الاتحاد الاختياري مع عموم الشعب العراقي واتخذت قرار الفيدرالية تجسيدا لذلك.

وإذ أعيد هنا نشر نص هذه المقالة وبعد مرور ست سنوات على قرار البرلمان الكردي، فلا أجد ما أضيفه عليها سوى ملاحظتين:

الأولى: أن الأوضاع ليس في كردستان العراق فحسب وإنما في العراق عموما قد تدهورت بسبب استمرار الأوضاع الاستثنائية وعدم اتخاذ أية خطوات نحو الحوار الديمقراطي بين أبناء الشعب العراقي من أجل خلاصه من آثار الدكتاتورية البغيضة، وبالتالي لم تجد الفيدرالية قدرها من الاهتمام لإثرائها وتنفيذها من خلال حوار ديمقراطي مع القوى السياسية الديمقراطية في العراق بما فيها الحكومة المركزية التي نأمل بتغيير سياساتها باتباع التوجه الديمقراطي، ولعل الاقتتال الداخلي وتعاون الحزب الديمقراطي الكردستاني مع القوات العراقية مرة في احتلال مدينة أربيل في ٣١/أب/ ١٩٩٦ ومرات بتعاونه مع الجيش التركي ودعوته لاجتياح كردستان العراق لمواجهة الاتحاد الوطني الكردستاني قد شكل خسارة كبيرة أخرى للشعب الكردي والعراقي إضافة إلى استمرار الحصار المزدوج على إقليم كردستان، الحصار الدولي على كل العراق وكردستان جزء منه والحصار الحكومي على المنطقة والذي كان

من مسببات إيجاد أوضاع اقتصادية سيئة في الإقليم الأمر الذي ولد الأرضية لاندلاع القتال أصلاً.

الثانية: وبرغم المصاعب التي ذكرتها وتلك التي ترد في هذا المقال فإن إرادة الشعب الكردي لازالت قوية ومتينة وهذا الشعب العظيم وقيادته الواعية لقادرة على تجاوز مصاعبه فبرغم كل تلك الأحداث المؤلمة فإن الحياة لازالت مستمرة بما في ذلك الإرادة الكردية في تبني قرار الفيدرالية طريقاً أكيداً للوحدة العراقية. بالأسلوب الديمقراطي الذي يحترم التعددية السياسية ويحتكم إلى صناديق الاقتراح لاختيار ممثلي الشعب ويرسخ حقوق الإنسان.

وفيما يلي نص المقال :

مما أن أعلن برلمان كردستان ١٤/١٠/١٩٩٣ قراره بتبني النظام الفيدرالي لإدارة شؤون كردستان العراق وعلاقته بحكومة العراق المركزية. حتى قامت حفيظة الدول الإقليمية الثلاث المجاورة (إيران. سورية. تركيا) وصدرت الاعتراضات والتحفظات من قوى المعارضة العراقية وخاصة الإسلامية والقومية. التي ترتبط بسياسات وايدولوجيات الأنظمة الحاكمة في الدول الثلاث وهو أمر واقع ومفهوم إذا

— الأكراد والعلاقات العربية الكردية —
لم يتجاوز حدود العلاقات الثنائية ولم يمس مصالح
الشعب وقضاياها.

وإذا كان من الحق المطالبة بتجديد المفهوم
الفيدرالى وإطاره القانونى وهو موضع مناقشة الآن
فى برلمان إقليم كردستان لإصداره كقانون (وأن
كان فى النتيجة بحاجة إلى اتفاق مع الحكومة
المركزية. وإلى وضع النصوص القانونية الخاصة
بالفيدرالية أمام اللجنة التأسيسية المفترض انتخابها
(لصيغة الدستور العراقى) فإن المخاوف التى
تثيرها جبهة المعارضة لقرار الفيدرالية لا تستند فى
حقيقة الأمر إلى وجود أية مخاطر حقيقية تحيق
بالعراق. وإمكان تقسيمه أو انفصال الجزء الكردى
عنه. ولم نسمع أو نقرأ أية حجة مقبولة تستند إلى
وقائع ملموسة عن هذا الخطر الذى ولد اللاءات
التى تذكرنا بأيام ما بعد حرب حزيران
يونيو ١٩٦٧ لا للتقسيم. لا للفيدرالية. لا لمؤتمر
صلاح الدين !

أن نقاشا هائلا بعيدا عن نظرية المؤامرة
ومخطط التقسيم المزعوم ضرورى إذا كانت هذه
المواقف نابعة من الإخلاص لقضية الوطن ولبناء
صرح علاقات مشتركة وناجحة. توطد الاخوة على
أساس العدالة والديمقراطية. ولا ينم عن موقف
مسبق من الحقوق القومية المشروعة للشعب
الكردى وإدارته الشرعية فى كردستان.

من الواضح أن الذين ينشطون في الإعلام والاتصالات واللقاءات، وعقد الاجتماعات يستهدفون تقويض القرار الكردي، بل وإيقاف الحوار السليم والناجح بين أطراف المعارضة العراقية خصوصا مؤتمر صلاح الدين ونتائج الإيجابية.

إن الجبهة المعارضة لقرار الفيدرالية تتحجج دفاعا عن تخوفها ورفضها بانهيار دول ذات أنظمة فيدرالية مثل الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا من دون أن تدرك أن الانهيار لم يكن بسبب النظام الفيدرالي بل كان نتيجة الأزمة الاقتصادية والإيديولوجية والاجتماعية المتفاقمة وسيادة نظام الحكم المطلق وغياب الديمقراطية وهي أساس قيام الاتحاد الفيدرالي.

لذلك فإن انفصال شعوب هذه الدول عن بعضها وقيام دول جديدة كان بسبب فشل الأنظمة الديكتاتورية تلك في تحقيق العدالة بين شعوبها، وممارسة سياسة القمع والاضطهاد ضدها. والسيادة الجبرية للقومية الحاكمة على القوميات الأخرى، وفرض ثقافتها ولغتها، وعدم توافر الحد الأدنى من الحريات الشخصية والعامة. بل أكثر من ذلك من الأسباب بما فيها تلك التي تعود إلى تاريخ تشكيل الدولة الاتحادية أي عندما سلبت الأنظمة الحاكمة

فى تلك البلدان حق تلك الشعوب فى تقرير مصيرها. وكان النظام الفيدرالى فى حقيقةه فرضا قسريا ولم يأت اتحادا اختياريا لشعوبها. وكلها أمور حملت فى طياتها بذور الكراهية والفشل والانهيـار. تماما كما حصل. ولا يزال فى العراق على يد الأنظمة المتعاقبة التى مارست العنف والاضطهاد ضد الشعب الكردى وعموم أبناء الشعب العراقى وسلبت منه الإرادة وحق التعبير والحريات الأساسية. ولم تتجح الحوارات والمفاوضات بين الحركة التحررية الكردستانية والحكومات العراقية المختلفة، لأن الأخيرة كانت تحكم البلد بمفاهيم قريية وأحيانا مطابقة لأنظمة الحكم الاستبدادية الأنفة الذكر، وممارساتها العنصرية والقمعية. دون أدنى مراعاة للخصوصيات القومية والاجتماعية والطائفية التى يتكون منها المجتمع العراقى.

لقد فشل شعار الحركة الكردية فى كردستان العراقية والذى نادت به خلال عقود من الزمن. وهو الديمقراطية للعراق والحكم الذاتى لكردستان. خصوصا بعد اندلاع الحرب مجددا فى كردستان عام ١٩٧٤. ليس فقط بسبب الأحداث التى شهدتها كردستان. والحرب التى طالت كل الشعب والشيوخ التى تولدت لدى المواطن الكردى تجاه السلطة المركزية. إضافة إلى التأثيرات السلبية

على العلاقة التاريخية بين الكرد والعرب. بل أيضا في صحة الشعار نفسه بعد فشله على أرض الواقع. وقد اصطدمننا دوماً بمفهوم "حكومي" مغاير لمفهومنا فيما يتعلق بصلاحيات وحدود الحكم الذاتي.

ومعلوم أن النظام أصدر قانوناً في عام ١٩٧٤ سمي بقانون الحكم الذاتي ومن طرف واحد. من دون اتفاق مع قيادة الحركة الكردية. ولم يشمل مفهوماً للأرض والديمقراطية. فيما بقيت صلاحيات أجهزته التشريعية والتنفيذية مقيدة بقيود كثيرة. ومسيرة من قبل تنظيمات حزب البعث الموجودة في المدن الكردستانية. ناهيك عن أجهزة الأمن والاستخبارات التي بقيت تابعة للحكومة المركزية بعد تشديد قبضتها وإطلاق يدها بصلاحيات وإمكانات تفوق صلاحيات كل السلطة التشريعية والتنفيذية مجتمعة.

كما أن التجربة أثبتت أن الحكم الذاتي لا يحقق العدالة المرجوة في مشاركة الكرد في أنشطة الحياة السياسية في العراق. فلقد بقيت الوزارات المهمة (الدفاع، الخارجية، الداخلية، النفط، الأجهزة الحساسة للدولة) محصورة برجال الحكم لا غير. ويبدو أن الحال هذه سوف تستمر ما لم تتغير البنية القانونية والدستورية في العراق.

وفى حين أن الكردي يطالب دوماً بإثبات عراقيته تأتي القوانين المعمول بها والقرارات التي لا حصر لها لتؤكد دونيته في الحقوق. صحيح أن قيادة الحركة الكردستانية كانت تفهم الحكم الذاتي من منظور آخر. وهو ما عبرت عنه من خلال المواقف المعلنة والمذكرات المقدمة والمفاوضات التي جرت مع الحكومة العراقية. وهو مفهوم أقرب إلى حكم ذاتي في نظام فيدرالي تعددي ديمقراطي أما "الحكم الذاتي" الحقيقي فليس غير شعار لتمييزه كشعار للمعارضة العراقية عن الحكم الذاتي الحكومي. وفي حقيقة الأمر لا فرق يذكر من الناحية القانونية بين ما هو حقيقي وغيره وهو شعار سياسي أكثر من كونه منهجاً للعمل وإطاراً قانونياً للحل المنشود.

صحيح أن الحوار مع أطراف المعارضة خلال السنوات المنصرمة كان على أساس شعار الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان وكذلك المفاوضات الأخيرة مع الحكومة العراقية. لكن الصحيح أيضاً أن خلافاً يكمن في مفهوم الحكم الذاتي نفسه. من حيث كونه لا يحقق المساواة الحقيقية ولا يعبر عن الإرادة المشتركة في قيام دولة واحدة على أساس من الاتحاد الاختياري بين شعوبها. بل يبقى نظام الحكم الذاتي الفرصة أمام

الأكراد والعلاقات العربية الكردية —————
الدولة للتراجع عن المكاسب التي تحققت. في أي وقت تشاء.

من جانب آخر فإن أية تجربة من تجارب الشعوب مع الحكم الذاتي من النمط الذي يريدونه لم تتجح لاستحالة قيام الديمقراطية في بلد مثل العراق من دون تغيير جذري لمجمل القوانين التي تسير البلد ومن دون وضع دستور جديد في حين أن الأنظمة الفيدرالية المتعددة المعمول بها في بلدان كالولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وكندا وألمانيا والأرجنتين وأستراليا والكاميرون والهند. عاشت واستمرت بنجاح سواء من حيث تحقيق العدالة بين شعوبها وسكانها أو من حيث تنظيم الإدارة الجيدة وتوفير الحريات الديمقراطية. ولقد كانت القيادة الكردية تسعى إلى إيجاد علاقة متوازنة مع الحكومات المركزية المتعاقبة ومن خلال حوارها مع أطراف القوى الوطنية والإسلامية العراقية إلى التوصل إلى فهم مشترك. وإلى صيغة ناجحة، قابلة للاستمرار من دون التوصل إلى نتيجة ترضى الجانب الكردي. إلا أن القيادة الكردية بقيت مطالبة سواء من قبل "الحكومة" أو المعارضة بتأييد سياساتها وعلاقاتها المتعلقة بانتماء دولة العراق لمحيطه العربي والإسلامي.

أذكر مرة أنني كنت ضمن وفد الجبهة الكردستانية في محادثات لتشكيل الجبهة العراقية المعارضة للسلطة الحاكمة وذلك في أواخر عام ١٩٨٩ في دمشق. وقد شاركت في المحادثات التيارات الأساسية وهي الإسلامية والقومية والحزب الشيوعي وآخرون وعند مناقشة البرنامج السياسي أيدنا اقتراحا قدمته أطراف التيار القومي يتعلق بتأييد الوحدة العربية، ثم أيدنا اقتراحات كثيرة تتعلق بالتزام العراق لانتمائه العربي والإسلامي، لكن اقتراحا من الجبهة الكردستانية يتعلق بمستقبل الكرد في العراق في حال قيام الوحدة بين العراق ودولة أو دول عربية أخرى رفض خصوصا من التيار القومي. وكان الاقتراح ينص على وجوب إحراز تقدم في الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في دولة الوحدة المنشودة. وقد فشلت المحادثات لأسباب أخرى كثيرة في مقدمها أن كثير من الحضور لم يكن مهيئا في تواصل الحوار نحو الاتفاق النهائي !

مثال آخر مع الحكومة العراقية هذه المرة. وهو على سبيل المثال لا الحصر أو التشبيه: حين كنا في بغداد، أثناء مفاوضات الجبهة الكردستانية والحكومة العراقية في صيف ١٩٩١ (وكنيت عضوا ضمن الوفد الكردي) بحثنا مسألة الأمن الداخلي (المحلي) في كردستان وكيفية ممارسة

جهاز الأمن العام لمسؤولياته. وقد طرحنا على الجانب الحكومي وجهة نظرنا التي تنادي بضرورة فصل الأمن القومي عن الأمن الداخلي. وقلنا أن الشعب الكردي لا يمكنه القبول بعودة أجهزة الأمن الداخلي والاستخبارات بالطريقة التي كانت سائدة قبل آذار ١٩٩١، كما طالبنا بأن تكون هذه الأجهزة تابعة للسلطات المحلية. وكان رد الجانب الحكومي رفضاً قاطعاً بحجة أن جميع الأجهزة الأمنية مرتبطة بالرئيس مباشرة ولا سلطة لأحد عليها ؟
وغنى عن القول هنا أن الأمر ليس محصوراً بالأجهزة الأمنية، فقد قامت السلطة العراقية بعد نكسة الحركة الكردية في ١٩٧٥ بإجبار الشعب الكردي على الانخراط في صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم. بعد أن أعطى الدور القيادي للحزب المذكور في المجتمع الكردي، كما كان الحال في جميع أنحاء العراق، والحزب المذكور كما هو معروف، لا يرتبط بالفرد الكردي في تطلعاته وأهدافه بشيء.

كما أن الحكم العراقي مارس في ظل الحكم الذاتي أيضاً سياسة مبرمجة لتعريب وتبعيث كردستان وتدميرها. وكان من نتائج هذه السياسة (المعروفة بسياسة الأرض المحروقة) حرق وتدمير أكثر من ٤٥٠٠ قرية كردية واستخدام السلاح الكيميائي وعمليات الإبادة الجماعية التي راح

— الأكراد والعلاقات العربية الكردية —
ضحيتها عشرات الألوف. ومنها أيضا عمليات
الأنفال. السيئة الصيت التي أودت بحياة أكثر من
مائة وثمانين ألفا من الأكراد رجالا ونساء
وأطفالا!

من هنا ينبع القرار الكردي في تبني
الفيدرالية ورفض صيغة الحكم الذاتي المبتورة
لأنها لا تستند إلى أية ضمانات دستورية أو قانونية
كما لا تحقق المساواة والعدالة الحقيقية. ولا تضمن
أرضية صلبة لاستمرار وحدة الوطن الواحد. فعبّر
مثل هذه الصيغ زرعت الدولة الاستبدادية
والعنصرية والشوفينية بذور الخراب والدمار
والحروب والتقسيم.

لكن المؤسف حقا أن نشهد تحركا معاكسا
يأتي بعد سوء الفهم الذي رافق إعلان برلمان
کردستان للفيدرالية. وهذا التحرك يهدد بالفشل
جهدا كبيرا بذلته المعارضة العراقية لتوحيد
صفوفها. فموقف بعض الدول المجاورة لا يبشر
بالخير. بل يؤكد استمرار السياسات الإقليمية نفسها
التي سادت المنطقة تجاه القضية الكردية منذ
الحرب العالمية الأولى. والتي تبدو وكأنها لن تتغير
في الجوهر على رغم اختلافها الظاهر في الشكل
والممارسة.

وبانتظار تغير المواقف ونظرة أكثر واقعية
وعدالة وإيجابية تخدم مستقبل شعوب الشرق

الأوسط. لانجد بدأ من ذكر نقطتين نعتقدهما أساسيتين تقفان وراء موقف رفض القرار الكردي، مع أملنا في أن نكون على خطأ لكي تبقى العلاقات بين القيادة الكردية والأطراف التي تؤثر وتتأثر بها سليمة.

أولاً- الخوف من الوضع السائد في كردستان العراق. والرعب حيال الديمقراطية الفتية فيها والتي أثمرت قيام انتخابات برلمانية حرة وتشكيل حكومة إقليمية شرعية وانتعاش حرية الصحافة والتعبير واحتمال احتذاء الشعوب المجاورة بهذه التجربة. خصوصاً من ناحية انتشار رياحها لتشمل كل الأراضي العراقية مع التطورات التي شهدتها العالم على هذا الصعيد.

ثانياً - المواقف الشوفينية الموروثة تجاه الشعب الكردي والتي تولدت عبر عقود من الجمود والتفكير القومي الاستعلائي للقوميات الحاكمة (العربية والتركية والفارسية) عبر أنظمتها الاستبدادية ورفض القوى الإسلامية الأصولية لمبدأ القومية والحقوق القومية، رغم كون التاريخ الإسلامي تضمن إبان قيام دول إسلامية كبيرة مثل الدولة الأموية والعباسية والعثمانية. نظام "الولايات" المشابه لأنظمة الحكم الفيدرالي مع اختلاف الزمن والفكر السياسي.

الرئيس عبد الناصر والشعب الكردي

أولى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر اهتماما مبكرا بالقضية الكردية وبالشعب الكردي، من منطلق قناعاته السياسية بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وكون الشعب الكردي في العراق يعيش مع الشعب العربي وبالتالي يؤثر ويتأثر بمستقبل العراق وبالأمن القومي العربي، والرئيس الراحل كان أيضا مطلعاً على الحل السياسي لمشكلة القوميات في الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا ومعتقدا بإمكانية تحقيقه في العراق.. هذا إلى جانب أسباب أخرى أهمها قيام حلف بغداد الذي ضم العراق وتركيا وباكستان، وموقف الحكومة العراقية السلبى من تأميم قناة السويس والمؤيد للعدوان الثلاثى، والمضاد لموقف الجماهير العراقية وكردستان العراق التى وقفت إلى جانب مصر ضد العدوان. ولا شك كان قرارا حكيما ذلك الاهتمام الذى تجسد أولا ببث برامج من الإذاعة المصرية باللغة الكردية عام ١٩٥٧، وكان أبرز رد فعل عليها أن السفير التركى فى القاهرة نقل إليه احتجاج الحكومة التركية على فتح الإذاعة الكردية من القاهرة. إلا أن رد الرئيس عبد الناصر على احتجاج أنقرة كان تساؤله، وهو الذى كان يعرف

أن تركيا لا تعترف بوجود أكراد لديها بل تسميهم أتراك الجبال. قائلا "هل يوجد أكراد في تركيا"؟
منهيا المقابلة بإحراج الجانب التركي ذاته ومعبرا
سلفا عن فهم استراتيجي لأهمية تعزيز العلاقات
العربية الكردية.

إلى ذلك، عندما كان المرحوم الملا
مصطفى البارزاني في طريق عودته من الاتحاد
السوفيتي إلى العراق بعد انتصار ثورة ١٤ / تموز /
١٩٥٨ استقبله عبد الناصر في القاهرة في مبادرة
عكست موقفه المتفهم لقضية الشعب الكردي..
ويرى السيد جلال الطالباني أن الرئيس جمال
عبد الناصر كان "شديد الحرص على الحل السياسي
للقضية الكردية ضمن الوحدة العراقية، لذلك فقد
عارض دوما أساليب القمع واستعمال القوة
العسكرية والقتال كلها، حتى عندما كان حكام
العراق ممن يدعون الناصرية"..
ويتذكر الطالباني
"كيف دعا الرئيس عبد الناصر الوفد البعثي عام
١٩٦٣ إلى الاستفادة من تجربتي الاتحاد السوفيتي
ويوغسلافيا لحل القضية الكردية، معبرا عن قناعته
بالحل الفيدرالي وهذا ما فهمه منه شخصيا، يؤيده
في هذا الفهم السيد أمين هويدي في كتابه "كنت
سفيرا في العراق" والذي كان وزيرا للحربية في
مصر رحا من الزمن؛ فهو يروى أيضا أن
الرئيس الراحل "حزب البعث العراقي على

اتخاذ التجربتين اليوغسلافية والسوفيتية مثالا لحل القضية الكردية في العراق".

وقد استقبل الرئيس عبد الناصر السيد جلال الطالباني في منزله في ١/٦/١٩٦٣، يرافقه السيد فؤاد عارف والسيد شوكت عقراوى الذى كان ممثلا للثورة الكردية في القاهرة لعدة سنوات لاحقة. وكان الطالباني آنذاك عضوا في المكتب السياسى للحزب الديمقراطى ورئيسا للوفد الكردى المفاوض مع الحكومة العراقية ومبعوثا من الملا مصطفى البارزاني ومن قيادة الحزب للقاء عبد الناصر الذى أكد له اعترافه بحقيقة وجود الشعب الكردى وتأييده لحقه في الحياة الكريمة ضمن الجمهورية العراقية مؤكدا أن عدم التوصل إلى اتفاق مع الحكومة العراقية سيكون خسارة للجميع محذرا من الوقوع في مصيدة الشاه الإيرانى.

وعندما أوضح له الطالباني كيف أن المفاوضات مع الحكومة العراقية متعثرة وأنهم يتحججون باحتمال وجود موقف مخالف للرئيس عبد الناصر، ابتسم عبد الناصر وقال للطالباني "شيء يدعو للدهشة ! الوفد البعثى يقول أنهم لا يستطيعون إقامة الوحدة والتقدم بخطوات لإنجازها خوفا منكم .. يبدو أنهم لا يريدون الاتفاق معكم ولا التقدم بخطوات نحو الوحدة، واقترح على الطالباني أن يقوم بشرح الحقائق للرأى العام

العربي مؤكدا أنه يؤيد كل الحقوق القومية للشعب الكردي. وهذا الاقتراح كان وراء سفر الطالباني إلى بيروت مباشرة، حيث عقد مؤتمرا صحفيا كبيرا تكلم فيه عن موقف عبد الناصر ومواقف الحركة الكردية من القضايا العربية.

ويقول الصحفي والكاتب الفرنسي المعروف إيريك رولو انه، في لقاء صحفي مع الرئيس عبد الناصر نشرته جريدة لوموند الفرنسية في عدد من حزيران / ١٩٦٣، سأله عن رأيه بالقضية الكردية فرد بتأييد ما طرحه السيد جلال الطالباني من إقامة الحكم الذاتي ضمن الجمهورية العراقية فيما يروى الدكتور جمال الاتاسي عن الرئيس عبد الناصر أنه كان مرتاحا لمضمون الفكرة التي وردت في المذكرة التي قدمها جلال الطالباني باسم الوفد الكردي إلى مباحثات الوحدة الثلاثية في ربيع عام ١٩٦٣، حيث كانت المطالب الكردية في المذكرة هي الحكم الذاتي أو جعل كردستان إقليما ضمن الجمهورية العربية المتحدة أسوة بالعراق وسورية. وعند صدور بيان ١١/ آذار / ١٩٧٠ الذي أقر بالحكم الذاتي لكردستان وبالحقوق السياسية للشعب الكردي، فقد باركه الرئيس ناصر وأيد صدوره.

الرئيس السادات والقضية الكردية

حتى فترة قصيرة جدا لم يكن بوسعى تقدير دور أو موقف الرئيس الراحل أنور السادات من القضية الكردية. فكل ما كنت أعرفه في الواقع هو أن السادات لم يكن ضد طموحات الشعب الكردي إنما في إطار موازنة علاقات مصر مع العراق وفي ظل العلاقة الوطيدة التي تجمعها وشاه إيران. لذا أثار دهشتي ما كتبه الصحفي الأمريكي السيد جوناثان راندل في كتابه القيم المترجم إلى اللغة العربية بعنوان (أمة في شقاق) على لسان السيد محسن دزه نبي الذي كان من المقربين للمرحوم الملا مصطفى البارزاني وكان معه في لقائه الأخير مع شاه إيران بعد اتفاقية الجزائر ١٩٧٥،

وحسب المصدر السابق فإن السادات استمع إلى رغبة كردية للحوار مع العراق على أن تنقل مصر عرضا كرديا بخصوص الحوار إلى بغداد. وقد أمر السادات بتسجيل الحديث الذي أجراه في شباط ١٩٧٥ مع ممثل البارزاني سامي عبدالرحمن، وأرسل شريط التسجيل إلى شاه إيران الذي "استبد به الغضب على الفور". وهذا الكلام وخاصة المزاعم المتعلقة بقيام السادات بإرسال شريط الكاسيت إلى شاه إيران منقولة أصلا من

حديث جرى بين الجنرال نصيرى مسؤول جهاز الاستخبارات الإيرانية أيام الشاه (ساواك) والسيد "محسن دزه نى" بعد اتفاقية الجزائر، لأنه أمر ينفيه العقل والمنطق ولا تثبته أية دلائل وبرأى فإن نعمة الله نصيرى كان يحاول هنا تبرير خيانة الشاه للشعب الكردي ليلقى المسئولية على القيادة الكردية التى "أخطأت" فى سعيها لدى السادات لفتح باب الحوار مع بغداد، بل إن الوقائع تؤكد أن المباحثات العراقية - الإيرانية كانت قد أنجزت وثيقة اتفاقية الجزائر قبل لقاء السادات - مع ممثل الحركة الكردية، وكانت وكالات الأنباء تنقل أخبارا عن اللقاءات السرية والعنوية بين ممثلى العراق وإيران فى أكثر من عاصمة عربية وإقليمية ومنها لقاء انقره فى بداية عام ١٩٧٥. وأغلب الظن أن نصيرى استغل تصريحات السادات فى باريس قبل أيام من اتفاقية الجزائر التى قال فيها "إن الأكراد يطالبونه بالتوسط لدى العراق". ويقول د. فؤاد معصوم عضو المكتب السياسى للاتحاد الوطنى الكردستانى الذى كان ممثلا للثورة الكردية فى القاهرة فى ١٩٧٣ - ١٩٧٥ أن نجيب بابان كان أحد مبعوثى البارزانى قدم إلى القاهرة فى أواخر عام ١٩٧٤ وأنه كان يدعى بأن البارزانى يريد رأى السادات فى تشكيل حكومة عراقية فى المنفى أو فى كردستان لكنه (بابان) عندما التقى بالسيد

أشرف مروان من رئاسة الجمهورية نقل إليهم قول
المرحوم البارزاني إلى السادات من أنه يضع
القضية الكردية وديعة بيد السادات.

أكاد أجزم أن نصيرى كان يكذب مع
محسن دزه يى ومع الأكراد فى محاولة لتهنتهم
وتلين غضبهم من خيانة الشاه لهم وما قاله نصيرى
عن تصرف السادات ليس صحيحا.

من هنا بدأت أحاول معرفة المواقف
الحقيقية للرئيس الراحل أنور السادات من القضية
الكردية، وهى بلا شك بحاجة إلى مزيد من البحث
والدراسة. ربما يكون أول لقاء بين السادات
والحركة الكردية يعود إلى عام ١٩٥٧، حيث يقول
الأخ جلال الطالبانى الأمين العام للاتحاد الوطنى
الكردستانى - وقد كان فى ذلك الوقت عضوا فى
المكتب السياسى للحزب الديمقراطى الكردستانى -
أنه هو والسيدان المرحوم عبد الرحمن نبيجى
والدكتور كمال فؤاد عضو المكتب السياسى للاتحاد
الوطنى الكردستانى، وقد كانا من قادة الحركة
الكردية آنذاك، وكان الثلاثة فى دمشق، وقد كتب
السيد الطالبانى رسالة إلى الرئيس أنور السادات
الذى كان حينذاك رئيسا لمنظمة التضامن الأفرو
آسيوى وكان التحضير يجرى لعقد مؤتمر المنظمة،
وقد طلب أن يكون هناك حضور كردى فى
المؤتمر.. رحب السادات بالرسالة وبارسال مبعوث

إلى القاهرة، فسافر السيد الذبيجي، ولكنه لم يسمح له بدخول المؤتمر، إلا أنه التقى بالسادات الذى أبدى تفهما وتعاطفا مع حقوق الشعب الكردى وعندما تولى السادات رئاسة الجمهورية بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ١٩٧٠ لم يكن موقفه يختلف عن موقف عبد الناصر وقيادة ثورة يوليو عام ١٩٥٢ عموما..

ويقول السيد الطالبانى أنه عندما كان فى القاهرة للمشاركة فى ذكرى مرور أربعين يوما على وفاة عبد الناصر استقبله الرئيس السادات فى لقاء ودى حيث أكد له حرصه على العلاقات المصرية الكردية، وكذلك علاقته هو شخصيا بالطالبانى، حيث نصحه بضرورة المصالحة مع البارزاتى، وكان يرى فى ذلك خدمة للشعب الكردى وقضيته، كما التقى فى هذه الزيارة بالسيد محمد حسنين هيكل والسيد سامى أشرف وعندما قرر الإقامة فى القاهرة عام ١٩٧٢ أمر السادات بتقديم كل التسهيلات الضرورية لإقامته بما فيها وضع الحراسة الخاصة له.

وفى عام ١٩٧٤ التقى الطالبانى بالكاتب المرحوم أحمد بهاء الدين وطلب منه أن ينقل للرئيس السادات رغبة الأكراد فى التدخل لحل الأزمة القائمة بين الأكراد والحكومة العراقية، واتصل السادات بجلال الطالبانى وكان سؤاله

الوحيد عن قضية كركوك، واقترح أن يرسل البارزاني وفداً إلى مؤتمر القمة الإسلامية في الرباط وأنه (السادات) سوف يقترح على المؤتمر دراسة المسألة بغض النظر عما إذا كانت المسألة سوف تنجح وتغير من الأحداث التي أثرت على القضية الكردية وعلى المنطقة عموماً، إلا أن الوفد لم يذهب برغم أن السيد الطالباني قد أرسل رسالة بهذا المعنى إلى قيادة البارزاني؛ ربما لأن الأحداث كانت تسير باتجاه التعقيد عراقياً وكردياً ولأسباب مختلفة طبعاً. وعشية اتفاقية ٦/أذار/١٩٧٥ يؤكد السادات لسامي عبد الرحمن أن هناك اتفاقية ستوقع بين الشاه والحكومة العراقية ولكنه يعتقد أن الشاه لن يخون الأكراد!، وبعد توقيع الاتفاقية وانهيار الحركة يبعث السادات إلى الطالباني ويقول له إن مصر بلده وهو يرحب به إذا رغب بالإقامة فيها.

القضية الكردية في عهد الرئيس حسنى مبارك

لم يتغير الموقف المصرى تجاه القضية الكردية فى عهد الرئيس مبارك وإن كانت العلاقات بين الحركة الكردية ومصر قد تراجعت لفترة بفعل أحداث كبيرة شهدتها مصر والمنطقة وفى المقدمة منها المقاطعة العربية لمصر بعد زيارة السادات للقدس المحتلة والتى تمت معالجتها تدريجيا وعادت العلاقات العربية - المصرية إلى الازدهار بينما كانت المنطقة تعيش أحداثا أخرى بسبب الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨ والتى أثرت فى القضية الكردية وفى علاقاتها مع الدول العربية. إلا أن عدم وجود اتصالات وعلاقات مع جمهورية مصر العربية لم يكن يعنى أن لمصر دورا سلبيا تجاه حقوق الشعب الكردى العادلة بل إن قدر مصر كان دوما تحمل جزء من المشاكل التى تحدث فى البلدان العربية الأخرى، وهذا ما شهدناه فى عهدى الرئيسين عبد الناصر والسادات، وهو نفس الدور والموقف فى عهد الرئيس حسنى مبارك ولكن بأسلوب مختلف يتلخص فى بقاء نفس الثوابت المصرية تجاه المسألة الكردية كما هى، وهى : الحرص على تحقيق السلام وسلامة الوحدة

الوطنية العراقية، وتحقيق الحقوق القومية الكردية في إطار الدولة العراقية.. وكانت لزيارة السيد جلال الطالباني الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني بدعوة رسمية من الحكومة المصرية على رأس وفد ضم الدكتور فؤاد معصوم وعماد أحمد ومصطفى سيد قادر وكاتب هذه السطور إلى القاهرة ولقاءهم مع السيد عمرو موسى وزير الخارجية وكبار المسئولين في الدولة واللقاءات الهامة التي أجراها الطالباني والوفد المرافق له على الصعيد الرسمي والإعلامي بما فيها زيارة شيخ الجامع الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوي والكاتب الكبير محمد حسنين هيكل أبلغ الأثر لصالح القضية الكردية والعراقية.. ومن أجل علاقات صحيحة وجيدة بين العرب والأكراد من خلال الدور المصري وقد شهدت الزيارة تطورا مهما وخطوة كبيرة في إطار توطيد العلاقات بالموافقة على إقامة ممثل للاتحاد الوطني في القاهرة.

كما أن الشعب الكردي والشعب العراقي عموما يتطلع في عهد الرئيس مبارك إلى مزيد من الازدهار في العلاقات الكردية - المصرية، وهي بلا شك تخدم المصالح المشتركة وتساهم في تحقيق السلام ومساعدة الشعب الكردي والشعب العراقي في تجاوز محنتهما من منطلق كون مصر أكبر

دولة عربية وفي موقع استراتيجي مهم وترتبط بعلاقات عربية وإقليمية ودولية ممتازة تزيد من دورها وتأثيرها السياسي، إضافة إلى كون مصر دولة لا يثير دورها وعلاقاتها مع الحركة الكردية أية حساسيات عند الأطراف المعنية، بل أن هذا الدور مطلوب وملح لانه مجرد من المنافع الضيقة والمصالح الخاصة إضافة إلى تلك المشتركة والمتعلقة بتحقيق الأمن والاستقرار ومن أجل مستقبل العراق.

كذلك فإن قرار مصر في ترسيخ الديمقراطية يتطلب دعم كل جهد يبذل لبناء أسس الديمقراطية في دول المنطقة، وهو أمر نتمنى أن يشهده العراق طريقا لحل المشاكل والمعضلات بما فيها إنهاء الأوضاع الاستثنائية وإلغاء الحصار الاقتصادي وعودة العراق إلى المجتمع الدولي ليساهم إيجابيا في تحقيق طموحات شعوب المنطقة وتطلعاتها في الحرية والسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان.

الأكراد وأزمة النظام العراقي

نظمت جريدة البيان التي تصدر في الإمارات ندوة بالقاهرة في شهر آب ١٩٩٧، وقد شاركت مع عدد من الخبراء في الحديث عن القضية الكردية، ونشرت الندوة في ثلاث حلقات متتالية في أعدادها ٦٢٧٦، ٦٢٧٧، ٦٢٧٨، بتاريخ ٢٠، ٢١، ٢٢ / آب / ١٩٩٧، وقد شارك فيها كل من:

* السيد عدنان المفتي : عضو قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني، مسئول العلاقات العربية، وممثل الاتحاد في القاهرة.

* الدكتور محمد السيد سعيد : نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، ورئيس تحرير مجلة "التقرير الاستراتيجي العربي".

* السيد نبيل زكي : نائب رئيس تحرير جريدة الأخبار القاهرية، عضو اللجنة المصرية للتضامن.

* السيد رجائي فايد : كاتب صحفي، عمل في كردستان لمدة (٩) أعوام.

أدار الندوة : السيد / محمد هاشم، والسيد / خالد الفيشاوي.

**وفيما يلي النص الكامل المنشور في
الجريدة :**

تحولت الندوة الأولى التي تنظمها جريدة
"البيان" في القاهرة إلى مساجلة ساخنة حول جذور
القضية الكردية، ودور أنظمة الحكم المتعاقبة في
العراق في تعميقها وتحويلها إلى أزمة دائمة، فهل
الأكراد أقلية، وهل غياب الديمقراطية سبب مباشر
فيها، وهل يمكن للأكراد التعايش مع نظام صدام
حسين، أو أي نظام آخر، كيف يفكرون، وما هي
محطات التحول التاريخية في مسارات القضية
الكردية، وما هو تأثير القضية الكردية على الأمن
القومي العربي ؟ وهل دأب الآخرون على
استخدامهم كورقة ضغط في مواجهة العراق ؟ وما
هي حقيقة علاقاتهم مع قوى الجوار العربي ؟
إن عشرات التساؤلات المطروحة أثارت
جدلاً حاداً بين عدد من أبرز الخبراء العرب في
جلسة اتسمت بالصراحة والرغبة المتبادلة في
الفهم... وإلى التفاصيل.

د. محمد السيد سعيد :

قضية الأكراد ليست مستقلة عن قضية
الأقليات عموماً، ولتقديم ضمانات حسن النية في
طرح هذه القضية يجب عدم فصل القضية الكردية

— الأكراد والعلاقات العربية الكرنية —
عن سائر قضايا الأقليات فى العالم العربى،
فالقضية الكردية خاصة فى بعدها العربى لها
منظوران، منظور أن الأكراد جماعة قومية، وإن
كان لهم وشائج عميقة تربطهم بالعالم العربى ككل
وبالثقافة العربية، وانهم فى هذا الإطار يشكلون
جماعة وطنية لها حقوق مستقلة، والمنظور الثانى
يتعلق فى رأى بطبيعة المطالب القومية الكردية،
التى لا تفصل كما أسلفت القول عن القضية
الأوسع، قضية الدولة فى المجتمع العربى.
وهنا لابد من طرح قضية العراق بالتحديد،
فكرة الدولة، نظام الدولة، كيف يتعامل النظام
العراقى مع قضية الأقليات، وعلاقة هذا بمستقبل
العراق.

- عدنان المفتى.. أنا اتوقف عند مصطلح "الأقلية"
فيما يتعلق بالشعب الكردى فى العراق وهو
موضوع هذه الندوة الأساس، لأننا لا نعتبر أقلية
فى مجتمع متعدد القوميات والطوائف ونشكل ٢٣٪
من مجموع السكان حسب الإحصائيات الرسمية
وهذه تقديرات أدنى، نحن القومية الثانية بعد
القومية العربية. إن مشكلة الأقليات فى عموم البلاد
العربية مرتبطة بالديمقراطية، وغياب الديمقراطية
وحجب حقوق الجماعات البشرية المختلفة أدباً إلى
تفاقم المشكلة دون إيجاد حلا لها. هناك قضية عامة

يعانى منها كل الناس فى ظل غياب الديمقراطية وممارسة الإرهاب والقمع وعدم التمتع بالحريات الشخصية. لكن "الأقلية" مقموعة بدرجة اكبر من خلال طمس حرياتهما فى التعبير عن ثقافتها وإرادتها فى الاختيار، وإن كانت هذه الحريات متوفرة فإنها ولا شك تساهم فى تثبيت قواعد الدولة وترسخ أسسها وديمومة مستقبلها. لا بد من تناول المسألة دون خوف وبالجراة المطلوبة خاصة ونحن نتحدث عن قضايا مصيرية، سواء كنا أكثرية أو أقلية (القومية الرئيسية أو القومية الثانية).

لأننا بذلك نخدم الدولة. الدولة العصرية، ونريد تحقيق العدالة الغائبة، فى الدولة الديمقراطية لا يوجد خوف من "الأقلية" لأنها عندما تتمتع بحقوقها فإن ذلك يخدم الأكثرية بطريقة أفضل. فى العراق مثلاً يوجد العرب والكرد والتركمان والآشوريون وغيرهم كذلك، هناك مشاكل طائفية، وعدم التحدث عنها ليس حلاً ويضاعف حجم المشكلة، بل لقد جرنا هذا إلى جانب المعالجات الخاطئة لإيجاد الحل إلى ويلات وحروب، خذ مثلاً.. الحرب العراقية - الإيرانية التى استمرت ثمانى سنوات، لم تكن بعيدة عن أسبابها الطائفية، وكل الإعلام الذى حاول إن يظهر الحرب باعتبارها دفاعاً عن البوابة الشرقية للعالم العربى لم ينجح فى إقناع المواطن بشكل كامل. إننا نبحث

عن حلول لهذه الصراعات المستمرة منذ الحرب العالمية الأولى وربما قبلها والتي كان لموقف الأكثرية الرفض من خلال سلطتها أو من خلال أحزابها السياسية لحق اثرأى الأخر فى التعبير اثرا سلبيا فى التطور المنشود للمجتمع وإيقائه متخلفا فى التسابق الحضارى للمجتمعات، كل ذلك بسبب غياب الديمقراطية الكفيلة بانتخاب السلطة المعبرة عن الشعب والقادرة على الحل على أسس من العدالة المطلوبة.

أنا سوف أركز على القضية الكردية فى العراق، فالشعب الكردى فى كردستان العراق الذى يبلغ تعدادة أكثر من خمسة ملايين نسمة - حسب الإحصائية الرسمية - ويقول الدستور العراقى المؤقت لسنة ١٩٥٨ إن العرب والأكراد شركاء فى هذا الوطن وكذلك بيان ١١ آذار لسنة ١٩٧٠ ينص على مثل هذه الشراكة توكيدا لقولنا إن الشعب الكردى فى العراق لا يعتبر أقلية إلا إذا كان المقياس هو نسبته إلى دولة عربية واحدة وفى هذه الحالة أيضا الكرد فى العراق لهم امتدادات فهم جزء من أمة مجزأة بل أنهم أكبر شعب فى العالم ليس له دولة ولا يتمتع بالحقوق السياسية والثقافية ويبلغ العدد الكلى للأكراد حوالى (٤٠) مليون نسمة.

يتوزع في تركيا وإيران والعراق وسورية
بدرجة أساسية، وله تواجد في أرمينيا وأذربيجان
ولبنان وباكستان وبلدان أخرى. في العراق عندما
تأسست الدولة العراقية بعد الحرب العالمية الأولى
قبلت الغالبية الكردية الانضمام للدولة العراقية
الحديثة، وكانت عصبة الأمم قد قبلت العراق عضوا
فيها على أساس احترام الخصوصية للشعب
الكردى وتمتعه بالحقوق ضمن دولة العراق
الحديثة، طبعاً لم يكن للأكراد خيار آخر غير تركيا
وهي كانت مرفوضة لأن الترك نكثوا بوعودهم
للأكراد بعد مشاركة أعداد منهم في الحرب ضد
الأرمن، وانقلبوا ضد الكرد بعد القضاء على
الأرمن. وبالعكس لم تكن هنالك أية مشاكل مع
العرب في العراق خاصة وقد التزمت الدولة
العراقية الحديثة بتلبية مطالبهم، وهكذا أصبحت
كردستان الجنوبية جزءاً من العراق، واعتقد أنها
ستبقى جزءاً منه لأسباب، أهمها ولعل أولها هو
الجغرافية السياسية (جيوبوليتك) لكردستان، حيث
لا حدود لها إلا مع دول يوجد فيها جزء من
كردستان وجزء من الشعب الكردى، وهذا الواقع
عقد القضية الكردية، ولا توجد آفاق في المنظور
للاستقلال وإقامة دولة كردية، لأن ذلك يتطلب
تغيير الخريطة التي تؤثر على البلدان، تركيا
وإيران وسورية، وهذا شبه مستحيل، لذلك فإن

القيادة السياسية الكردية تقول وتتحدى بالعيش المشترك ضمن العراق الديمقراطي الواحد، هناك أيضا التفكير في المستقبل، من إننا نرى مستقبلنا مع العرب أكثر منه مع الترك أو الفرس، لماذا؟ لأننا أولا نعيش معهم ولأن التاريخ لا يحدثنا عن صراعات بين العرب والكرد فيما عدا تلك التي وقعت بعد الحرب العالمية الأولى، وأنا أقول أنه بالرغم من ذلك لا يوجد عدا بين الشعب العربي في العراق والشعب الكردي، رغم عمليات الأنفال واستخدام الأسلحة الكيماوية من قبل النظام العراقي الذي قتل أكثر من (٥٠٠٠) آلاف شخص خلال دقائق جلهم من النساء والأطفال والشيوخ. وعمليات الأنفال التي شملت (١٨٠٠٠٠) شخصا، دفنوا أحياء في مقابر جماعية في صحراء جنوب العراق، وتسمية الأنفال معروفة أنها تعني السلب والنهب والقتل وهي مستوحاة من القرآن الكريم، أي معاملة أبناء الشعب الكردي معاملة الكفرة، والعملية كانت ضد السكان دون تمييز. عندما جرت المفاوضات بين الجبهة الكردستانية (ضمت جميع الأحزاب الكردستانية) والحكومة العراقية عام ١٩٩١ أي بعد حرب الخليج، وفي إحدى جلساتها طلبنا منهم الإعلان عن مصير آل (١٨٠٠٠٠) ألف شخص الذين شملهم ما سمي عمليات الأنفال كان جواب على حسن المجيد (كان

وقتها وزيراً للدفاع وعضواً في الوفد الحكومي (المفاوض)، وهو الذي كان حاكماً مطلق الصلاحية في كردستان العراق من عام ١٩٨٥، قال "أنه لا داعي للسؤال عنهم؟ وأنكم تبالغون في العدد، وهم لا يتجاوزون الـ (١٠٠٠٠٠) ألفاً! أرجع إلى كلامي أقول بالرغم من كل ذلك فإن العلاقات الأخوية باقية ولم تولد تلك الحروب العداوة بين الشعبين، والكردى العراقى عندما يلتقى بالعربى العراقى لا يحاسبه على الجرائم التى ارتكبتها الأنظمة الحاكمة، كذلك العربى عندما يلتقى بالكردى لا يعامله على أنه قاتل أخيه فى الحرب الدائرة فى كردستان، إلى جانب أننا نعتبر العرب فى العراق جسراً مع الأمة العربية كلها. نحن بطبيعة الحال لا نحمل حقداً ضد الشعب الإيرانى أو التركى والسلام المنشود يتطلب التعاون بين الجميع.

برغم الضبابية وعدم الرؤية الواقعية والإجحاف من الجانب العربى فى تعامله مع القضية، لكن لا بد إن ذلك سوف يتغير، نحن عندنا حق، وهذا الحق ليس على حساب العربى، نحن فى كردستان لا نطالب بشيء ليس لنا، عشنا فى هذه الأرض منذ آلاف السنين، كنا فى منطقتنا منذ آلاف السنين، لم يكن فيها عرب ولا ترك ولا فرس.. كنا فى كركوك، إلى ما قبل ثلاثين سنة كان الكرد

يشكل الأكثرية ثم كان التركمان، وكان العرب والآخرين يشكلون أقل من ١٠٪، الآن بعد التغيير القسري والتهجير والتعريب، ربما تجد العرب أكثرية، ورغم هذه الإجراءات غير القانونية فقد كنا نريد إيجاد الحلول، وفي مفاوضات سنة ١٩٩١، قالوا لنا لنجعل من هذه المدينة، مدينة التآخي العربي - الكردي ونؤجل البت في مستقبلها، لكنها (الحكومة) رفضت إعادة الأوضاع إلى طبيعتها وإجراء الإحصاء اللازم. هنا أرجع إلى مسألة الجراءة في طرح القضية من قبل الأكثرية والأقلية على حد سواء، وأحيى كل الأقلام الجريئة في مصر وفي الدول العربية، رغم كونها قليلة، إلا أنها ستتصر، لأنها تتحدث عن واقع موجود، إذا كسبت العرب القضية الكردية إلى جانبها تكون قد ضمنت شرق الأمة العربية وأمنت المستقبل وبنته، لأن بناء جسور المودة تدوم، وفي حالة العكس سوف نمشي في اتجاه الخطأ والخطر. في الماضي حدثت أخطاء كثيرة، طبعاً لم يكن جميعها تأتي من جانب الحكومات، بل هناك أخطاء وقعت فيها القيادة الكردية، وهذه أمور طبيعية، فعندما يندلع القتال يرتكب كلا الطرفين الأخطاء. في أيام شاه إيران كانت علاقة الحركة الكردية وإيران قوية، والجغرافية السياسية دوماً تلعب دورها في حتمية قيام مثل هذه لعلاقة، وهي تجعلك تحتاج مرة إلى

إيران ومرة إلى تركيا، وبالتالي فإن نفوذ الدولة الجارة وتدخلها يزدادان كلما استمرت الحرب، طالما كنا بعيدين عن الحل الداخلي المطلوب.

سؤال : هل حاولتم فتح حوار مع الحكومة العراقية والرئيس صدام حسين.

إننا دائما نبحث ونحاول بدأب لمد الجسور مع الحكومات العراقية لإنهاء حالة الصراع، أتذكر انه في شهر أكتوبر ١٩٨٩، كان لنا لقاء مع الرئيس ياسر عرفات، تحدثنا معه حول إمكانية فتح حوار مع صدام، والحقيقة هو الذي اقترح ذلك ونحن وافقنا، لكنه قال إن الأمر ليس سهلا لأن الحديث مع صدام حسين حول القضية صعب ويتطلب ظروفًا خاصة.

طبعاً مرت أشهر ولم نسمع أي شيء أو يصلنا أي جواب وكان هذا يعني أن بغداد غير موافقة على إجراءاته، وعندما اجتاحت صدام الكويت. تخوفنا من أن تنتهي الأزمة وأن ينتقم صدام من الشعب الكردي والصديق الذي كان قد رتب لنا اللقاء السابق مع السيد عرفات اتصل بي وقال هل انتم مستعدون (الجبهة الكردستانية) لزيارة تونس وإجراء لقاء مع منظمة التحرير حول الوضع ؟ قلت نعم بعد أن اتصلت بالأخ جلال الطالباني - الذي قال لي أن الحرب ستقع وإن صدام لن ينسحب ولا فائدة من الحوار معه، هذا إذا وافق،

وذهبنا إلى تونس بوفد مثل كل الأطراف ولم نلتقى بالرئيس عرفات لغيابه واستقبلنا السيد حكم بلعاوى وعندما سمع موقفنا، حيث أكدنا له أننا لا نريد أن نكون طرفاً في الحرب ونريد حلاً سلمياً لأزمة احتلال الكويت ولقضيئتنا وأن ينسحب العراق من الكويت، وبصراحة نحن نخشى أن ينتقم صدام وينفذ مزيداً من الإجراءات القمعية ضد شعبنا، فقال حكم بلعاوى أنه سوف يذهب إلى بغداد ويلتقى بالسيد سبعاوى شقيق الرئيس صدام وسوف يقترح عليه إجراء حوار معنا - ولم نسمع رداً، وقامت الحرب وخسر العراق.

وكانت كردستان والعراق عموماً مهيناً للانتفاضة التي انفجرت بعد الحرب مباشرة في ١٤ محافظة من أصل ١٨، ولأول مرة حرر الأكراد مدينة كركوك رغم تغيير طابعها إلى عربية كما أسلفت وبقيت محرره لمدة عشرة أيام وقد تركها الآلاف من العرب الذين سكنوا فيها قسراً من أجل تعريبها. ثم بعد ذلك قام الرئيس بوش بإعطاء الإشارة للهجوم العراقي لأنه رأى أن استمرار الانتفاضة ربما يعطي فرصة للإيرانيين للدخول. فقد سمح للعراق باستخدام الطائرات العمودية لقمع الانتفاضة وقمعت في الجنوب وقمعت في كردستان، لكن الجيش العراقي واجه مقاومة شديدة خارج المدن في كردستان. إن هروب ٩٠٪ من

سكان كردستان العراق من المدن الكردية، ونزوح أكثر من مليوني كردي إلى تركيا وإيران وما رافق ذلك من مآسى إنسانية هزت الضمير العالمى، هذا النزوح واستمرار المقاومة فى كردستان، غيرتا من الأوضاع. مما حدا بالتحالف الدولى لاتخاذ قرارات فورية لإعادة السكان النازحين إلى ديارهم ووقف الخطر الذى يهدد الشعب الكردي من قبل قوات الحكومة.

سؤال : لكن ألم يستخدم الأكراد من قبل قوات أجنبية ضد صدام حسين.. فى تلك الفترة ؟
إن المسألة لها أبعاد سياسية ولا شك أن لأمريكا وبريطانيا والدول الأخرى مصالح فى المنطقة، لكن لا أحد يستطيع أن يستخدمنا أو يتدخل فى المنطقة إذا لم تكن هناك مشكلة أصلا. طبعاً هناك دور للأعلام العالمى فى تحريك الموقف، كان الرئيس الأمريكى بوش بعد انتصاره فى حرب تحرير الكويت يتمتع بشعبية بلغت ٩١٪ لكن الإعلام الأمريكى الذى نشر صور ضحايا حرب الخليج من الأكراد ومليونين من البشر دون مأوى ويتعرضون لأبشع الممارسات اللاإنسانية بينما كان الرئيس بوش يصطاد السمك ويقول أنه حقق أهدافه، فهبطت شعبيته وبلغت بعد أقل من شهر على انتصاره ٥٦٪ وكان الإعلام قد لعب دوراً مهماً فى الضغط على التحالف، حتى الرئيس

الراحل تورغوت أوزال لم يستطع السكوت وربما
خاف على وجود مليون كردي معظمه مسيس
ومنظم من أن يتحول إلى لاجئ في تركيا وتأثير
ذلك على الملايين من الأكراد فيها وللحقيقة كان له
رؤية ثاقبة لأبعاد القضية، فتحرك وكذلك لا يمكن
أن ننسى موقف الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران..
هنا أريد أن أشير إلى موقف زوجته السيدة دانيال
ميتران التي كانت دوما تدافع عن الكرد وضد
الممارسات التي يعانون منها وأثرت بشكل كبير
على موقف زوجها بالتأكيد، كذلك أود أن أشير إلى
السفير الفرنسي في بريطانيا السيد بودوان الذي
تحول منزله أثناء الأزمة الكبيرة أي بعد نزوح
السكان إلى خارج كردستان في أواخر آذار وأوائل
نيسان ١٩٩١ إلى مقر نجمع فيه لمتابعة
التطورات، وكنا أنا والدكتور محمود عثمان
والسيد عادل مراد من المترددين عليه وكان
متعاطفا جدا مع الشعب الكردي، فقد سبق وزار
كردستان في الستينيات عندما كان صحفيا، وكان
على اتصال دائم مع وزير الخارجية الفرنسية
رولان دوما الذي قدم مشروعا باسم فرنسا إلى
مجلس الأمن، وكان صدور القرار ٦٨٨ من
مجلس الأمن بعد أن دعمته بريطانيا ولكن
المشروع الفرنسي جرت عليه تعديلات لإرضاء
الجانب الأمريكي قبل التصويت عليه حيث كان

المشروع في أساسه أفضل من القرار الذي صدر لأنه كان يشير إلى الجوانب السياسية للقضية الكردية في حين أن القرار ٦٨٨ هو قرار لمنع خرق حقوق الإنسان في العراق وهو قرار جيد طبعاً، يدين القمع ويدعو إلى وقف استخدام العنف في العراق ضد الشعب الكردي وضد العراق عموماً، ويدعو أيضاً إلى الحوار بين أبناء الشعب العراقي واحترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين، بما يعنيه من ضرورة إجراء انتخابات لتقرير مصير النظام السياسي. نستطيع أن نقول أننا حققنا قفزة في المجتمع الدولي، وبالأستناد إلى هذا القرار كان قرار دول التحالف (أمريكا، بريطانيا، فرنسا، تركيا) إقامة المنطقة الآمنة شمال خط العرض ٣٦ وتسهيل عودة اللاجئين من إيران وتركيا بمنع القوات العراقية من تهديدهم وذلك عبر إقامة قاعدة عسكرية للطيران في تركيا لمراقبة الوضع. في مثل هذه الأجواء أي الدعم الدولي وصدور قرار ٦٨٨ ومنع القوات العراقية من الهجوم وقبل ذلك نجحت القوات الكردية في وقف تقدم الجيش العراقي بعد أن احتل المدن الرئيسية. نعم في مثل هذه الأوضاع المستجدة كان هناك رأي أن القضية الكردية لها حل وحيد وهو بالاتفاق داخل العراق، وكان هذا الرأي يشكل أغلبية داخل الجبهة، لذلك

فكرنا في إمكانية البحث والحوار مع حكومة صدام حسين مباشرة انطلاقاً من نظرة واقعية تقول إن صدام حسين موجود وبقا في السلطة، وعلى المنطق الذي يقول إن السلطة في العراق لا بد أن تكون قد تغيرت عقليتها بعد كل هذا الدمار الذي أصاب العراق وكل هذه الخسائر التي منيت بها القوات العراقية فالجيش مدمر، بل كل شيء مدمر. اعتقدنا أننا سوف نسمع في بغداد رؤية جديدة واستعداداً لتغيير الأسلوب، وعلى هذا الأساس ذهبنا إلى بغداد والتقى الأخ جلال الطالباني والأعضاء الآخرون من قيادة الجبهة الكردستانية بالرئيس العراقي والقيادة العراقية.. في اليوم الأول قال صدام لأعضاء الوفد الكردي الذي رأسه الأخ جلال الطالباني إن كل شيء مقبول وقابل للمناقشة ماعدا كلمة واحدة وهي الانفصال، ونحن لم نكن ذاهبين إلى بغداد للمطالبة بالانفصال طبعاً.

رجع الوفد وذهب وفد ثان برئاسة السيد مسعود بارزاني وبقي هناك أربعين يوماً ثم عاد وجاء وفد حكومي برئاسة عزت الدوري إلى (اربيل) وكانت لازالت تحت سيطرة القوات العراقية واجتمع بالوفد الكردي ومنهم الطالباني وبارزاني، ثم كان هناك وفد آخر برئاسة بارزاني ذهب إلى بغداد في تموز وبقي ٤٢ يوماً ولم نستطيع أن نتوصل إلى حل، ومن أغرب الكلام

الذى سمعناه من الوفد العراقي في بغداد لتفسير ما حدث وهو كلام ليس بمستوى مسئولين سياسيين يهتمون بمستقبل العراق، هذا الكلام يقول انهم انتصروا في الحرب، والسيد طارق عزيز يحلل هذا الكلام ويقول : "إن (٣٣) دول هاجمتنا يهتف القضاء على نظام الحكم والنظام لا يزال باقى ولم يستطيعوا إسقاطه، إذا نحن منتصرون" ؟! وعندما كنا نتكلم عن القضايا الديمقراطية لا نسمع أى كلام يدل على التغير فى العقل السياسى ولا يمكن فى الحقيقة أن نتحدث عن حقوق الشعب الكردى دون الحديث عن الديمقراطية فالقضية مرتبطة بها بشكل أساسى. فى العراق لا توجد حرية للصحافة سمعنا عن قانون الصحافة، كان مقررا أن تناقش هذا القانون سوية قبل الإعلان عنه وكانوا لا يزالون يتحدثون عن رغبتهم فى (التغيير) وهما هو قانون الصحافة يصدرونه دون مشاورتنا وكنا لا نزال موجودين فى بغداد، ولم يكن القانون يحمل أى جديد، وعندما نتحدث عن الدستور كانوا يركزون على ضرورة أن تكون سلطات الرئيس واسعة ومركزية قوية ويبررون ذلك من أن العراق وبسبب تعدد قومياته وطوائفه بحاجة إلى رئيس قوى وكان ما عنده من سلطات غير كاف!. وكان هذا تأكيد آخر من جانبهم من أن لا تغيير فى العقلية السياسية وفيما يتعلق بالقضية الكردية، لم

— الأكراد والعلاقات للعربية الكردية —
يوافق وقد الحكومة العراقية على المقترحات التي
مثلت الحد الأدنى من المطالب الكردية، لا في
تحديد مناطق كردستان العراق ولا في صلاحيات
الإدارة الكردية في إقليم كردستان العراق، أذكر
حادثة جرت ونحن في بغداد وهي تدل أيضا على
استمرار العقلية التي أدت إلى ما نحن عليه وهي
عندما جرت محاولة الانقلاب العسكري على
الرئيس غورباتشوف في آب / ١٩٩١، أخذت نشوة
كبيرة بالفرح تسرى في عروق المسؤولين في بغداد
ولأكثر من أسبوع لم نلتقي بأى مسئول عراقي
وكانوا ينتظرون أحداث موسكو، وكان واضحا
اعتقادهم القصير النظر من أن انتصار الانقلاب
سوف يكون لصالح نظام بغداد... وكنا على قناعة
من أنهم سوف يقطعون الحوار معنا كأول رد فعل،
هذا بالتأكيد يجعل مسألة الثقة المطروحة أصلا
كأكبر عائق بيننا أكثر إلحاحا فإن هذه الثقة قد
ضاعت بعد خمسة أشهر من المفاوضات التي كنا
نأمل بإجراء تغييرات كبيرة في العراق ومن أجل
القضية الكردية، هناك جانب آخر من المسألة نحن
نعتبر أنفسنا جزءا من العالم، علينا أن نفهم
المتغيرات العالمية... لا نستطيع أن نكون بعيدا
عنها ولا أن نقول للعالم لا، في حين أن هناك
قرارات ذات مغزى وذو تأثير صدرت من الأمم
المتحدة ضد العراق، كذلك استمرار الحصار، كنا

نعتقد أننا إذا بنينا العراق معا وعلى أسس جديدة، ربما نستطيع أن نواجه العالم ونطالب برفع الحصار وبمساعدتنا ولكن النظام استمر على سلوكه ولم يكن مستعدا لفتح صفحة جديدة لامع شعبه ولا مع جيرانه ولا مع محيطه العربي والدولي... فكيف يمكن ان نقبل ونتناول وندخل معه في شراكه وهو الذي دمر مدننا وقرانا. ومن المسئول عن كل تلك السياسات الخاسرة والخاطئة، من المسئول عن استخدام الأسلحة الفتاكة لإبادتنا، شراكة مع من؟ مع نظام لا يتمتع بأى أفق سياسى لبناء مستقبل سليم لأبناء العراق.. وهكذا فشلت المفاوضات ولكن الحركة الكردية لم تكن موحدة فى هذا التقييم... وكان هناك من كان لا يزال مقتنعا لأسباب غير موضوعية فى تصورى بضرورة الاتفاق مع بغداد بأى ثمن وقد أصر السيد مسعود بارزاني على هذا الاتجاه، وقد كان التقييم حول هذه المسألة موحدا لمعظم الأحزاب المؤتلفة فى الجبهة الكردستانية آنذاك مثل الاتحاد الوطنى والاشتراكي والشعب والشيوعي والكادحين، هذا التقييم الذى يقول بأن النظام لم يتغير وأنه لا يسير إلا إلى الخلف ولكن وبالرغم من حماس البارزاني للحوار واستمرار المفاوضات وعدم اتخاذنا لأى موقف رسمى بقطع المفاوضات وبينما كنا لا نزال فى نقاش حامى حوله، فقد اتخذت الحكومة العراقية

فى أواخر تشرين الأول / ١٩٩١ ودون سابق إنذار قرارا بالتوقف عن دفع رواتب موظفى الدوائر الحكومية وسحب الإدارات التابعة للحكومة المركزية وأتذكر هذا اليوم جيدا فقد كنت فى اجتماع مع السيد مسعود بازانى فى مدينة زاخو وقد أبلغ بالخبر برقيا، وفورا بعث ببرقية إلى المرحوم حسين كامل وكان وقتها وزيرا للدفاع مستفسرا عن هذا القرار وكان رد حسين كامل أنه هو أيضا مستغرب وسوف يسأل الرئيس عن ذلك، وفى نفس الوقت كانت هناك برقية أخرى وردت إلى السيد مسعود من أربيل تقول أن القوات العراقية فرضت حصارا اقتصاديا منذ الصباح ومنعت السيارات التى تحمل بضائع ومواد غذائية من القدوم إلى أربيل والسليمانية وبالعكس أيضا.. من هنا فإن السيد مسعود فقد الأمل أيضا وأنضم إلى الآخرين وبدأنا بالبحث عن حل للمشكلة الإدارية التى ولدتها قرارات الحكومة العراقية.. هكذا جاءت فكرة إجراء انتخابات لتأسيس برلمان وتشكيل حكومة محلية لإدارة أمور السكان وتأمين احتياجاتهم وهو ما تم فعلا فى أيار ١٩٩٢ وكان مقررا أن يبت البرلمان المنتخب فى مسألة الحوار مع بغداد التى برزت أيضا فى الحملات الانتخابية وكان واضحا إن الحزب الديمقراطي يؤكد على أنه سوف يدخل فى مفاوضات مع بغداد إذا فاز فى

الانتخابات ولكن من سوء الحظ فإن النتيجة كانت للحزبين متساوية وقد تقاسما البرلمان والحكومة المحلية التي تشكلت فعلا، وليس هنا مجال للدخول في تفاصيل تلك الأحداث.. المهم إننا إلى الآن نجد صعوبة كبيرة في الدخول في أى حوار مع بغداد لاستمرار الحال على ما كانت عليه وانعدام أية آفاق إيجابية فبغداد لا تزال تؤمن بأن الحل العسكرى هو الحل الأمثل للقضية الكردية، ونحن نعتقد أن هناك قرار دولى واضح هو القرار ٦٨٨، إذا وافقت بغداد عليه وقبلته فإن ذلك سوف يفتح الطريق أمام حوار مقبول، وهذا القرار، ربما هو القرار الوحيد الذى يضمن مصلحة الشعب العراقى كله، وبالنسبة لنا نحن نعانى مرتين من بعض القرارات الأخرى مثل الحصار، هناك حصار دولى على العراق ونحن جزء منه، وتركيا تمنع وصول الكثير من المساعدات لنا بحجة هذا الحصار وهناك فى الجانب الآخر الحصار الداخلى الذى يفرضه نظام بغداد علينا.

وينبغى أن لا ننسى واقعنا عندما نخطو أية خطوة أو عندما نرفع أية شعارات، العراق دولة مهزومة والجيش خسر الحرب وصدرت ضد العراق قرارات ولا يمكن أن تتغير بالشعارات أو بالعنجهية فى التعامل معها كما يفعل النظام فى بغداد، ولم يكن من نتائجه إلا إصدار مزيد من

القرارات القاسية الأخرى، ممنوع على القوات العراقية التحرك نحو الجنوب ونحو الشمال، قصر نظر في التعامل مع الأمم المتحدة ومع رالف أكيوس بدعوى السيادة والكرامة الوطنية وهي كلمات تتفع في الاستهلاك الداخلي ولكنها مضحكة عندما تستخدم في معالجة قضايا حساسة، ثم يرجع النظام فيقدم تنازلات لا تقبل بها أية معارضة عراقية. مثل هذا التصرف، هل هو مقصود ويهدف إلى مسائل غائبة عن معرفتنا، ربما؟، عندما نقول إننا نريد أن نحل قضيتنا وفق القرار ٦٨٨ وتحت إشراف دولي لا يعنى أننا نريد تدخلًا أمريكيًا، نحن نريد أن يكون واضحًا أن هناك عدم ثقة وإن النظام هو الذى يتحمل ما حل بالشعب العراقى، نعتقد أيضا أن هناك دور كبير يمكن أن تلعبه الدول العربية وخاصة مصر، لأن مصر دولة كبيرة وليست لديها مطامع وهى محايدة وعليها واجب كما على كل الدول العربية تجاه شعب العراق ومع الأسف فإن دول الخليج لم تقدم الدعم المطلوب لا السعودية ولا الكويت، صحيح انهم أحيانا يلتقون بنا وبالمعارضة العراقية، ولكنى لا املك أية معلومات إذ كانوا قدموا أية مساعدات للمعارضة أو لشعب كردستان العراق أم لا، مرة أرسلت الكويت مواد غذائية بقيمة ٣ ملايين دولار، دولة مثل الكويت عندما تقدم ربع ما تقدمه أية

منظمة غير حكومية أوروبية شئ يشير تساؤلا وأسفا. هناك اتصالات مع الحكومة المصرية وهي جيدة وهي تقوم على أساس قواسم مشتركة نابعة من الحرص على الوحدة العراقية ولكن مصر تستطيع أن تلعب دورا أكبر، حكومة وأحزابا ونخبة، إن الشعب العراقي يعيش في معاناة حقيقية، هذه المعاناة تأتي بسبب استمرار الأوضاع على ما هي عليه وهي ليست مشكلة الأكراد فقط. منذ عشرات السنين والعراق يعيش في أسوأ أحواله بسبب غياب الديمقراطية، وهناك أكثر من مليونين من العراقيين هاجروا بلادهم ليس بسبب الوضع الاقتصادي فحسب ؛ فالعراق دولة غنية تكفي وارداته لتوفير حياة جيدة وكرامة لأبنائه ولكنهم تركوا بلادهم هربا من البطش والإرهاب وتجدهم في البلاد العربية في سورية وليبيا وفي إيران وفي جميع نول العالم.

الأستاذ / نبيل زكي

قضية الأكراد لا تتفصل عن قضية تعميم الديمقراطية في العراق، وفي ظل الأوضاع الديكتاتورية سواء في ظل الملكية، أو في الحكومات الجمهورية، ويجب أن نعترف أنه في ظل غياب مناخ الاستتارة في العالم العربي، فموضوع الأقليات هذا موضوع حساس جدا، سواء

أقليات قومية أو دينية لأنه ظهرت على مر
الأحقاب بل القرون الماضية نزعة الاستعلاء، على
القوميات الأخرى (العرقية أو الدينية)، وكان التيار
العام مع نفي الأقليات سواء كانت قومية أو دينية،
وإنكار حقوقها، مما أدى ليس فقط إلى طمس
إرادتها وثقافتها بل ترتب عليه مشكلات مزمنة
مازلنا نعاني في أماكن عديدة في العالم العربي،
لكن الأنظمة العربية لم تدرك مغزى التنوع الثقافي
والديني، كسبب يمكن أن يؤدي إلى الحيوية
والازدهار. يمكن البعض اعتبارها نقيصه، وجود
أقلية قومية أو دينية في مجتمع عربي ما، أو نقطه
ضعف في نظر البعض من العناصر المتعصبة
والمتخلفة. وبالنسبة للعراق لم يكن هناك فهم ناضج
لفكرة العراق كدولة للعرب والأكراد، فهذا لم يكن
موجودا لا أيام الملكية الرجعية ولا الاستعمار ولا
أيام الديكتاتورية المطلقة، ولا الديكتاتورية
العسكرية ولا الديكتاتورية الفردية، كون العراق
ثنائي القومية غير واضح وبالعكس مرفوض في
معظم الأوقات، يعنى أنا اعتبر أن أول من أعترف
بالحقوق القومية للشعب الكردي، كان الرجل الذي
يشتمونه في كل العالم العربي حتى الآن هو عبد
الكريم قاسم وذلك في أول دستور مؤقت صدر
عقب ثورة ١٩٥٨، وأنا أعتقد إن هذا مسجل
كتطور هام في تاريخ الشعب الكردي، لكن هذا

ينقلنا نقله ثانية إلى أخطاء الأكراد، يعنى مش أخطاء الأكراد، لكن أخطاء القيادات الكردية، وهى أخطاء على مدى التاريخ وعلى وجه أخص منذ بداية هذا القرن وهى أخطاء فادحة، ألحقت أسوأ الأضرار بقضية الشعب الكردي، ففي تاريخ الشعب الكردي تم استخدام الأكراد من قبل قوى أجنبية ضد قوى أخرى، الإنجليز استخدموا الأكراد ضد العثمانيين والعثمانيين استخدموهم ضد الإنجليز والأنظمة داخل العراق استخدمتهم ضد إيران، وإيران استخدمتهم ضد النظام فى العراق، وأمريكا استخدمتهم ضد كذا، كل تاريخ القضية الكردية كان عبارة عن أن القيادات الكردية تطبق نظرية اللعب على التناقضات وضرب قوى بقوى لعل هذا يخدم قضية الشعب الكردي ولكن كان فى المحصلة النهائية كان لا يخدم قضية الشعب الكردي، بقدر ما كان يؤخر قضية الشعب الكردي، وهذه القضية مازالت مستمرة حتى اللحظة الراهنة، وهذا فى رأى يعود بأفدح الأضرار على الشعب الكردي، طبعاً يكفى أن أضرب مثلاً على هذا الإخضاع أنا فى تقديرى أن العامل الرئيسى فى إسقاط نظام عبد الكريم قاسم فى العراق هو الدور الذى لعبه الأكراد أو قيادة مصطفى البارزاني بالتحديد وأحيلكم إلى نقد ذاتى بقلم مسعود البارزاني فى كتابة تطور الحركة الوطنية الكردية

فى العراق، قال إننا أخطأنا واستخدمنا لأن كما تعلموا أن أيديولوجية البعث الأولى مفهومة أن هذا الحزب القائد المنفرد، ليس فقط للعرب وإنما للأكراد ومن هنا فإن فيما بعد فى وقت لاحق، عمل على تبعية الأكراد أرسلوا لهم كواد من حزب البعث يقودوهم، متجاهلين القيادات التاريخية، والمناضلة للشعب الكردى، أيديولوجية البعث تتناقض تماما مع الحقوق التاريخية للشعب الكردى، لكن يجب أن نعترف أن نضال الشعب الكردى وتضحياته حققت نتيجة هامة، أنا فى تقديرى تعتبر نقطة ايجابية فى تاريخ الشعب الكردى، وهو بيان أذار (مارس) سنة ١٩٧٠، لأنه لما تدرسوا هذا البيان ستكتشفوا أنه يقدم خطوات وحلول ايجابية متقدمة لقضية الشعب الكردى، بحيث أنه وضع الأكراد داخل العراق أفضل بكثير إذا ما قورن مع وضع أكراد تركيا حيث ينكرون عليهم كلمة أكراد ويطلق عليهم أتراك الجبال وأكراد إيران مسحوقين سحقاً دموياً، ويكفى أن نشير إلى أن سكرتيرين عامين للحزب اغتيلوا فى الخارج، بيان أذار يقرر الحقوق الثقافية والمجالس المحلية واستخدام اللغة الكردية. ونظام الحكم المحلى كان أكثر الأشكال تقدماً مقارنة بالوضع السابق، لكن لماذا فشل، طبعاً إنصافاً للأكراد لا بد أن نقول، لماذا فشل تطبيق بيان أذار، وهنا إذا نأتى

لفلسفة البعث، القضية هي أن حزب البعث العراقي اعتمد الاشتراك، أن فكرة إشراك وزراء أكراد في الحكومة يعنى تكوين جبهة وطنية تقدمية قومية، قبل الحزب الشيوعي هذا، فاعتبر أن تمثيل وزيرين أو ثلاثة في الحكومة يعنى قيام الجبهة الوطنية!، رفضت القيادة الكردية هذا الحل، وهى على حق، لأن الوزارة فى العراق جهاز تنفيذى وليس هذا الجهاز صانع قرار سياسى، وقالت القيادة الكردية إنه إذا مثلنا فى مجلس قيادة الثورة يبقى نحن شركاء فى الحكم، أن القرار يصنع فى مجلس قيادة الثورة، طبعاً رفض صدام ولذلك فشلت فكرة إشراك الأكراد فى الجبهة والنتيجة المنطقية هى التى تحققت بعد ذلك حيث وقع خلاف بين صدام والحزب الشيوعي العراقي، عندما طالب صدام بحل اتحاد الطلبة العراقيين الذى يهيمن عليه الحزب الشيوعي، ثم طالب بحل اتحاد المرأة العراقية الذى يهيمن عليه الحزب الشيوعي وأن يدخل الجميع تحت الاتحادات البعثية، وانهارت الجبهة وانسحب الوزراء، وعادوا إلى الصدام مرة أخرى ولم يعد هناك أى أثر للفتة الجبهة الوطنية التقدمية القومية، طبعاً فكرة الحزب القائد للعرب والأكراد، فكرة متخلفة تعكس الديكتاتورية الفردية، والرغبة فى السيطرة والهيمنة والقمع، فى الواقع أن الأكراد لما استخدموا، استخدموا ضد مصالحهم

القومية، يعنى قبل ما أوصل للوضع الراهن، أريد أن أتوقف هنا عند بعض النقاط، مثل مفاوضات الأربعين يوما والتي جاءت بعد حرب الخليج أنا قرأت بعض محاضر الاجتماعات ولا أزمع أنني قرأتها كلها، ولاحظت تراجعاً شديداً من جانب القيادة العراقية ورغبة في الاتفاق من منطلق أنهم في موقف ضعيف، بصرف النظر عن الشعارات أو الكلام الأجوف عن أنهم انتصروا، لأنهم يعرفون أنهم لم ينتصروا ويعرفون أنهم في مأزق ومحنة، وأن العالم كله ضدهم، وأن النظام منهار، وكانوا يدركوا بطبيعة الحال أن الغرب سيستغل هذا الوضع، لاقتطاع المنطقة الكردية أو لفرض أوضاع غير ملائمة لوحدة العراق ككيان، وحسب معلوماتي أنه كانت هناك بعض تعليقات في بيان آذار، لصالح الأكراد، إلى حد أن جلال طالباني أشاد بصدام حسين في مؤتمر صحفي له في بغداد، ثم جاءت تعليمات واشنطن وانسحب المفاوضون الأكراد من المفاوضات قبل التوقيع النهائي للاتفاقات وتحفظ مرة أخرى وأقول لك صحيح معلوماتي، لأن هذه نقطة ستؤثر على مجرى الأحداث، أنا في تقديرى أن الوضع الحالي بالنسبة للقضية الكردية متردى للغاية لأنه المنطقة الكردية أصبحت محور أطماع، ومرة تركيا مرة إيران، وأمريكا هي المهيمنة لا ننسى قاعدة انجرلك في

شرق تركيا، التي يراقبون منها شمال العراق، لا ننسى الوضع الاقتصادي أنتم عندما تزورون كردستان العراق، سرعان ما تكتشفون أنه لا يوجد اقتصاد كردي مستقل عن العراق، تنمية مستقلة عن العراق، مستحيلة. استخدام الأستاذ عدنان تعبیر دعم دولي، في الحقيقة أني بتصور أن الأكراد لازم يكونوا تعلموا من دروس الماضي، من أول القرن هذا ليس دعماً دولياً للقضية الكردية، هو في حقيقته استغلال وضع النظام العراقي الآن، من أجل فرض أوضاع هو تقسيم فعلي واقعي للعراق، وهناك معلومات تؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية غيرت موقفها المعلن وهي أنها حريصة على وحدة العراق وهي في الحقيقة ليست حريصة على وحدة العراق بل تبحث في البنتاجون والخارجية الأمريكية، ربما عملية تقسيم العراق تشكل مصلحة أكبر للولايات المتحدة والغرب وحلف الأطلسي وللنظام العالمي الجديد الذي يتحدثون عنه والمطلوب فرضه على العالم، منطقة عازلة، ماذا يعني منطقة عازلة، إذا كان نظام الحكم المركزي في العراق لا يستطيع أن يرسل جندي ويقال في الصحف، غزو الجيش العراقي لأربيل، يعني أربيل هذه مدينة أجنبية، ماذا يعني غزو، ثم أن القرار ٦٨٨ لا يمنع تحرك الجيش العراقي على أرض العراق، يمكن يمنع

السلاح الجوي، إنما البري، لا، إنما القضية لم تعد قضية القرار ٦٨٨، إنما القضية أن أمريكا تجاوزت حتى قرارات مجلس الأمن، حتى في العقوبات تجاوزتها، يعني عندما تأتي اليوم وتعلن إسقاط صدام وإلا لن ترفع العقوبات، وهذا غير موجود في أي قرار من قرارات مجلس الأمن، إنما قالتها وزيرة خارجية أمريكا رسمياً وعلناً، فإن القضية أكبر من كده بكثير، أنا في تقديري إن الوضع الحالي في كردستان العراق سيجعلها باستمرار محل للنفوذ التركي والإيراني، أيضاً الوضع الحالي في كردستان يدعم الصدام بين الفصائل الكردية بعضها والبعض الآخر، ولعل حضراتكم تعرفوا أن من بين نقاط الخلاف بين الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة طالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني، حصيلة الجمارك تنقسم إزاي، جلال طالباني يقول أنا أخذ النص، وبارزاني النص، مسعود بارزاني يقول لا، هو يعتبر نفسه هو الزعامة التاريخية للشعب الكردي، وهو الأصل باعتبار مجموعة طالباني، عبارة عن مجموعة المثقفين الذين انشقوا في السبعينيات، فالمهم أنه ستظل الصراعات والنقاشات قائمة طالما لا توجد حكومة مركزية وهنا لابد أن نفرق، أن أنا أتفق تماماً مع أستاذ عدنان في توصيفه لنظام الحكم

العراقي، وأنه نظام معادي لحريات الشعب العراقي وكرامته، والكيمائى والمذابح التى استخدمت ضد الشعب الكردى، لكننا يجب أن نفرق بين الشعوب والحكام، العراق باق صدام لا، الجيش العراقى باق، صدام لا، ونظامه ومجموعته وعصابته زائلة، وأنا أطرح هنا نقطة هامة جدا، فإننا اعتبر أن الأكراد هم المعارضة الحقيقية لنظام صدام، أما أن تحدثنا عن شىء اسمه المعارضة العراقية فإننا فى رأى لا توجد معارضة عراقية، بل توجد شرائذم تابعة لجهات أجنبية وتمول منها وهذا معروف، أنا حضرت مؤتمر للمعارضة العراقية فى صلاح الدين، وأنا فى طريقى لمغادرة كردستان، وسافرت معى شخصية هامة، هذه الشخصية الهامة قالت أننا مربوطين مع مجموعة جورج بوش، وعلى أساس الوضع فى العراق لازم يحسم، وانهم سوف يدعموننا وهناك خطط وترتيبات لن نعلن عنها، فإننا سألته سؤال بسيط، وكان وقتها الانتخابات، يعنى أنتم مراهنين على نجاح بوش، قال، نعم، قلت له ما رأيك أن بوش لن ينجح وكلينتون هو الذى سينجح، قال تبقى كارثة، وعندما نجح كلينتون تذكرت هذا الحديث، وقلت يا خبر لابد أن خططا عديدة قد انهارت، يعنى أنا فى تقديرى أن خطط الغرب الآن أخطر بكثير مما نتصور، الغرب لا يساند قضية الشعب الكردى،

بدليل، أن تركيا عضو في حلف الأطلسي وتذبح الأكراد، طيب بلا أدنى احتجاج بل على العكس، الأمريكان ببساندوا ويتعاطفوا مع تركيا، إذن القضية ليست قضية أن هناك قومية مضطهدة، وإنما القضية هي قضية ترتيب أوضاع المنطقة بما يكفل استمرار الهيمنة الأمريكية على هذه المنطقة، وليست قضية الحلف التركي - الإسرائيلي، ونقل ناس من المخابرات التركية والإسرائيلية وتعلم المجموعة إلى نقلوها من كردستان معهم رجالاتهم، خوفا من رجال صدام لما راحوا أربيل، كانوا ألفين، فإذا اتفقنا على القاعدة في التفرقة بين النظام والشعب، وأنه مهما بلغ ما وصل إليه النظام العراقي من التبجح فإنه في حالة من الضعف، أنا رأيي بالعكس هذا ظرف موأتي تماما للحصول على مكاسب للشعب الكردي، في إطار المحافظة على وحدة العراق، إنما يطلق شعار الاتحاد الفيدرالي والبعض يبقى من المعارضة كسب تأييد الشعب العراقي لكي يستولي من صدام على السلطة من ضمن برامجه وهدفها المفترض استمرار الحصار الاقتصادي ضد العراق، يعني تجويع الشعب الذي يريد أن يفوز بثقته، هذا كلام مجانيين، طبعا أنزه قادة الأكراد عن هذا، لكن الأستاذ عدنان يعلم أن هناك من (تبع فلان وتبع فلان)، وطبعا الأعيب ومناورات بين فصائل المعارضة العراقية

وهم يدافعون عن مصالح ليست مصالح العراق،
يعنى حتى القوميون منهم، والأستاذ عدنان يعلم أن
سوريا رفضت مشاركة اللذين عندها في مؤتمر
المعارضة العراقية، يعنى مصالح ومصالح
متضاربة، فإننا في تقديرى أن الوقت مواتى
للحصول على مكاسب للقضية الكردية إذا وضعت
في إطارها الصحيح، وحدة الشعب العراقى ولا
تتأزل عن الوضع الديمقراطي، وعلى الذين
يريدون تغيير النظام العراقى ألا ينتظروا أمريكا
لكى تغيره لهم ويؤسسوا أوضاعا ديمقراطية داخل
كردستان العراق سيكون لها تأثيرها على عرب
العراق وعلى بقية العراق وسيسهل النضال من
أجل الديمقراطية فى العراق، وهذه بعض الأفكار
التي تتزاحم فى ذهنى وخاصة مع استمرار عدم
وجود قيادة مركزية داخل كردستان العراق لمدة
ست سبع سنوات.

د. محمد السيد سعيد :-

فى الحقيقة أنا أريد أن أركز على قضية
الوعى العربى بالقضية الكردية خاصة وقضية
الأقليات عامة، فى ذهنى وصف أولى لهذا الوعى،
أنه وعى يقوم على الإنكار، أى إنكار وجود الآخر
عموما، ووعى يتسم بقدر عالى جدا من الاستعلاء،
الاستعلاء القومى والدينى، هذا الوضع لم يكن

معطى فى الثقافة العربية، وإنما هو وضع تطور بحكم عوامل أساسية كبرى، الرأى العام الأول رد الفعل الميكانيكى ضد التوظيف النفعى لقضية الأكراد والأقليات بصفة عامة، ويبرز هنا الاحتلال الإنجليزى لمصر على سبيل المثال، تلى طائفة من الأحداث شملت إسكندرية طالت آحاد الناس من الأجانب المالطين، نتذكر أيضا ان فرض الوصاية على الأقليات الدينية فى لبنان ومنطقة سوريا الكبرى طوال القرن التاسع عشر، كحل أو كوراثية للإمبراطورية العثمانية أيضا أحد الشروط الأربعة المتعلقة باستقلال مصر ترتبط بقضية الأقليات، نتذكر انه الأقليات حتى الآن يتم التلاعب بقضاياهم من جانب القوى الكبرى فى إطار التوظيف النفعى والانتهازى وفى هذا السياق أيضا تقوم برد فعل ميكانيكى، الرأى العام العربى قام برد فعل ميكانيكى ضد هذا التوظيف بإنكار وجود قضية أقليات أصلا، أو إنكار أن هناك قضية حقوقية تتعلق بالجماعات القومية والأقليات الدينية أو الطائفية أو العرقية فى العالم العربى عموما، وأبدى ملاحظة مبكرة أن سياسة الإنكار هذه، أو الوعى الذى ينكر وجود الآخر القومى أو الدينى أو الطائفى، هو فى حقيقة الأمر دعوة لكل الآخرين للتلاعب بالقضية القومية، وقضية الأقليات لأنه ليست هناك سياسة حكيمة فى التعامل مع الأقليات،

لأن هذا الإنكار هو الذى يدعوا الآخريين والقوى الدولية الكبرى والقوى الاستعمارية لأن تتلاعب بقضايا القومية، وهو ما يجعلنا ندعو إلى إتباع سياسة مغايرة وتكريس وتعزيز وعى مغاير يقوم على الاعتراف بالآخر سواء القومى أو الدينى أو الطائفى أو الملى وغير ذلك من الأقليات، هذا فقط هو الذى يمكن ان يفتح الطريق أمام تسويات تحافظ على المصالح القومية ومصالح الأقليات، وتقوم على الواقع الداخلى فى المجتمعات العربية، وفى إطار الدول العربية القائمة، الجانب الثانى الذى يساهم فى تعزيز الغموض والإنكار العربى عموما لقضايا الأقليات القومية والعرقية، هو ظاهرة توحش الدولة، ليس فقط الاستبداد والديكتاتورية ولكن وصول هذا الاستبداد والديكتاتورية إلى درجة من انعدام العقلانية، درجة من عبادة القوة، انتهت إلى إخضاع الشعوب العربية عموما، وأيضا جماعات الأقليات القومية وغير القومية لوضع بالغ السوء نتيجة استخدام العنف بصورة غير محددة ضد جماعات الأقلية، وهناك ملحوظة جانبية للغاية، إن الدولة العربية التى وصلت للتوحش فى هذا المستوى وصلت لقوتها فى الدولة البعثية، فى النظام العراقى والسورى، أتبعنا تقليد مفهوم الخريطة الأمنية الإثنية بمعنى استخدام جماعات ما على أنها جماعات مشكوك فى ولائها، وبالتالي

التعامل معها بمنطق العصا الثقيلة أو الانتقام الثقيل لأى بادرة من الجماعات الصغيرة فى إطار الجماعات القومية أو الدينية أو الطائفية تؤدى فى واقع الأمر إلى التعامل بمنطق أمنى صرف مع هذه الجماعات واستخدام عنف بالغ بالمقارنة بالموجه ضد الشعوب عموما أو التيار الغالب، وهو التيار المنتمى للغة العربية، والدين الإسلامى بالشكل السننى بشكل أساسى، هذا العامل شديد الأهمية لأنه ليس فقط يظهر فى حالات واضحة وجليّة مثل أكراد العراق لكنه يظهر فى حالات أقل مثل أكراد سوريا، أيضا أكراد سوريا يمثّلوا قضية حقيقية لأن رغم ضيقهم الشديد للانضمام للمجموع القومى، المجموع المجتمعى السورى، هناك وثائق محددة صادرة عن جهات الأمن السورى فى الستينات توضح هذه الخريطة الإثنية والخريطة الأمنية القومية أو العرقية موجودة فى سياسات الأمن لدى أكثر من دولة عربية، فيما يتصل بالجماعات القومية أو جماعات الأقليات بصورة عامة، فى هذا الإطار أيضا العامل الثالث شديد الأهمية لأنه يوضح مدى التهاافت اللا أخلاقى .. لهذه الادعاءات والتعرض القسرى للهندسة الاجتماعية التى تؤدى إلى تفتيت بنية الجماعات القومية، وهو نمط الوعى العربى الذى ساد فى عقدي الستينيات والسبعينيات الذى تأسس بناء على

وجهات نظر دعائية ونظرية طوال هذا القرن، وهذا الوعي القومى كان أساسا موجه تجاه قضية استقلال العرب عموما، فى مواجهة الأمبروطورية العثمانية، وبالإمتداد إلى الاستقلال القومى فى مواجهة الاستعمار الغربى، لكن فى هذا السياق إن المطالب القومية العربية التى طرحت قضية الاستقلال فى مواجهة الهيمنة الغربية، لم تطرح قط وجود جماعات أقلية قومية أو أقلية طائفية أو مليّة أو دينية وإنما اعتمدت على حجب الأطراف للتمايزات الموجودة بصورة واضحة نسبيا فى العراق وفى السودان وهذا الإنكار يشير إلى شئ مشابه فى العقيدة الصهيونية إنكار العرب بمعنى إن الصهاينة عندما بدوا فكرتهم فى تأسيس دولة فى فلسطين، لم يكن لديهم أدنى فكرة عن وجود عرب وغالبا ما يبدو أنهم فجئوا بوجود مجتمع عربى مستقر ومزدهر نسبيا وعالى الإنتاجية فى اقتصاده الفلاحى، النزعة القومية العربية تعتمد أيضا إنكار وجود شعوب أخرى غير عربية فى المنطقة فى هذا الإطار يقع التباس مضاعف نتيجة ما حدث من تطورات تاريخية، أنه الوعي القومى ترجم فى منظمة ضعيفة هى الجامعة العربية، وانتهى الأمر إلى سيادة مفهوم الدولة الترابية أى الدولة القائمة على الجغرافيا، وليست القائمة على العامل القومى، ويبدو أنه حيثما تحكم دول عربية بنظم معينة

وعقلية قومية خالصة، يبدأ إنكار وجود جماعات قومية في إطار هذه الدول ويتسيد مفهوم مد سلطات الدولة إلى كل ترابها، على أساس فكرة واحدة هي أنه هناك أمة واحدة هي الأمة العربية، والأمة الواحدة هي أمة مذهبها الديني هو المذهب السني دون غير ذلك من مذاهب دينية أخرى، وبالتالي نقع هنا في تناقض مضاعف، الوعي القومي أصلاً لم يتعرف على المجموعات القومية وشبه القومية الموجودة في العراق أو السودان، الجانب الثاني أنه نشأت دول ترابية، دول تعتمد على الجغرافيا وليس على الاعتبار الثقافي أو القومي، وكان من شأن ذلك أنه يدعونا إلى وجود حالات تعدد قومي، هي ثنائية قومية في حالة العراق، وأكثر من تعددية قومية في حالة بلد مثل السودان، لكن نتيجة أن المذهب الذي تأسست عليه الدولة كان مذهب قومي، أو ديني صرف، انتهى الأمر لحجم مضاعف لقيمة أو استحقاقات الجماعات القومية في هذه البلاد، انطلاقاً من هذا نلاحظ أن الوعي القومي على مستوى معظم الدول العربية يكاد يغيب بصورة تامة فيما يتعلق بوجود قضية أقليات، ويضاعف من هذا الإنكار بما يمكن تسميته بالنبوءة التي تصدق نفسها بنفسها، بتعبير آخر أنه حيثما يتم إنكار القضايا الخاصة بالقومية أو الأقليات غير القومية، أنه يتم دفع هذه الجماعات

للتعامل مع الأطراف الخارجية لإبراز القضية الحقيقية المعينة فيستخدم ذلك من جانب الغالبية العربية للتأكيد على أنهم خونة، ولأنهم خونة وفقا لهذا التصور فهم جديرون بالعقاب الذى يلحق بهم والعقاب يؤدي إلى مزيد من الممرارات الدينية والقومية والطائفية، يدعو ذلك إلى مزيد من الارتباط مع العناصر الخارجية، وندخل هنا فى حلقة مفرغة، تؤدي إلى جرائم حقيقية وأخلاقية وسياسية فيما يتعلق بكل الأهداف التى نتفق عليها إنطلاقا من فكرة الاستقلال القومى أو فكرة التنمية المستقلة أو أيا كانت الأهداف، لأنه فى واقع الأمر نحن نسبب ضررا شديدا لنسيج العلاقات الذى تراكم تاريخيا حتى مع أقرب الجماعات القومية إلينا، وأنا أزعم أنه لم يكن هناك جماعة قط أقرب للعرب من الجماعة القومية الكردية، الأكراد ساهموا تاريخيا مساهمة جليلة فى الحضارة العربية الإسلامية، والحضارة الإسلامية فى مرحلتها العربية، وأنه طبعا كما هو مشهور أنه صلاح الدين ينتمى للقومية الكردية وقام بدور معروف على المستوى التاريخ العربى إنما هو مجرد علم واحد من الإعلام الأخرى أعداد لاحصر لها، لأنه ليست فقط فى السياسات العربية أو الاقتصادية والأعمال التكنيكية والفنية وإنما حتى فى الآداب العربية، العائلة التيمورية فى مصر وأحمد شوقي،

حتى المساهمة في الآداب العربية إن غالبية الأكراد يحسنوا أيضا الحديث باللغة العربية، العقاد كردى وقاسم أمين والإمام محمد عبده كردى، لا نلمس انه هناك جماعة قومية كان لها دور بارز فى الثقافة العربية وفى القرب والقبول المتبادل بينا وبينهم أو بين العرب وغيرهم من القوميات الأخرى مثل القومية الكردية، وعندما يصل التخطيط المنظم لنسيج هذه العلاقات الثقافية والاجتماعية إلى هذا المستوى، والمذابح المتكررة والعمدية ضد الأكراد إلى تسيد منهج التصفية الجسدية للشعب الكردى، إلى إعدامهم رمزيا ومن ثم إلى دفعهم دفعا إلى التعامل مع كل القوى الخارجية بدون أن يكون ذلك من اختياراتهم الأصلية إذا جاز التعبير، وينبغى أن ندرك حجم الجريمة التى ارتكبها عدد من الزعماء العرب الذين أساؤا إساءة بالغة لقضية شعبهم ولقضية النسيج الذى تراكم عبر قرون متواصلة مع الشعب الكردى وليس فقط الشعب الكردى وإنما أيضا الشعب الإيرانى لأنه عملية التهجير القسرى لم تصل للأكراد فقط وإنما طالت أعداد مهولة من العراقيين الذين وصفوا بأنهم إيرانيين بينما كانوا فى الحقيقة قد نسوا أصولهم الإيرانية ولا يعرفوا اللغة الفارسية، وطبعا القضية هنا تحتاج لقدر من التوازن علينا إن ندرك بمنتهى الوعى والوضوح، أن القوى الخارجية توظف القضية الكردية

لمصالحها النفعية لكن علينا أيضا أن ندرك التوظيف الانتهازي للقضية الكردية من جانب العرب، يعني إذا كان الأكراد يتم استغلالهم من جانب إيران ضد العراق، فاستغلالهم أيضا يتم من جانب سوريا ضد تركيا، والقضية بالنسبة لى أنا متعاطف بشكل عميق مع حقوق الشعب الكردي، لكن يلفت النظر فى هذا السياق انه بينما تولى الرئيس صدام حسين إفساد علاقة عميقة تاريخية بين العرب والإيرانيين، فى هجومه الغادر على إيران، مهما كانت ادعاءاته للأسباب، لأنه ثابت من تقارير الأمم المتحدة ومن كل الدراسات انه بينما كانت هناك استفزازات صغيرة من جانب إيران، ان من بدأ الحرب بالتاكيد هو النظام العراقى، وبكل التاكيد ان أسوء سياسة خارجية هى السياسة التركية تجاه العالم العربى، لكن أيضا أنا مدرك ان الوهن التاريخى والضعف الشديد فى الجسم العربى يدعونا إلى الاستغناء عن مزيد من العداءات كما يحدث حاليا بشأن استتفار العداء لتركيا باستخدام أو من خلال توظيف القضية الكردية، لأنه إذا كان العرب مجتمعين، فى حرب أكتوبر ٧٣ انهم كادوا ان يحصلوا على توازن الطرف الأضعف فى حرب جبارة من هذا النوع، مع اجتماع كل إرادتهم ضد إسرائيل وحدها فما بالنا بالعرب إذا فتحوا ما سمي بالجبهة الشرقية فى إيران ثم فتحوا الجبهة

الشمالية مع تركيا وإذا بهم متورطون في علاقة متوترة جدا مع القرن الأفريقي فهذا يعنى أننا بأنفسنا ومن خلال وعى قومى ساذج فى اغلب الأحوال، وشرير فى اغلب الأحوال، يفتح فى الجسم العربى مزيد من المأسى، من خلال نفس نمط التوظيف الانتهازى، للقضية الكردية، لأنه إذا كان هنا فى سوريا تعاطف حقيقى مع القضية الكردية، لكان حسن من وضع الأكراد داخل سوريا ذاتها، فيجب أن لا نبكى كثيرا على التوظيف الانتهازى والنفعى للقضية الكردية من جانب القوى الخارجية، لأن بعض الأطراف العربية تفعل الشيء نفسه، فهذا ادعى منطلقا أن نأخذ الأمر بأيدينا، ونحل بالفعل قضايانا العالقة أو التاريخية، مثل القضية الكردية فى شمال العراق.

وأريد الآن أن أقدم تعليقات تلغرافية على بعض ما قيل، لأنه فى الحقيقة أنا أعتقد أنه ما قد يفسر اضطراب الرؤية الاستراتيجية عند القيادات الكردية ومراوحتهم المستمرة من التعامل مع الشاه إلى التعامل مع إسرائيل إلى الأمل فى حل أمريكى أو حل فرنسى، ما يفسر هذا الاضطراب فى البصيرة أو الرؤية، هو وضع المصيدة الذى يجدون أنفسهم فيه، يعنى هما حقيقة فى وضع سلوك الفار فى المصيدة، وهذا التخطيط يحمل بصورة واضحة جدا أنه طالما استمرت سياسة

الإنكار وسياسات القمع، فشعب ضعيف ماذا يفعل ؟ صحيح له تقاليد عسكرية تاريخية ولكن أمام دولاب الحرب الجبار الذى يملكه نظام صدام يبدوا فى وضع بالغ الضعف فى هذا السياق تستطيع أن تفهم هذا التخطيط وأن كنت مضطر ألا أوافق عليه بأى حال من الأحوال، وأنا موافق موافقة تامة على أنه بيان آذار ١٩٧٠ كان خطوة تقدمية جبارة للأمام وأنه كان ينعكس برنامج القوى الديمقراطية أو التقدمية فى العراق طوال ٣٠ عاما تقريبا من النشاه والكفاح، لكننى أريد أن أقول أن هذا البيان جرى الانحراف عنه فور إصداره وأنه كان الأمل أنه يعمل شىء مماثل لفكرة الأقاليم التى يتمتع بها الحكم الذاتى فى إطار الاتحاد السوفيتى السابق، لكن عصف بهذا البيان وتغلب منهج العنف، وبالفعل بدون مقرطه الوضع العراقى بصورة عامة يبدوا أنه القضية الكردية لن تحل بصورة طويلة المدى، لأنه القضية هنا قضية الثقة بأن يخضع أى ترتيب مثل ترتيب الحكم المحلى، أو الاستقلال الذاتى بقدر معقول من الاستقرار نتيجة أن الخبرة التاريخية الكردية تقول أنه لن يتم الاتفاق على شىء واحترامه، فمن الواضح أنه قضية العقلية التى تحكم العراق، العقلية العسكرية العنفوية الناكرة لأى تمايزات، واعتقد أن الحل فى هذا السياق، نحن جميعا نطالب برفع فورى

للحصار على العراق، ونعتقد أنه عمليا إتاحة الفرصة لزخم ديمقراطي أنه يتجمع في إطار العراق، مرهون برفع الحصار عن العراق، عكس التفكير السائد في الغرب، نحن في نفس الوقت أمام مشكلة أنه فور أن يتم رفع الحصار عن العراق أو إضعاف نظام الحماية الدولي، للأكراد في شمال العراق، فإنه ليس من المستبعد أن تتكرر المذابح الجماعية على النمط نفسه التي شاهدها سنة ٨٨، ولا بد أن يكون في ذهننا أننا نستطيع تحقيق الأمرين معا، بمعنى رفع الحصار عن الشعب العراقي وضمان أقصى قدر ممكن من الحل الديمقراطي للقضية الكردية، نظام ضمانات ما لحماية الأكراد وضمان الحل الديمقراطي على مدى المنظور للقضية الكردية وهنا تبدو المأساة مكتملة، لأن العرب لم يهتموا فقط قضية الشعب الكردي، وإنما هم لم يهتموا قط بقضية مستقبل العراق منذ نهاية الحرب، المسماة بحرب تحرير الكويت، لقد تركت قضية مستقبل العراق تماما بيد الغرب، وكان دور العرب غالبا دور سلبي يمنع أو يبصائر أي مرونة فيما يتصل برفع الحصار على العراق، وقد اقترحت في كتابي عن مستقبل النظام العربي بعد حرب الخليج وفي ندوات شتى، حتى مع نهاية الحرب عام ١٩٩١ أنه على الأقل الموقف العربي يقوم على قضيتين مترابطتين، ليس

فقط قضية الإصرار على الوحدة الترابية للدولة العراقية وإنما الاستعداد الواضح للتنازل عن التعويضات وتعزيز ودعم الاقتصاد العراقي بالارتباط مع كل عملية تساعد على تحسين الوضع السياسى، الداخلى فى العراق سواء فى ظل تحسين الوضع البعض أو بدون نظام حزب البعث، الفكرة الأساسية تتضح فيما لو كانوا العرب طرحوا قضية مستقبل العراق، ومهمة إنقاذ الشعب العراقى بكل مكوناته وفى هذا الإطار لا يزال هناك أمل مفتوح لموقف عربى يأتى متأخرا جدا، ولكن يأتى أفضل من غيره لسبب بسيط لأنه العرب يهتم شأن العراق، العراق هى فعلا أهم دولة عربية بدون استثناء، مساهمتها فى الثقافة العربية، الإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية فى هذا الإطار الدور المصرى يبدو مطلوب جدا جدا فى اللحظة الراهنة رغم أنه متأخر جدا، ورغم أنه المصريين عموما ليس لديهم إطار مرجعى لفهم قضية الأقليات القومية، فليس لديهم شىء مماثل يرجعوا إليه ويقيسوا الوضع والتالى أهملوا تاريخيا القضية فى سياستهم الخارجية، إلا أنه انطلاقا من المصلحة الاستراتيجية المصرية فى إعادة تجميع القوى العربية، تبدو هنا قضية العراق على المستوى الاستراتيجى قضية بالغة الأهمية، ومقبولة لدى تفهم القضية الكردية من هذا المدخل، وأنها تسهم

في حله في إطار بحث قضية مستقبل العراق الذي ينبغي ان يكون على المدى الطويل مستقبلاً ديمقراطياً، ولكن لا بأس من عملية طويلة تضمن استمرار العراق واستئناف نهضته الاقتصادية، بعد الحربين التي ورطنا فيهم رئيس غبي وغادر وعقيم والأكثر شرار من ما يتذكره العرب طوال الزعامات العربية طوال التاريخ.

سؤال من محمد هاشم: د. محمد أذكر أنك كنت قد طرحت وجهة نظر حول، إنشاء دولة ديمقراطية في تركيا وتأثيره على دعم الديمقراطية في العراق وعلى وجود تصور ما لدور مصرى لدعم القضية الكردية.

د. محمد السيد سعيد:

أنا كنت طرحت هذا في ضوء تصور نظري لإحياء صورة توازن استراتيجي في المنطقة ليس فقط لقضية إسرائيل وإنما قضية تماسك في المنطقة ككل، لأن هناك ثلاث قوى في المنطقة، القوة التركية والقوة العراقية والقوة المصرية، ودول أهم ثلاثة قوى حضارية عسكرية سياسية وأنا لا أتكلم على تحالف ولكن أتكلم على تفاهم بين هذه القوى، ولكن هذا يتطلب أنه يكون هناك سياسة عربية أصلاً، سياسة خارجية جداً،

الأكراد والعلاقات العربية للكردية —————
كان ممكن تجنب كثير من المصائب التي حصلت
في المنطقة.

رجائي فايد:

هناك صعوبة إنني أتكلم بعد الأستاذ نبيل
زكي والدكتور محمد السيد سعيد، أنا عشت في
کردستان العراق ومدينة أربيل أكثر من ٩ سنوات
متصلة ودخلت للبيت العراقي وعلاقتي وثيقة جدا
بالجميع وأزعم إنني عايشة القضية جيد جدا،
وأفهمها إلى حد بعيد، وبعد ما رجعت بدأت أكتب
وأعيش القضية بشكل كبير جدا، من أجل أن نفهم
إننا أمام شعب شديد الخصوصية وأن هناك استحالة
على الإطلاق تجاهل هذا الشعب وتجاهل
خصوصياته، أرجع لكلمة قالها أحد السياسيين
العرب المهمين وهو جمال الآتاسي، وقد شارك في
ثورة رشيد عالي الكيلاني في سنة ١٩٤١ ولما
فشلت الثورة، هرب في اتجاه دمشق، وهو في
طريقة إلى الموصل، يقول "أنه بدلا من أن نتوجه
غربا توجهنا دون أن ندري في منطقة أربيل
ووجدنا أنفسنا بعد سويعات وقد تغيرت علينا كل
معالم الأرض والسكان وملامح القوى المتناثرة
وأزياء البشر وملامحهم وكانوا يتحدثون فيما بينهم
بلغا لا نفهمها ولا نعرفها بعضهم كان يبتعد عنا
في استغراب وكأننا غريبون من فلك آخر، بعد ذلك

عرفنا أننا في أرض عراقية يقطنها الأكراد"، ثم يقول و"مضت الأيام وبقيت في الذهن صورة راسخة أنه في شمال العراق يوجد شعب آخر غير الشعب الذي في بغداد والموصل"، عبد الرحمن البزاز الذي كان رئيس الحكومة العراقية في أيام عبد الرحمن عارف يقول "الأكراد يملكون الشعور بالانتماء إلى الوطن الواحد والأصل الواحد والتاريخ المشترك وتؤلف بينهم اليوم اللغة والعقيدة الروحية ووحدة المطامح الروحية والأهداف ويفخرون بالانتماء إليها"، وهناك مؤرخ اسمه فليب حتى يقول أن الطبيعة الجبلية، كردستان جعلت منها العرب يقفون عند الفتح الإسلامي يقفون عندها ولا يتوغلون داخل هذا الشعب، تركوه، لأنه صعب عليهم اقتحام هذه المنطقة، لذلك حافظت هذه المجموعة البشرية على صفاتها الإنسانية والبشرية المتميزة عن غيرهم، حزب البعث العربي الاشتراكي ونظراته للقضية الكردية، نلاحظ أنه حزب البعث عند تأسيسه فيما يسمى بدستور البعث نفي نفيًا تامًا أن تكون هناك ما يسمى بالأقلية الكردية على الأرض العربية، حزب البعث نعرف أنه تأسس في سوريا وفيها قضية الأقليات ليست بالحدة الموجودة في العراق، ولذلك أسست أدبياته على هذا الأساس، وعند بداية الصراعات بين حزب البعث قبل أن يتولى السلطة وبين الأكراد،

كان حزب البعث يؤيد مطالب الشعب الكردي في إيران وتركيا أما الشعب الكردي في العراق فكل من يعيش على الأرض العربية فهو عربي بحكم الانتماء وحكم المكان! هكذا تقول أدبيات حزب البعث، عندما نجد أن حزب البعث أنقلب. ١٨٠ درجة بعد ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨، إذا كان الأستاذ نبيل زكي يقول أن عبد الكريم قاسم هو أول من أعترف بالقومية الكردية عبد الكريم قاسم كردي عن طريق أمه، وعندما أعترف بالقومية الكردية فذلك كان في إطار توازنات سياسية معينة يلعبها عبد الكريم قاسم في التركيبة الداخلية داخل العراق، ولكن بعدها بقليل سميت العراق بجمهورية العرب، واعتبر أكراد العراق بعرب العراق أو عرب الشمال، عندما جاء حزب البعث العربي الاشتراكي وأنا كنت موجودا في هذه الفترة أنا كنت موجودا من ٧٩ لسنة ٨٨، هو أصدر الأول بيان ١١ آذار سنة ٧٠، ولم ينتهي هذا البيان كما ذكر د. محمد السيد سعيد بعدها بأيام، إطلاقا، لأن البيان يؤكد بأنه سيتم تطبيق الحكم الذاتي خلال أربع سنوات فترة انتقالية خلال هذه الفترة، الحكومة العراقية سارت بخطوات حقيقية فعلا في سبيل تطبيق بيان ١١ آذار، قبل هذا البيان قامت بإنشاء جامعة السليمانية التي كان متفق عليها سابقا، ثم إنشاء المجمع العلمي الكردي، وسمح بإنشاء الصحافة

الكردية، إلى أن تم تعديل الدستور العراقي في سنة ٧٤، وطبقا للدستور العراقي ببساطة شديدة، اجتمع مجلس قيادة الثورة وقرر إضافة هذه الفقرة إلى الدستور العراقي الذي يقول تتمتع المنطقة (غالبية سكانها من الأكراد) بالحكم الذاتي وفقا لما يحدده القانون، بعد تعديل الدستور أصدروا قانون الحكم الذاتي وهو تقريبا بأكمله بيان ١١ آذار، حولوه إلى قانون الحكم الذاتي الذي صدر في ٣/١١ في نفس التاريخ سنة ٧٤، ويتضمن هذا القانون، بيان ١١ آذار مع إضافة التعديل بالدستور، ولكن المصالح الحكومية في المنطقة ترتبط مركزيا بالوزارات في بغداد وهيئات الحكم الذاتي شكلية تقوم بعمليات روتينية وكتابة تقارير ليس أكثر، بمعنى لاسيطرة لأجهزة الحكم الذاتي ولا مديرية التربية والتعليم ولا مديرية الزراعة، ولها مديرية الصحة، رغم أن الأمين العام لكل إدارة من الإدارات بدرجة وزير، أي أنهم عملوا للحكم الذاتي رئيس مجلس تنفيذي يرأسه رئيس المجلس بدرجة وزير وعضو في الوزارة العراقية، يترأس مجموعة من الأمناء العاممين، كل أمين عام بدرجة وزير لكن عضو في مجلس الوزارة التابع إليها، أمين عام الشباب يبقى عضو في وزارة الشباب وهكذا يعني صلاحية وزير لا يستطيع أن ينقل موظف عنده من مكان إلى مكان وأنا عندي محاضر للمجلس

التشريعي لمنطقة كردستان بالكامل فيها بعض
المواقف المضحكة أمين عام الأوقاف والشئون
الدينية بالحكم الذاتي أصدر قرار بنقل إمام مسجد
من مسجد إلى آخر فنبهوه أن عليه أن يكتب إلى
بغداد حتى يصدر القرار من بغداد!! كتب لبغداد
لكن لأنه لايجوز لك أن تأخذ قرار رفضت بغداد
نقل هذا الإمام.

المهم بعدما أصدر بيان الحكم الذاتي،
أصدروا قانون المجلس التشريعي هو طبعاً في
البداية تم تعيينه لأن ظروف المنطقة لم تكن تسمح
بقيام انتخابات، انعقد المجلس التشريعي لمنطقة
كردستان وكان أول رئيس له الأستاذ بكر رسول،
وقبل ما يعدلوا الدستور العراقي عملوا حاجة خطيرة
جداً، المؤتمر القطري لحزب البعث العربي
الاشتراكي الذي عقد في يناير ٧٤، تطرق في
الفصل السابع منه إلى القضية الكردية وأهميته
تناولها بشكل إنساني، وما إلى ذلك، بعدها توالت
القرارات، إلى أن أصدر قانون المجلس التشريعي،
انعقد المجلس التشريعي وبدأ انتخاب لجانته ولكن
في العراق لا يوجد من له صلاحية، الوزارات
وكذلك الوزير العراقي في بغداد، القمة كلها تنقلص
في مجلس قيادة الثورة، ومجلس قيادة الثورة
يتقلص في شخص رئيس الجمهورية واسمحوا لي
حضراتكم بهذا المثال البسيط، صدام حسين في

إحدى زياراته الميدانية، جاءه شاب معوق بعين واحدة، قال له سيدى أنا ذهبت أعمل شهادة سيارة أجرة فقالوا ممنوع أنت معوق وأنا من معوقى قاسية صدام، فصدام حسين قال شيلوا القانون، وأن المعوق من قاسية صدام يسمح له برخصة قيادة سيارة أجرة !!

فالقانون فى العراق يجب أن ننظر إليه نظرة مختلفة، وأيضا الدستور وتعديلات الدستور فلأن العراق بأكمله ركز القرار فى أيدي صدام حسين، فيجب أن ننظر إلى ما حدث فى المجلس التشريعى فى كردستان فى إطار هذا المنظور، لأنه كل شىء غائب فى إطار غياب الديمقراطية الحقيقية، أما عن تأثير بقاء هذه القضية على الأمن القومى العربى فأقول، شاه إيران من فترة طويلة طالب بتعديل رسم الحدود بينه وبين العراق لأن الحدود رسمت بناء على اتفاقية قديمة، حاول محاولات كثيرة لتعديل رسم الحدود واستخدم الأكراد للنكاية بصدام حسين، للضغط على الحكومة العراقية حتى تسلم بمطالبة إلى أن وجد العراق إنه أمام مأزق حقيقى فى الشمال، فصدام حسين وكان وقتها نائب رئيس قيادة الثورة وعلى هامش مؤتمر الأوبك فى الجزائر وقع اتفاقية الجزائر سنة ٧٥ اللى بموجبها وافق على اقتسام شط العرب بينه وبين إيران ووافق على مطالبهم

بشأن المعارضة الإيرانية الإيرانية الموجودة في العراق،
جمله مطالب إيرانية تحققت، المقابل الوحيد أن
ترفع إيران يدها عن مساعدة الأكراد وقد كان
وانهارت الحركة في ذلك الحين.

في ١٩٨٠/٩/٤ بدأت المناوشات الحدودية
بين إيران والعراق على أساس قضيه الشيعة
والسنة وما إلى ذلك، وكان من الممكن محاصرة
هذه المناوشات إلا أن صدام حسين قال، "أحد قادة
المدفعية قال له سيدي المدفعية التي تطلق على
العراق بتطلق من أراضي عراقية، فقد كانت
أراضي قبل اتفقيه الجزائر فلماذا لا تدخل لاسترداد
تلك الأراضي"، ووجدها صدام حسين فرصة ذهبية
فدخل في ٨٠/٩/٢٢ وقد كان ماحدث، وبعدما
انتهت الحرب رجعا مرة لمنتصف شط العرب،
نستطيع أن نقول أن النزيف الدموي الذي بدأ
قبل الحرب العراقية الإيرانية، في حرب الشمال،
ياخذ من مقدرات دولة كان ممكن أن تكون سند
لقضية الأمن العربي، لا أن تصبح عبئا عليها،
وفي هذا الإطار نجد أنه عندما يحصل خلاف مع
الحكومة العراقية فإن معمر القذافي مثلا يقف في
صف الأكراد ولما يحصل تقارب بين القذافي
وصدام فإن ذلك يكون على حساب الأكراد، وفي
وقت مساندة القذافي للأكراد كان لقب القذافي في
بغداد ابن اليهودية، وبعدين ينقلب بعدها ١٨٠

درجة، أيضا سوريا، وكذلك دول الخليج والسعودية، موافقهم تتحدد من خلال علاقتهم بالنظام العراقي بعدا أو قريبا باستخدام الورقة الكردية هذه الشوكة الموجودة في ظهر النظام العراقي تبقى مصر والأكراد، هذه مسأله مهمة جدا، يقول جلال طالباني أنه أول جريده كردية صدرت، صدرت في مصر، أول إذاعة كردية طلعت من القاهرة في عهد عبد الناصر كانت بتذيع ساعة واحدة، صحيح كانت لها توجهاتها، لكن كون الأكراد يسمعون من القاهرة إذاعة تتحدث بلغتهم كان شيئا غاية في السعادة، العديد من الكتب الكردية طبعت في القاهرة، التأثير الكردي إذا قلنا صلاح الدين في الماضي في الحديث العديد من الأسماء المهمة جدا العائلة التيمورية، العقاد، أحمد شوقي، بل أن محمد علي باشا الكبير بعض المراجع تقول أنه كردي هاجر البانيا مع والده ثم جاء إلى مصر. أيام جمال عبد الناصر كان ينظر للقضية الكردية نظرة هامة جدا والأكراد يذكروا ذلك، وذلك بشرط ألا يمس ذلك وحدة وسلامة أرض العراق، وذلك لتحقيق حقوق الشعب الكردي المشروعة بما لا يمس وحدة أراضي العراق، وفي هذا السياق استقبل العديد من القادة الأكراد، استقبل جلال طالباني، ومصطفى البارزاني والعديد من الأكراد، الحساسية العربية الكردية بدأت من التوجه

القومي العربي، أنهم أقلية كبيرة داخل العراق وأنا
بقول أن وصفهم بالأقليات هو اعتداء على حقهم
لان إذا كانوا يشكلون ثلث الشعب العراقي والباقي
ليس سبيكة واحدة، هؤلاء مابين شيعة وسنة
ومسيحي آشوري ويوجد مسيحي كلداني وهناك
هؤلاء عندما نأتى لنظرة البعث، فقد أصدر قانون
الحكم الذاتى فى نفس الوقت سعى لإذابتهم عن
طريق تعديل الوضع الديموغرافى، رحل ناس إلى
الجنوب ونقل ناس من الجنوب إلى الشمال، وهناك
علاقة قوية بين الكردي والجبل، فالكردي الذى
عاش فى أمريكا وحصل على الدكتوراه عندما
يرجع أربيل ويريد أن يحتفل بأى مناسبة لازم
يطلع الجبل ويلبس الزى الكردي ويرقص الدبكة
مهما وصل من ثقافة وارتياح، حفلات الزواج لا تتم
إلا فى الجبل، علاقة غريبة جدا بين الجبل
والإنسان، والجبل هو الذى حماهم، الذى جعلهم
لايذوبون هو هذا الجبل.

د. محمد السيد سعيد : كلمنا عن الشخصية الكردية
التي تتراوح بين الوداعة والعنف والتقاليد
العسكرية.
رجائي فايد :

الكردي فى أى مكان يحيط نفسه بإطار
من الشك، عنده شك غير عادى تجاه الغريب، أنا

* نشرت مداخلة الأستاذ رجائي فايد كما جاءت فى جريدة البيان
باللهجة العامية المصرية بسبب التلقائية فى وصف الحالة.

سافرت سنة ٧٩ لوحيدى وبعدين أهلى لحقوا بى، زوجتى وأولادى، فكان لازم أبحث عن بيت مستقل أسكن فيه، فجاء صديق وقال أنا عندى بيت سيكون جاهزا يوم كذا، يعنى إنه سوف يكلم صاحب البيت، ثم جاء وقال أنا كلمت صاحب البيت وهو منتظر ك فى مجمع إسكان قوشتبه وهى بعد أربيل بحوالى ٢٠ كم فى طريق بغداد، نحن وصلنا المجمع قبل المغرب بحوالى نصف ساعة وسئلنا أين حاج قادر يقولوا (نازانم) يعنى لا أعرف، كل المجمع بالكامل، إلى أن لقينا عجوز قال مين يريد حاج قادر، يا حج قادر نحن جئنا من عند كاك نامق، قال ما أعرف حد اسمه كاك نامق، ما أعرف حد، لا يقل عن ربع ساعة لحد أنا ما استعديت للمشى إلى أن قلنا نحن المصريين الذى كاك نامق..، قال أهلا وسهلا وتبدلت القاعدة، نزل اللبن والشاى وأهلا وسهلا، واتفقنا على الأجره وإندهش إنى حاولت اعطيه نقودا، وبعد شهر ونصف لاقيت أحدا يدق على الباب وصارت العلاقة بينى وبينه طيبة وكل مرة أجد واحدا مختلفا، وجه جديد يقول لى حاج قادر يسلم عليك وأعطيه الفلوس ويمشى، وأنا لا أعرف من الذى جاء، لا توجد أوراق بينى وبينه، يعنى تحولت المسائلة من الشك غير العادى إلى الثقة العمياء، هذا ممكن يكون مدخلا لفهم الشخصية الكردية، الغريب دائما عندما تزور البيت

الكردى تجده بيتا نظيفا جدا جدا، هناك طقوس لاستقبال الضيف، فبمجرد الضيف ما يوصل الحاجات المجددة تخرج وتتسخن لتقديمها للضيف، وبتدخل البيت الكردى تخلع حذاءك تجد صاحب البيت يحمل حذاءك ويضعه فى الداخل وعندما تخرج يأخذ حذاءك يوصله لك، عشق الكردى للسلاح، تلاقى طفل عنده ١٢ سنة حامل كلاشنكوف أطول منه، الأكراد عندهم صلابة الرأى جدا، لو قال لا، هى لا، لو اتنين أكراد وقفوا ضد بعض وقالوا لا، لأبد واحد يموت ولذلك لم أشاهد فى حياتى وأنا موجود مشاجرة بين اثنين، أفرض واحد أتعصب على الثانى تلاقى واحد يلين ولا يسعى إلى أن يصل لهذه النقطة أبدا لانه لازم تنتهى بقتل واحد، الانتقام عند الأكراد بشع جدا، فى مثل عراقى الذى يموت يخسر، الانتقام عند الأكراد أساسى، أحيانا القتل للتشفى، أنا أسمع قتل وتقطيع أجزاء من الجسد والتمثيل بالجثة سواء بين الأكراد، وبعضهم أو بين الأكراد وخصمهم، وتلاقى فى مظاهرة لحزب البعث الكردى بزيه المعروف يهتف بشعارات حزب البعث فيتصور قادة حزب البعث أنهم أذابوا الأكراد وأزالوا المشكلة، طبعاً فى أكراد انضموا لحزب البعث، ينتمى علشان وظيفة علشان يترقى فى الوظيفة، يحصل على شىء، لكن مستحيل يعنى لما تهزه

تراه كرديا لم يتغير، والبعث يفتح له أبواب كثيرة في العمل، والفرسان أو الجاش أو الجحوش هؤلاء كانوا موجودين من قبل، لكن صدام حسين استخدمهم، الكردي بيعشق البندقية فمدام أنت تعشق البندقية أدليك البندقية علشان تبقى معايا بدل من أن تحملها ضدى وأعطيك نقودا وتبقى موظف عندى. فضلا عن النظام العشائري داخل الأكراد، وهناك عشائر بعينها مع الحكومات العراقية المتعاقبة، نظام الفرسان، يأتى واحد يشكل فوج من المقاتلين من عشيرته، الأغا الذى هو رئيس الفوج، ويبلغ الحكومة العراقية "أنا عندى خمس آلاف مقاتل، وتغطيه ١٠٠ اجنيه للمقاتل، وتعطيه مرتب شهري للخمسة آلاف مقاتل، ورئيس العشيرة لديه المرسيدس وحاجات وفلوس بالهبل، هؤلاء نكرونى بنظام الممالك فى مصر وده نظام أدخله صلاح الدين الأيوبي فى مصر، هؤلاء هم ممالك القرن ال ٢٠، وهم يتقاتلون مع بعضهم، وعلى مشكله ممكن تبدوا تافهة والحكومة العراقية سعيدة لانهم يقتلوا بعض، هذا نظام الفرسان الذى هو الجاش، ومعناه المرتزق، وفى نظام الخدمة العسكرية بيتهرب كثير من الأكراد بتسجيل أنفسهم بأنهم فى خدمه الأغا الفلانى أى جاش، ويقول إنى سجلت جاش.

عدنان المفتي :

شكرا على صراحة الآراء والحديث وهي دليل حرص على مستقبل العراق والعرب ومن أجل العلاقة السليمة بين العرب والكرد الذي لا يمكن بناءه إلا بالديمقراطية كما أكدتم، المجتمع الكردي مثل أي مجتمع عاش ويعيش صراعا من أجل التقدم، وربما هو متأخر نسبيا قياسا مع المجتمع العربي أو التركي، عندما فشل الكرد في تحقيق مطالبهم عبر المطالبة وبالأسلوب المدني وعندما جوبهت المطالب الكردية بالقمع كان طبيعيا ان تلعب القيادات العشائرية دورا أساسيا في الحركة الكردية باعتبار أن الريف والجبل أكثر حصانة للذود عن النفس واستمرار العمل من أجل القضية.

هكذا برزت وتقوت دور العشائر ورؤسائهم، ولكن الصراع بين العقل المدني والعقل الريفي كان موجودا واستمر لصالح العقلية المدنية وأن كانت تتنكس بين فترة وأخرى ولكن منطق التطور كان يفرض نفسه. مدينة مثل أربيل كان تعداد سكانها عام ١٩٥٧ بحدود (٧٠) ألف نسمة بينما الآن أكثر من نصف مليون (مركز المدينة) وبدرجة أكبر مدينة السليمانية، طبعا فإن الدور الذي تقوم به المدينة الآن أكبر من دورها

— الأكراد والعلاقات العربية الكردية —
عام ١٩٥٧ بما يحمل ذلك من تطور حضارى
للحركة الكردية.

هناك فرق كبير بين الحالة الاجتماعية التى
سادت المجتمع الكردى فى الخمسينات والستينات
والحالة الآن. وفى الحقيقة أود أن أشير أيضا إلى
الإجراءات التعسفية الحكومية التى ساهمت من
غير قصد وربما بسبب حرب الخليج وفقدان
السيطرة الحكومية على المنطقة، تلك الإجراءات
التى أفرغت الريف الكردى من السكان ونقلتهم إلى
مجمعات سكنية بالقرب من المدن أثرت إيجابيا
على علاقات الإنتاج وبناء روابط جديدة لسكان
الريف وتمتعهم بمزايا الحياة المدنية من كهرباء
وتلفزيون وخدمات متعددة إلى درجة أن روحهم
أصبحت أقرب إلى المدينة دون أن تكون الجذور
قد اقتلعت، كل ذلك قللت كثيرا من الدور
العشائرى. أقول ذلك دون أن ننسى أنها كانت
سياسة مدانة، جاءت جزءا من سياسة القضاء على
الشعب الكردى وعزل حركته عن مصادر
الديمومة.

أنا أتفق مع الدكتور محمد من أن بيان
١١/ آذار أجهض بعد أشهر من إعلانه، كانت هناك
شكوك متبادلة، وحالة عدم ثقة بين الطرفين، ويبدو
أن النظام لم يكن يريد من البيان حل القضية
جنريا، وفى الحقيقة أنه كان يريد شيئا للشعب

الكردى تحت المظلة البعثية وبينما كانت الحركة الكردية التى تمثل تطلعات عموم الشعب الكردى تنظر للمسألة بشكل آخر وكنا نطالب بحكم فيدرالى بالرغم ان الحديث كان عن حكم ذاتى لكن مضمون بيان ١١ آذار للحكم الذاتى هو مضمون للحكم الفيدرالى، أساسا الفيدرالية نوع من الحكم الذاتى بينما الحكم الذاتى الذى كان النظام يريدہ وأعلنه من طرف واحد عام ١٩٧٤، هو الحكم الذاتى الشكلى فقط دون أى مضمون، ويعرفه العالم، لاقدره لوزير كردى بنقل إمام جامع مثل ما ذكر الأستاذ رجائى. أحب ان أشير ان الحكم الذاتى لم يكن مطروحا من قبلنا كمرحلة انتقالية للاستقلال نحن نتصور ان العراق الواحد لا بد ان يكون قائما على أساس الفيدرالية. ومن الواضح ان الفيدرالية لا تحمل خطرا على الانقسام بل بالعكس، فى النظام الفيدرالى هناك الحكومة المركزية ووزير خارجية واحد ووزير دفاع واحد وخطة اقتصادية موحدة، إلى جانب ذلك هناك حكم محلى للإقليم الكردى يحمى خصوصيته.. هذا النظام معمول به فى بلدان متطورة فى العالم مثل أمريكا وألمانيا وسويسرا وكندا والهند وبلدان أخرى وهو النظام الذى وحد هذه الدول وليس العكس لكن المشكلة بالنسبة لنا نحن، شعوب الشرق الأوسط إننا نعيش فى خوف دائم ولا نقدر أو لا نريد مواجهة

الحقائق، لذلك نلجأ إلى الطرق الأخرى لاستمرار الحالة على ما هي عليها، نلجأ إلى الكلمات والخطب السياسية والحديث عن مؤامرة تستهدف شعوبنا، في حين أن أكبر مؤامرة تستهدف هذه الشعوب هي استمرار هذه السياسات. لماذا لا نسأل سؤالا، لماذا المواطن العراقي أو السوري أو اللبناني أو اليمني أو أي مواطن من البلدان العربية عندما يذهب إلى بريطانيا أو أمريكا ويأخذ الجنسية لماذا يفرح ويفتخر بجنسيته الجديدة رغم عدم وجود روابط له مع المواطن الإنجليزي.. لأن بريطانيا أو الدولة التي منحتة الجنسية منحتة شيئا لم يحصل عليه في بلده وهو الحرية والشعور بالذات.. أنا أتحدث عن جوانب من الواقعية التي لا يقبلها العقل الشرق أوسطى ولا أقول العقل العربي فقط لأنه موجود في المجتمع الكردي كذلك التركي والإيراني، في بلد مثل بريطانيا هناك أكثر من (٦٠) ألف كردي وهم جزء من (٢٠٠) ألف عراقي لاجئ إذا حسبنا ما تقدمه الحكومة البريطانية لهم من معونات ومساعدات دون مقابل، ليس أقل من (٢٠٠) مليون جنيه استرليني شهريا.. إذا تقدم (٥٠) فردا بطلب إلى البلدية التي يقيم فيها من انهم يرغبون تعليم أولادهم اللغة العربية أو الكردية فإن البلدية توافق مباشرة وتفتح لهم مدرسة على حسابها وتوفر لهم جميع الاحتياجات لتأمين

تعليم أبناء الجالية الغربية لغتها لأن ذلك أولاً حق من حقوق الإنسان ثم انه شعور بالراحة واحترام البلد الأجنبي الذي لا يوفر ملاذاً فقط وإنما يعطيك شيئاً ربما لا تحصل عليه في بلدك. لو أن الشخص العربي يشعر بالانتماء مثل المواطن الذي يعيش في أى بلد ديمقراطى ويشعر بالحرية وبالأمن فإنه سوف يكون مستعداً بالتضحية من أجله ومن أجل تقدمه. أود أن أقول هنا رداً على الأستاذ رجائى أن صدام حسين عندما سجل ما يسمى بالفرسان وهم مقاتلون أكراد تابعين للسلطة في سنوات الحرب مع إيران ذلك لأنه فشل فى تجنيدهم فى القوات النظامية. الكردي لم يشعر يوماً بالمواطنة العراقية الحقيقية للأسباب التى ذكرتها ولذلك تم تشغيل هذه الأفواج لأنه من الصعب إقناعهم بالدفاع عن مدينة البصرة، بينما وجودهم فى تشكيلات القوات غير النظامية يوفر لهم البقاء فى كردستان والدفاع عنها إذا ما تعرضت للهجوم الإيراني، هذا ما قاله الرئيس العراقى نفسه.

أعود وأقول انه لا حل بدون الديمقراطية وإذا كان صدام حسين ينادى بالديمقراطية، ونحن أول الناس سوف نعتبره إيجابياً، لكن نحن جزء من العالم، علينا أن نعرف أن العالم أصبح أكثر ترابطاً وقرباً من بعضه، علينا أن نعرف أن هناك تركيا وإيران وسوريا، وهناك أمريكا وآخرون، وكلهم

لهم تأثيرهم على القضية الكردية وعلى العراق. وأنا أتفق من أن أمريكا ليس لديها ما تقدمه للشعب الكردي، وأقول مثلما قلت فليس لديها حاجة سياسية للشعب الكردي وكلنا يعرف ذلك، لكن لا أمريكا تقدر أن تتركنا ولا نحن نستطيع أن نتجاهلها، لا يوجد بديل، نحن في وضع خاص واستثنائي، أمريكا مهتمة بنا لأن هناك صدام حسين، ونحن نهتم بأمريكا ونستمع لوجهة نظرها لأننا غير قادرين على إيجاد الحلول لمشاكلنا وغير قادرين على التفاهم مع صدام حسين، والواقع معروف أن أمريكا لا تؤيد قيام دولة كردية، أمريكا لها مصالحها مع تركيا ومع السعودية ومع دول أخرى وكلهم لا يريدون دولة كردية، الناس يتصورون أن أمريكا مع تقسيم العراق، أنا أعتقد العكس، يمكن هناك أصوات في أمريكا تقول هذا الكلام ولكن الإدارة الأمريكية تؤكد دائما على وحدة الأراضي العراقية، وهذا من أجل تركيا والسعودية والآخرين، وهذا كلام صريح أقوله لأن مصالح أمريكا أهم، ثم أن تغيير جغرافية عدة دول غير ممكن. أن للشعب الكردي ولقضيته أصدقاء في أمريكا وفي العالم كله نتيجة عدالة القضية وسياسات النظام في العراق عندما أرسل صدام حسين الجيش إلى أربيل في ١٩٩٦/٨/٣١ لم يرسله من أجل الشعب أو ضد الخطر الإيراني

المزعم، بل جاء لمساندة فصيل ضد فصيل آخر، أرسله لقتل المعارضة العراقية والقضاء عليها.. هنا أتطرق إلى قضية آل (٢٠٠٠) شخص الذين ذهبوا إلى أمريكا وهم أكثر من هذا العدد، هؤلاء لم يكونوا عملاء لأمريكا والكلام عنهم كذب وافتراء، يمكن بينهم عشرة أو خمسة عشر ممكن تعامل وعمل لحساب أمريكا لكن الآخرين ناس أبرياء كانوا يعملون في المنظمات الأوروبية والأمريكية التي تقدم مساعدات إنسانية ونصفهم لا يجيد القراءة والكتابة وكانوا يعملون في تقديم خدمات الحراسة أو الطبخ أو ما شابه، الذي اتخذ القرار بإجلاء هؤلاء هو الرئيس الأمريكي كلينتون خوفاً من أن يتهم من أنه تخلى عن الذين عملوا مع أمريكا في أيام الانتخابات الأمريكية.

هناك جانب آخر من هذه القضية وهو أن الوضع الاقتصادي والقتال المستمر ووجود خطر النظام العراقي يجعل الكثير من سكان المنطقة يتخذ قرار الهجرة إلى الخارج، هناك من هو مستعد لدفع (٥٠٠٠) دولار لإدخال اسمه ضمن الناس الذين شملهم قرار الترحيل بتبديل اسم شخص مشمول، إن هذه العملية أضرت بالشعب الكردي، لأن بينهم ناس من النخبة، مهندسين وأطباء وجامعيين وآخرين، ونحن اعترضنا رسمياً في جلسة رسمية مع نائب وزير الخارجية الأمريكي على هذا القرار

وعلى لسان الأمين العام للاتحاد الوطني الأخ جلال طالباني. حقيقة أخرى في هذه القضية هي أن معظم الذين رحلوا ضمن هذا الإجراء يرغب في العودة إلى كردستان. كان يعتقد أنه ذاهب للفردوس، لكنه فوجئ أن عليه العمل الشاق من أجل الكسب واستمرار الحياة.. وهذا دليل آخر أن هؤلاء لم يكونوا من عملاء أمريكا.

نأتى للحديث عن المفاوضات مع الحكومة، أنا لا أنكر ولا أنفي تأثير الجانب الدولي على قرارنا، ولكن ممارسات نظام بغداد هي التي جعلتنا نتخذ هذا القرار، فقد كنا جادين في المفاوضات وكنا ذاهبين إلى بغداد عام ١٩٩١ بشكل موحد ونمثل جميع الأطراف، وكنا نرضى بالحدود الدنيا، وهي تتلخص في القبول بالتعددية السياسية، حرية الصحافة، حرية الأحزاب وتحديد مناطق الحكم الذاتي، لكن بغداد رفضت ولم توافق على مطالب الحد الأدنى التي اتفقت عليها قيادة الجبهة الكردستانية. أنا أذكر في آخر لقاء في بغداد أن الوفد الحكومي العراقي رفض بشكل قاطع تحديد المنطقة الكردية وفق منظور (الحد الأدنى) الذي كنا نرضى به، إضافة إلى عدم التقدم نحو مفاهيم مشتركة في المسائل الجوهرية الأخرى المتعلقة بالديمقراطية، ورجعنا من بغداد دون اتفاق وفي الحقيقة إن النظام هو الذي بدأ بقطع الحوار عبر

إجراءات وضع حصار على المنطقة الكردية وسحب الإدارات والامتناع عن دفع الرواتب، وللأمانة لم أسمع من أي مسئول أمريكي يقول لنا اقطعوا المفاوضات لسبب بسيط وهو أنه ليس عنده بديل، لأنه لو قاله سوف يكون طلبنا هو البديل غير الموجود لديه من دعم وإيجاد مقومات الدفاع، بل لحد الآن ليس عندهم التزام سياسى تجاه الشعب الكردى نعتقد إن الحل الحقيقى هو ان يتم ضمن البيت العراقى فى ظل نظام ديمقراطى تعددى يحفظ حقوق الإنسان ويضمن التعددية السياسية بما فى ذلك انتهاء الدكتاتورية كنظام حكم ابتلى به الشعب العراقى ولكننا بدون ضمانات لا يمكن إن نذهب ونتفاوض حتى مسعود بارزانى لم يستطيع ذلك لأن هناك حقائق موجودة على الأرض وغيرها متعلقة بالعالم.

أما موضوع واردات إبراهيم الخليل الذى تطرق إليه الأستاذ نبيل، أود القول من أن الأخ جلال الطالبانى لا يدعو إلى تقسيم هذه الواردات أو غيرها لأنها ليست ملكا لحزب، بل يجب وضعها تحت تصرف الحكومة الإقليمية المشتركة كى تصرفها لسد احتياجات السكان.

قضية الكرد

فى

ندوة مركز ابن خلدون*

قدم للندوة وادارها الدكتور أحمد صبحى منصور، مدير رواق المركز وحضرها نخبة من المثقفين والباحثين من المهتمين بالقضية الكردية. ومن بين الذين تحدثوا فى الندوة الدكتور سعد الدين ابراهيم رئيس المركز والفنان الكبير محمد نوح والدكتور محمد علاء الدين الاستاذ فى جامعة القاهرة والمحامى اسامة الانصارى واللواء محمد نبيل صادق والدكتور عبد الفتاح شكرى والسيد رجائى فايد والسيد أبو زيد راجح والسيد اسماعيل بدوى (من صحيفة اليوم الدولية) والسيد عبدالفتاح عساكر، والسيد صلاح النصرأوى من وكالة اسوشيتدبريس) ومصطفى حسين من جريدة (الوفاق العربى) والدكتورة ماجدة حبيب و الباحثة أميرة الطحاوى والقس ابراهيم عبد السيد (راعى كنيسة حلمية الزيتون) والصحفى السيد عاطف والعديد من المثقفين والسياسيين الآخرين.

* عقدت هذه الندوة بمركز ابن خلدون فى القاهرة بتاريخ

١٩٩٧/٩/٢٣.

الدكتور أحمد صبحي منصور :

"أهلاً بكم فى هذه الندوة المتميزة بحضورها وموضوعها والمتحدثين فيها.. ليست هذه هى المرة الأولى التى نتناول فيها المسألة الكردية، فهذا المركز معنى أساساً بحقوق ما يسمى الأقليات من واقع إيمانه بحقوق الإنسان فى الوطن العربى، وفى حقيقة الأمر أن عصر القومية الذى لا نزال نعيشه حتى الآن يتعامل بكثير من التجاهل حقيقة أساسية وهى أن هذا الوطن يشمل الكثيرين من غير العرب، من اعراق وأجناس مختلفة، والقوميون كان لهم وجهة نظر فى هذه المشكلة تغاير النظرات الأخرى، وآخر هذه النظرات لأحد حكام العرب، الذى إذا رضى عن قوم جعلهم عرباً فقال "أن الزنوج أصلهم عربى" وأن الهنود الحمر أصلهم عربى، وكأنه لا يرى فى هذه الدنيا غير العرب، وبعيداً عن هذه التوصيفات السياسية فإن البداية الحقيقية للنهضة بدأت بمحاولة بحث كل ما يعوق تقدم هذا الوطن العربى.

فقد تطرق الدكتور سعد الدين إبراهيم للقضية فى كتاب ضخيم، وقدم بحثاً عن الأرضية التى يمكن من خلالها فهم مشكلة الأكراد.

وقد سبق أن استضيفنا هنا إنا عزيزاً من أبناء هذا الرواق هو الأستاذ رجائي فايد الذى تحدث عن مشكلة الأكراد من واقع معاشته

— الأكراد والعلاقات العربية الكردية —
للأكراد، أفادنا علما برؤية مصرية للحالة
الاجتماعية لأكراد العراق، ثم تعاقبت جلسات
ولقاءات من باب زيادة المعرفة.

وباسم الرواق ومركز ابن خلدون نحن
نرحب في هذه الجلسة بالاستاذ عدنان المفتى،
عضو قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني وممثلة في
القاهرة، ونتوقع منه أن يحدثنا عن الأكراد من
خلال ثلاثة زوايا.

١- مشكلة الأكراد على مستوى الدول التي
يعيشون فيها.

٢- مشكلة الأكراد في العراق.

٣- مشكلة الأكراد فيما بينهم.

فمشكلة أكراد العراق كما أوضح د. سعد
في مقال هام، أنها مشكلة بدأت بالجغرافيا وانتهت
برسم حدود رسمها الاستعمار، وقطع بها أوصال
الأمة الكردية، بين أربع أو خمس دول، وتعاقبت
لسنوات طويلة بعد ذلك تدخلات الدول الإقليمية
والاستعمارية ولا تزال حتى الان.

نحن نتطلع ان نسمع المزيد، ثم لنا بعد هذا
أن نعقب وأن نحاكم لأن مشكلة الأكراد هي
مشكلتنا نحن، لأننا كنا جميعا نعيش هذا الهم،
ونحمله فوق أكتافنا، ولا بد أن نناقشه فيما بيننا وأن
نتفعل والانفعال مسموح في هذا الرواق شريطة
عدم التخوين وعدم التكيل.

... والآن نستمع إلى الأستاذ عدنان

عدنان المفتي :

شكرا على هذه المقدمة اللطيفة، وشكرا على حضوركم الكبير والكريم، شئ مفرح أن نتحدث هنا في مصر ومع اخوة نكن لهم كل التقدير لما يبذلونه من أجل الحق والعدالة وخدمة الانسان. شكرا لمركز ابن خلدون الرائد في طرح القضية الكردية في مصر بعد حرب الخليج. أود ان أرحب أيضا بصديق موجود معنا من كردستان تركيا وهو السيد محمود قلنج وهو عضو البرلمان التركي عن حزب الديمقراطية المنحل، والذي سحبت منه الحصانة البرلمانية مع رفاقه الآخرين (١٦) عضوا بسبب دفاعهم عن حقوق الشعب الكردي. وشكلوا مع آخرين برلمانا في المنفى سمي "البرلمان الكردستاني" وهو موجود في القاهرة للمشاركة في مؤتمر البرلمانين الدولي. القضية الكردية كما تعلمون قضية شرق اوسطية، تهم كل شعوب الشرق الأوسط، قضية امة يبلغ تعداد سكانها أكثر من (٤٠) مليون نسمة.. طبعاً لا يوجد احصاء دقيق بسبب ظروف كردستان ولكن التقديرات المحايدة التي تستند إلى احصائيات البلدان التي تنقسم كردستان، تقدره بحود (٣٥) مليوناً، وتقدر كردستان تركيا

بـ (١٨-٢٠) مليوناً وفي إيران بـ (٨-١٠) وفي العراق (٥) ملايين وفي سوريا بـ ١,٥ مليون، إضافة إلى وجود أكثر من مليون كردي في المهجر، عدا الأكراد الموجودين في أجزاء من أرمينيا وأنريجان، وكذلك هناك ما يقرب من نصف مليون في باكستان وحوالي مائة ألف في لبنان، وهذه الأرقام تقديرية، وفي الحدود الدنيا.

الشعب الكردي، هو الشعب الوحيد في العالم بهذا الحجم وصاحب أرضه التاريخية ولا يزال يعيش عليها، دون أن يكون ذلك على حساب آخرين، ومنذ آلاف السنين، ليس محروماً من كيانه المستقل فقط وإنما أيضاً محروم من أبسط الحقوق الديمقراطية وحقوق الإنسان. بل أن الدول التي تقاسم كردستان مارست وتمارس شتى أنواع السياسات المفروضة بالقوة، من أجل تغيير واقعه القومي وصهره في بوتقة الأمة الحاكمة قهراً، وحقاً كما يقول الدكتور سعد فان المشكلة الكردية بدأت بالجغرافيا وتعمقت بالتقسيم على الدول الحالية، أن الجغرافيا كانت هي العائق الأول لقيام كيانات موحدة للشعب الكردي، فقد قامت دويلات كردية في كردستان العراق وفي كردستان تركيا وفي كردستان إيران، نشير منها إلى إمارة بابان في السليمانية وإمارة أردلان في كردستان إيران وإمارة بوتان في الجزيرة بكردستان تركيا، هذه

الإمارات الحديثة أى فى الحقب الأخيرة من الحكم العثمانى، كانت شبه مستقلة وكان ارتباطها بالدولة العثمانية مثل ارتباط مصر أو سوريا أو فلسطين فى ذلك الزمن.. وكانت كردستان عبر التاريخ مستقلة من الناحية العملية.

وإذا كانت الجغرافيا عائقا أمام قيام كردستان موحدة، فهى كانت كذلك لكل من أراد احتلالها، لذلك بقيت شبه مستقلة لمئات السنين. وكان أول تقسيم حقيقى لها هو ذلك الذى حدث فى عام ١٥١٤ بعد معركة جالديران المعروفة بين الجيش العثمانى والجيش الصفوى الايرانى، وبسبب اشتداد الصراع والقتال بين الطرفين وصلت جيوشهما إلى كردستان لتقسمها إلى قسمين فكانت الدول العثمانية تضم معظم كردستان بما فيه الجزء المرتبط بالعراق الحديث وبسورية وكذلك الأجزاء التى أصبحت جزءا من أرمينيا وأذربيجان وما عرف فى السابق بالاتحاد السوفيتى أما كردستان إيران فقد ظلت هى الجزء الوحيد الذى لم يتغير واقعه منذ معركة جالديران وإن شهدت استقلالاً فى فترات مختلفة بعد قيام إمارة أردلان وكذلك بعد الحرب العالمية الثانية بقيام جمهورية مهاباد التى لم تدم أكثر من سنة.

بعد الحرب العالمية الأولى وتفكك الدولة العثمانية، كان الكرد يتطلعون إلى تأسيس كيان

لهم، على أساس نص اتفاقية سيفر التي وقعها الحلفاء في عام ١٩٢٠ وينص البنود المتعلقة بالشعب الكردي على تعهد باقامة كيان لهم في الأماكن ذات الأكثرية الكردية.. وفي نفس الوقت كان الشيخ محمود الحفيد قد اعلن عن قيام كردستان مستقلة في السليمانية وانتخب حاكما عليها، لكن لأسباب عديدة ومنها بؤادر ظهور النفط في اجزاء كردستان العراق الحالية وعدم التقاء مصالح بريطانيا مع تطلعات الشيخ محمود ورموز الحركة الكردية في ذلك الوقت فقد قمعت الحركة بالعنف، واستخدام الطيران البريطاني في قصف مدينة السليمانية، وبذلك انهارت حكومة الشيخ محمود وجدير بالإشارة أنه ربما كان هناك قصور في الفهم السياسي لدى القيادة الكردية في تعاملها مع الإنجليز.

وفي الجانب الآخر ظهر كمال أتاتورك بقوة على مسرح الأحداث في تركيا ونجح في قمع الأرمن ثم الأكراد وكلنا يعرف ما يمثله أتاتورك من اتجاهات قريبة من الفكر الغربي، هذه الأسباب وربما غيرها أيضا جعل من التحالف الدولي المنتصر في الحرب العالمية الأولى يتراجع عن اتفاقية سيفر ويقسم المنطقة وفق مصالحه ويبرم اتفاقية جديدة سميت باتفاقية لوزان وفيها دعم واضح لحركة كمال أتاتورك وتقسيم كردستان

ليلحق جزئها الجنوبي بدولة العراق الحديثة، وقد شهدت كردستان الشمالية (التركية) ثورات وانتفاضات كانت نتيجتها القمع والتكيل على يد قوات أتاتورك الذي نكث بوعوده للكرد من أنه بعد انتصاره سوف يمنحهم ما يريدونه من حقوق.. وكانت هذه الوعود وراء انجرار قسم من الكرد في حوادث مؤسفة ضد الأرمن، دفع الشعب الكردي ثمنا باهظا لها. فقد تعرض الشعب الكردي إلى أبشع أنواع التكيل والقتل والإرهاب حيث مات منهم عشرات الآلاف وهاجر آخرون إلى دول الجوار وإلى مصر وأوروبا.

في الجزء الجنوبي من كردستان الذي الحق بالعراق، جرى استفتاء للأكراد لمعرفة فيما إذا كانوا يرغبون بالانتماء للدولة العراقية الحديثة أم لا، وفي الحقيقة لم يكن هناك خيار آخر لصالح الشعب لكي يختاروه وأمام الميمنة التركية التي كانت تشن حملة إبادة وحشية ضدهم. وأمام حقيقة أن الدولة العراقية الحديثة العهد لا تحمل ضغائن تاريخية بين شعوبها وأن عصبة الأمم قبلت العراق عضوا فيها ضمن شروط منها توفير الحقوق لآبناء الكرد، بما في ذلك التعليم باللغة الكردية وإدارة المنطقة بطريقة لا مركزية وتعيين الموظفين من بين أبناءها، صدقت الأكثرية من الشعب الكردي لصالح الانضمام إلى دولة العراق والأقلية امتنعت

عن التصويت. الذي شجع على هذا التصويت أيضا ان العراق يتألف من أقوام وطوائف.. ولا يمكن استمراره إلا بتحقيق العدالة المنشودة، لذلك كانت الآمال منعقدة على تحقيق الحقوق القومية ضمن الدولة العراقية.. كذلك كان هناك مسألة تتصيب الملك فيصل الأول ملكا على العراق، وقد أثر بشكل ايجابي كونه من الأسرة التي يعود نسبها إلى النبي محمد (ص) وهو ما جعل غالبية الشعب العراقي يرحب به في غياب امكانية التعبير عن الارادة المستقلة المباشرة، فرحبت به الطائفة السنية والشيعية والأكراد وكذلك بقية الجماعات التي يتشكل منها العراق.. أما عن الخارطة الكردستانية بعد التقسيم الجديد، فقد أصبحت مربكة أكثر، فهناك قسم من كردستان ربما زوايا أو تداخلات، ألحقت بسورية، مثلما هناك قسم من سورية أصبحت جزء من تركيا، كذلك كما أسلفت وقعت بعض أجزاءها في أراض الاتحاد السوفييتي السابق وبقي الجزء الأكبر ضمن دولة تركيا الحديثة إضافة إلى كردستان إيران التي بقيت بحدودها القديمة.

عاش الشعب الكردي في دوامة، لأن الآمال لم تتحقق، وبدأت سياسة انكار وجوده تتضح بمرور الوقت، ليس في عدم الاعتراف بحقوقه، بل بوجوده كشعب له اسم هو الشعب الكردي، ومرت

فترات طويلة منعت فيها استخدام كلمة الكردي والتحدث باللغة الكردية خاصة في تركيا.

كان وضع الشعب الكردي في العراق احسن نسبيا لأسباب تاريخية ولأسباب أخرى مثل كون العراق دولة حديثة كذلك كانت العلاقة بين العربي والكردي علاقة جيدة وجميلة لا تحمل ضغائن ولا احقاد، وكما قلت في بلد كالعراق متعدد الأعراق لا يمكن لأية حكومة أن تستمر وتزدهر دون الاقرار بهذه التعددية والتعامل معها كحقيقة واقعة.. وقد ظلت العلاقة بين العرب والكرد جيدة رغم كل المأسى والحروب التي حدثت في كردستان العراق بعد الحرب العالمية الثانية وقبلها، ولكن حتى الآن عندما يلتقي العراقيون (العربي أو الكردي) لا يحسان بالعداوة تجاه بعضهما البعض. لكن علينا أن نبذل جهدا كبيرا من أجل المستقبل ومن أجل إزالة آثار التخريب الحادث.

وبداية لابد من فهم حقيقة القضية والشعب، من هنا اعود إلى تسميته بالأقلية، وقد سمعت في مصر كثيرين يتحدثون عن الشعب الكردي كأقلية موجودة. وهذا سوء فهم ويحتاج إلى وقفة دون ان تكون هذه الوقفة تقليلا من الاهتمام الواجب بالأقليات الموجودة في البلاد العربية أو في كردستان.. نحن نشكل القومية الثانية في العراق حسب ما ينص عليه الدستور العراقي (العرب

والأكراد شركاء في هذا الوطن). وحسبما ورد في نص اتفاقية ١١/أذار/ ١٩٧٠ (العراق يتكون من قوميتين رئيسيتين). ووفق الإحصائيات الرسمية العراقية فإن الكرد يشكلون ٢٣٪ من الشعب العراقي وهذه التقديرات هي الأقل لأنها لم تجرى في ظروف طبيعية ولم تتوفر شروط نجاحها بالكامل إضافة إلى أن نسبة الكرد في العراق ليس أقل من نسبة العرب السنة، والعراق بلد يمكن وصفه بأنه بلد القوميات والطوائف المتعددة هناك التركمان في العراق وهم ليسوا بأقل من مليون نسمة وكذلك هناك الآشوريون والأرمن أي أن هذا المجتمع ليس متجانسا تماما. ثم أن هناك مسألة أخرى هي أننا نناقش المسألة الكردية في العراق ونسبته إلى الشعب العربي ككل والذي هو أكثر من (٢٢٠) مليون، نحن أيضا جزء من شعب أكبر هو في تقديرنا لا يقل عن (٤٠ مليونا)، وفي مسألة الأكراد في العراق وموضوع الأقلية اعتقد أن العرب في العراق يتفهمون هذه المسألة أكثر من العرب في الدول الأخرى.

وقد سبق وقلت في ندوات أخرى أن الشعب الكردي في العراق لا يريد الانفصال وإقامة دولته المستقلة، ولكنني أصرحكم وأقول، إن من الطبيعي أن نتطلع إلى كيان مستقل وخاصة أننا نملك كل مواصفات الشعب والأمة، وشعبنا يتوق

إلى الحرية وإلى حق تقرير المصير ويحسب للقيادة السياسية الكردستانية بما لديها من تجربة ووعى سياسى أنها ترى ان إقامة الدولة الكردية أمر غير واقعى فى الظروف الراهنة وهى شبه مستحيلة لأنها تحتاج إلى تغيير جغرافية الدولة العراقية وما يتبع ذلك من تأثير على جغرافية الدولة المجاورة مثل تركيا وإيران وسوريا حيث تقع أجزاء من كردستان، وهو ما كان وراء التنسيق الثلاثى للدول المذكورة خلال سنوات (١٩٩١ - ١٩٩٦)، واجتماعات وزراء خارجية دولهم لبحث الوضع فى كردستان العراق وكانوا فى كل اجتماع يؤكدون رفضهم لتقسيم العراق، وعدم قبولهم بما يسمونه بـ "الوضع فى شمال العراق"، وربما توجد خلافات متعددة بين الدول الإقليمية، لكنها ليست بسبب اختلاف وجهات نظرها حول القضية الكردية، وهذه حقائق ندركها ونضعها فى حساباتنا.. كذلك نعرف ان الدول الغربية وأمريكا بالذات لها مصالح فى المنطقة، خاصة مع تركيا التى ترتبط معها فى حلف الناتو وفى اتفاقات أخرى ولا يمكن أن تؤيدنا فى شئ نقف أنقرة ضده خاصة تغيير الجغرافية، لذلك ترون ان أمريكا نفسها ضد تقسيم العراق، ليس من أجل العراق وإنما من أجل مصالحها التى كما قلت مرتبطة مع تركيا ومع دول عربية أخرى.. لذلك ولأسباب أخرى نحن مع بقاء العراق

— الأكراد والعلاقات العربية الكردية —
موحدا والحركة الكردية بمختلف فصائلها كانت
متفقة على شعار الديمقراطية للعراق والحكم الذاتى
لكردستان.

لكن مفهوم الحكم الذاتى كان ينطوى على
الكثير من اللبس وعدم الفهم ويحمل تفسيرات
مختلفة، ما كنا نطالب به ولازلنا ليس الحكم الذاتى
الشكلى الذى اراده حزب البعث وأعلنه من طرف
واحد عام ١٩٧٤، وإنما هو الحكم الفيدرالى الذى
يحقق الحقوق القومية والثقافية والاجتماعية للشعب
الكردى ضمن الجمهورية العراقية، يعنى ان
العراق ينبغى أن يكون دولة فيدرالية. وهذا المطلوب
ليس جديدا، أن بيان ١١/اذار/١٩٧٠ فى حالة
تحقيقه هو أقرب إلى الفيدرالية، ثم أن الفيدرالية
هى نوع من أنواع الحكم الذاتى، طالما أن
الفيدرالية تقوى كيان الدولة العراقية وطالما هى
تجسيد لارادة الشعب العراقى بعربه وكرده وبما
تحققه من عدالة للجميع. ففى النظام الفيدرالى هناك
دولة واحدة للجميع، جيش واحد واقتصاد موحد
ونستور واحد ووزير خارجية واحد.

ان ما نناضل من أجله منذ عشرات السنين
ومات فى سبيله عشرات الألوف من أبناء الشعب
الكردى دون أن نحققه، يؤكد ان حقوق الانسان فى
منطقتنا لازالت بعيدة المنال فالشعب الاسكتلندى
مثلا حصل على الحكم الذاتى قبل أيام دون أى

الأكراد والعلاقات العربية الكردية

قتال أو معارك مع الحكومة البريطانية، فقد قدموا عريضة، ثم أجروا استفتاء، فقال الشعب الاسكتلندي بنسبة ٧٣٪ نعم نريد الحكم الذاتي وحصل عليه وسيصبح له برلمان خاص بما يحافظ على خصوصيته؟! بينما نحن ومنذ ٧٠ عاما نتعرض لحرب إبادة لا لكي ننسى اننا من هذا الشعب فقط بل من أجل ان نغير جلدنا ولغتنا ونصبح بقدرة هذه العقليات عربا، أو تركيا، أو فرسا. فالصراعات التي جرت دون ان تشهد نهاية اوقعتنا في مشاكل كبيرة والأخطاء التي ارتكبت كانت كلها ضد مصالح شعوبنا، فالحكومة العراقية تنازلت عن السيادة العراقية في شط العرب عام ١٩٧٥ من أجل إنهاء الحركة الكردية. وبدلا من لغة الحوار والتفاهم كانت المطالب الكردية تواجه بالرفض وبالإجراءات التعسفية وصلت إلى استخدام الأسلحة الكيماوية، فالنظام الذي يدعى التقدمية استخدم السلاح الكيماوي ضد شعبه وهذا يحصل لأول مرة في التاريخ. حاكم يضرب شعبه (كما يدعى) بالسلاح الكيماوي كما حدث ذلك في مدينة (حلبجة) في ١٦/١٨/١٩٨٨ حين اغارت الطائرات العراقية على المدينة، وامطرتها بقنابل من انواع الغاز المميت. وقتلت خلال لحظات (٥٠٠٠) مواطن، جلهم من الأطفال والنساء والشيوخ.. بل ان بعض البيوت كان لا يزال يعلق

صورة الرئيس العراقي في منزله.. ولا شك ان بعضا منكم رأى صورة ذلك الرجل المسن الذى عاد إلى المدينة بعد القصف ليجد ان جميع أفراد عائلته قد ماتوا، زوجته وبناته وأولاده.. وكاميرات التليفزيون كانت تتابعه، حتى البكاء لم يكن قادرا عليه وهو واقف مشلول الارادة.

وكنت قد تحدثت في ندوات سابقة عن ممارسات بشعة يندى لها جبين البشرية، تلك التى سميت بعملية الانتفال، والمواجهة ضد المدنيين من الشعب الكردي في الريف الكردستاني، ثم تدمير وحرق آلاف القرى الكردية وترحيل سكانها فى شاحنات إلى محارق الموت حيث دفنوا فى صحارى جنوب العراق، أن مجموع من شملتهم عمليات الانتفال يبلغ (١٨٠) ألف شخص ومعظمهم من قرى مدينة كركوك والقرى الحدودية مع تركيا وإيران. ومجموع القرى التى هدمت واحترقت وسويت مع الأرض يبلغ (٤٥٠٠) قرية. هذه هى السياسات والممارسات التى مورست ضدينا، لماذا، لأننا نطالب بحقوقنا. ولا يمكن أن تكون هذه الممارسات مقبولة فى أى مجتمع متحضر ولكن وللأسف الشديد أقول فإن التخلف والعقلية العنصرية لازالت هى السائدة فى منطقتنا وهى التى توجه السلوك والإجراءات القمعية، وأنا أقول دائما أنه لا تزال هناك فرصة للحل، وهى أن نسلك

لغة الحوار والحل الديمقراطي ولنا من علاقات الأخوة التاريخية مع العرب ما يعزز أى حوار قائم على احترام الآخر وقبوله كما هو والبحث عن قواسم مشتركة والمحافظة على المصالح المشتركة وهى كثيرة..

جانب آخر من موضوع الندوة هو الوضع الداخلى والصراع والاقتتال الموجود فى كردستان.. أنا بصراحة ورغم الألم والحسرة على ما يجرى. لا اهلول الامر ولا اعتقد انه نهاية العالم بالنسبة للكرد. فنحن شعب مثل الشعوب الاخرى هناك صراع داخل المجتمع الكردى ربما له خصوصيته، وربما صحيح جدا من يقول انه يقضى على التجربة الديمقراطية فى كردستان ويسئ لنضال الشعب الكردى، ولكن بما ان الصراع حقيقة واقعة فلا بد من التعامل معها والإقرار بوجودها دون ان يؤثر ذلك على الموقف من القضية، وكذلك أنا اعتقد ان على أصدقاء الشعب الكردى عدم التخلي عن الشعب بحجة أو بسبب من هذا الاقتتال بل البقاء معه فى هذه المحنة أو الكارثة التى هوفىها ومساعدته للخروج منها أمر ضرورى، وكذلك أقول أن من واجب ومن حق أى شخص أو هيئة صديقه ومهتمه بقضية الشعب الكردى أن تشخص الاخطاء وأن تعلن رأيها، فالمسألة ليست فى مجملها صراعا على السلطة أو

على مقدرات المنطقة وإنما هناك الجوانب الأخرى التي تهم مستقبل المنطقة بشكل عام، منها الموقف من حكومة بغداد الحالية ومن المفاوضات معها ومسألة المعارضة العراقية التي تعرض بعضها إلى التصفية بعد دخول الجيش العراقي إلى أربيل بناء على طلب من السيد مسعود البارزاني في ٣١/اب/١٩٩٦، وكذلك هناك الموقف من الدول الإقليمية ودورها في "كرستان" العراق، خاصة تركيا التي تجتاح قواتها المنطقة بين فترة وأخرى وكان آخر اجتياح لها في ١٤/٥/١٩٩٧ بطلب من قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني إذ لم يعد القتال والصراع بين الاتحاد الوطني والديمقراطي صراعا بين حزبين.

بداية كان الموقف السياسي المختلف عليه حول استمرار التفاوض مع حكومة بغداد أم قطعها وذلك بعد ستة أشهر من الحوار والمناقشات التي لم تثمر (من نيسان ١٩٩١ إلى نهاية أكتوبر من نفس العام)، وكانت حكومة بغداد هي التي بادرت بقطع الحوار عبر سلسلة من الإجراءات منها سحب الإدارات والامتناع عن دفع رواتب العاملين في دوائر الدولة في المنطقة ووضع حصار اقتصادي عليها، وهكذا أصبحت منطقة كركستان تعاني من حصارين. الحصار الدولي المفروض على العراق والحصار الداخلي من قبل حكومة الرئيس صدام

حسين، وكان هناك اختلاف في وجهات النظر حول مسألة المفاوضات حيث كانت قيادة الديمقراطية تصر على الاتفاق مع بغداد دون تلمس الحقائق بما فيها مواقف بغداد المتعنتة تجاه الحقوق القومية للشعب الكردي وتجاه الديمقراطية، هذا الاختلاف كان المصدر الأول الذي هدد الوحدة الوطنية التي عبرت عنها الجبهة الكردستانية والتي كانت تضم جميع الأحزاب منذ عام ١٩٨٨، ثم بعد الانتخابات المحلية وتقاسم البرلمان مناصفة مع الديمقراطية، شل من إمكانية التحرك وزاد حدة الصراع والاختلاف، هناك جانب آخر مهم ومؤثر وهو الوضع الاقتصادي وكما قلت أن الوضع في كردستان كان سيئا والبطالة تكاد تكون حالة عامة وكانت إحدى مصادر الحياة ولا تزال هي الأرض الزراعية، فالأرض في كردستان معطاة جدا وخيرة. لكن سنوات الحرب في كردستان خلفت مشكلة كبيرة حول ملكية الأرض وكذلك الملكية بشكل عام كيف ؟! . نأخذ قطعة أرض مثلا مساحتها (٥٠) دونما يملكها الفلاح الفلاني، ترك هذا الفلاح أرضه في سنوات القتال والحرب وهي ممتدة من (١٩٦١-١٩٩١) وذهب إلى الجبل وحمل البندقية وأصبح مقاتلا في صفوف الحركة الكردية، فكانت الحكومة تتخذ إجراءات، منها الاستيلاء على الأرض وبيعها لمن يرغب في

شرائها، وقد اشتراها رجل آخر، ربما يلتحق هو الآخر وفي فترة لاحقة بالحركة في الجبل فتقوم ببيع أرضه إلى فلاح آخر، وهذا الإجراء ينطبق على آخرين من أصحاب الدكاكين والمحلات وأنواع الملكية الأخرى.. وبعد انتفاضة ١٩٩١ وإقامة الحكومة الإقليمية وربما قبلها بأشهر ظهرت الخلافات الحادة بين الفلاحين، من صاحب المالك الأصلي إلى المشتري الأول وأحيانا المشتري الثانى وربما الثالث أيضا، وكانت المحاكم عاجزة عن إيجاد الحلول بالطرق القانونية، وكما قلت بسبب الوضع الاقتصادي السيئ لجأت أصحاب الأرض المختلفة إلى الأحزاب ولتحتفى وتتقوى بها للمطالبة بالحق المسلوب.. وحقيقة ان القتال الدائر الآن اندلع من صراع على الأرض في مدينة قلعة دزة وتحول إلى صراع مسلح قتل فيها من الطرفين واتسع نطاق القتال الدائر وكان احد اطرافه من العشيرة البارزانية أى من الحزب الديمقراطي الكردستاني وشمل مناطق مجاورة وبوجود اسباب اخرى للصراع كما اسلفت وبالإضافة إلى التدخلات الخارجية استمر القتال وإن كان قد شهد وقفا لاطلاق النار سرعان ما كان يخرق، ولست هنا لادافع عن وجهة نظر الاتحاد الوطنى الكردستاني ولكنى أقول بتجرد وموضوعية ان قيادة الديمقراطي والسيد مسعود البارزاني كان

دائما يرفض اية جهود للحل ويغلب المسائل الشخصية على حساب القضية العامة وساد جو من الريب والشك بالاخر، هنا تدخلت الاطراف الاقليمية وحكومة بغداد لتلعب دورها بشكل سلبي.. وقد ساعدت ايران الحزب الديمقراطي ثلاث مرات قبل ان يتغير موقفها في عام ١٩٩٦ لاسباب كثيرة منها أن العلاقة بين بغداد والبارزاني اصبحت اكثر وضوحا ومنها ان الاتحاد الوطني اثبت وجوده وقوته ونجاحه في ادارة المناطق التي يسيطر عليها بما فيها اربيل.

وكانت بغداد الاكثر تأثرا في استمرار الصراع، وساعدت الديمقراطي وامتته بالسلاح والعتاد وصولا إلى احداث ٣١/اب/١٩٩٦ عندما اجتاحت مدينة اربيل بالدبابات واحتلتها ثم سلمتها إلى الحزب الديمقراطي.. لكن وكما قلت ان هناك حقائق خارجة عن ارادة الديمقراطي، منها ان الاتحاد الوطني قوة كبيرة لا يمكن القضاء عليها حتى بالتعاون مع القوات العراقية أو قوات اية دولة اخرى، ومنها ان هذه المنطقة محمية من قبل دول التحالف من أي تهديد عراقي، لذلك اضطرت القوات العراقية إلى الانسحاب من اربيل دون أن تتمكن قيادة الديمقراطي من اعلان اتفاقها مع بغداد.. مما جعلها تنجح لمحاولات الدول الغربية وعلى رأسها امريكا، التي كانت وراء عقد اتفاقية

انقرة لعام ١٩٩٦، وهذه الاتفاقية مهمة، لأنها تنص من بين ما تنص عليه أنه يجب أن تبقى المنطقة بعيدة عن أي نفوذ للنظام العراقي وكذلك من التدخلات الإيرانية، وتنص أيضا على وقف النار وعلى إقامة حكومة إقليمية مشتركة تضم الحزبين والأحزاب الأخرى. وعلى إجراء انتخابات برلمانية في كردستان وعلى توحيد واردات الكمارك ووضعها في خدمة سكان المنطقة. ولكن الآن وبعد مرور أكثر من (١١) شهرا على توقيع تلك الاتفاقية لم يتحقق أي من بنودها سوى استمرار وقف إطلاق النار ولكن المخاطر مستمرة طالما لا يتم تطبيق تلك الاتفاقية وللحقيقة فإن قيادة الديمقراطية تحاول التملص منها وكسب الوقت للاستحواذ أطول فترة ممكنة على واردات إبراهيم الخليل وهي تقدر بملايين الدنانير العراقية ومئات الألوف من الدولارات الأميركية يوميا. كذلك أن هذا الوضع يعتبر مريحا للحزب الديمقراطي لأنه مستمر في علاقته مع حكومة بغداد وكذلك علاقته مع تركيا والتي تطورت إلى تحالف بعد التعاون العسكري المشترك ضد حزب العمال الكردستاني.. وما أردت أن أقوله أن قيادة الديمقراطية والسيد مسعود بارزاني شخصيا يتحمل مسئولية استمرار الوضع الذي ينذر بالخطورة وبتدخلات إقليمية أخرى في شئوننا الداخلية عبر رفضه الحوار

والجلوس على مائدة المفاوضات لتحقيق السلام،
ولى شخصيا تجربة عن قرب في هذه المسألة تؤكد
على موقفه الرفض من كل المبادرات والمحاولات
التي استهدفت إيجاد الحلول لقضية الصراع الدائر
في كردستان، فهو قد رفض جهود الأحزاب
الكردستانية والعراقية ومبادرات رجال الدين، وكل
هذه الجهود قبل أن يقدم على دعوة الجيش العراقي
لمساعدة قواته في ٣١/اب/١٩٩٦، ففي اذار/
١٩٩٥ قمنا بمبادرة سلمية انا والدكتور محمود
عثمان والسيد بختيار أمين وهما شخصيتان
كرديتان مستقلتان. كنا نحمل معنا رسالتين من
الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران، واحدة
منها للسيد جلال الطالباني والاخرى للسيد مسعود
البارزاني، هذه المبادرة كانت اصلا بجهد مشترك
شاركت فيه السيدة دانيال ميتران وهي التي كلفت
زوجها بكتابة هذين الرسالتين، مضمون الرسالة
يقول "ان القتال الدائر في كردستان يضر بقضية
الشعب الكردي وان استمراره سوف يفقد الحماس
في تأييد قضيتكم وسوف تفقدون دعم الراي العام
العالمي تدريجيا، لذلك اناشدكم وقف القتال
والاجتماع معا وتنشيط البرلمان الكردي.. إلخ"
لاحظوا انها اول مرة يكتب فيها رئيس دولة
عظمى رسالة ودية بهذا المضمون موجهة إلى
زعماء اكراد.. وقد فهمنا من السيدة دانيال ميتران

أن زوجها سوف يبذل جهودا مع الرئيس بيل كلنتون لدعم الوضع الاقتصادي في كردستان العراق في حالة التوصل إلى اتفاق ووقف القتال والتوصل إلى سلام، كانت مدينة اربيل لا تزال تحت سيطرة الاتحاد الوطني. وذهبنا أول الامر إلى السيد مسعود بارزاني وسلمنا له الرسالة وتكلمنا كثيرا ولم نجد ردا ايجابيا، في حين ان السيد جلال الطالباني رحب بالرسالة وقال انه موافق تماما على ما ورد فيها وأنه مستعد للذهاب إلى مقر رئاسة البارزاني للاجتماع به وانقاذ شعبنا من المحنة.. لكن البارزاني رفض ذلك ايضا ! وبذلك ضاعت فرصة اخرى ومبادرة ثمينة كانت في حالة نجاحها تعنى الكثير للشعب الكردي.

والآن وبعد مرور سنة على اتفاقية انقرة لا يمكن أن يلعب الأتراك دورا ايجابيا لانهم اصبحوا طرفا مع الحزب الديمقراطي وتحالفوا معه ضد الاتحاد الوطني مما يعنى أن تركيا لا تستطيع ان تكون واحدة من الدول الثلاث الراعية للسلام في كردستان، وقد امدت حزب البارزاني بالسلاح والمال وبذلك تهددت اتفاقية انقرة في الصميم. وسيكون للتدخل التركي في كردستان ابعاد خطيرة علينا وعلى العراق، وطبيعي أن المسألة لم تكن تتطور بهذا الشكل لو كنا موحدين ولكن عندما تستمر الفرقة ويشتعل القتال فان التدخلات

الخارجية سوف تزداد دون أن يستطيع أحد الوقوف
ضدها بالشكل المطلوب.

د. أحمد صبحي منصور:

يبدو أن الأساس التاريخي والأساس
الجغرافي هو الذي يحكم هذه المسألة، فالمنطقة
التي توجد فيها القبائل الكردية هي مناطق عبور
والتقاء شعوب وثقافات وأجناس وعناصرها
مختلفة، فهذه المنطقة تعيش فوق الغام الجغرافيا،
والتاريخ يعطى نموذجا لا اعرف اذا كان الاكراد
يعونه أم لا ؟ كان هناك حاكم كردي اسمه ابو
نصر الكردي، عاش في القرن الخامس الهجري
وجاء تاريخه في كتاب المنتظم لعبد الرحمن
الجوزي هذا الرجل ربما يكون هو الحاكم الوحيد
العادل بعد الخلفاء الراشدين، لماذا ؟ هو طبعاً
مجهول جداً، لأنه كان رجلاً جيداً وطيباً جداً،
وليس غالباً من اصحاب الشرور الذين يسطرون
تاريخهم بدماء الضحايا وينالون الشهرة، فهذا
الرجل ضم منطقة ديار بكر - أي المنطقة الوسطى
التي تشمل الآن شمال العراق وشرق تركيا وشرق
سوريا وجنوب الاتحاد السوفيتي السابق - وحكم
وهو عنده ٢٢ عاماً، وظل يحكم فوق البركان ٥٥
عاماً واشتهر بأن له ٤٠ محظية من أجمل نساء
العالم واشتهر بلاطه بشراء أجمل النساء، واحلاهن
صوتاً وتزوج بنات الملوك وظل يعيش متعماً

وشعبه في رخاء مستمر وكان مقصدا لكل العلماء والشعراء وبلغ كرمه انه سمع أن الطيور تهجر اوكارها فتذهب في الربيع. فأمر ان يطرح لها الغلال حتى لا تخرج من اوكارها وحتى تعيش دون أن تضطر للهجرة ولكي يعيش فوق هذا البركان متنعما وسعيدا بدأ بتحصين الثغور وانشأ جيشا قوى مهاب، ثم بعد هذا سمع أن حاكما يريد ان يغزو بلاده. فجمع المملأ الخاص به وقال كم يكلفنا حرب هذا الرجل، فقالوا له خمسين الفا من الدنانير، فبعث بالخمسين الف دينار إلى هذا الرجل وقال له وفر على وعلى وعد الى ديارك، وهكذا كان وعاش بسلام حتى مماته. هذا الرجل استطاع ان يحل مشكلة الالغام في منطقة الارتطام العنصرى والثقافى والمذهبى. طبعاً دعونا نحلم بان يكون الحل فى العراق الكردى الانسان هو الغالب بدلا من الصراعات العميقة !؟

والآن ارحب هنا بالاخ الدكتور محمود قلنج الموجود معنا فى هذه الندوة وهو عضو البرلمان الكردستانى فى المنفى وواضح انه من كردستان تركيا ونأمل أن نسمع منه مداخلة. كذلك اوجه تحية خاصة للصديق الفنان محمد نوح وكذلك للدكتور أبو زيد راجح وجميع الحضور، وارجوا من جميع الحضور الذى يود ان يقدم مداخلة ويتكلم أن يقدم لنا ورقة مكتوبة.

رجائي فايد:

أولا يهمنى أن أقول كلمتين عن الأخ العزيز عدنان المفتي وهو من عائلة كردية عراقية معروفة، وأنا أعرف والده رحمة الله، ولم يقل أن هذه العائلة التي هو ينتمى إليها كان لها دور هام في دفع الشعب الكردي في شمال العراق إلى الانضمام إلى الدولة العراقية. وبالنسبة للأخ عدنان أنا كنت في عام ١٩٨٧ سمعت من إذاعة لندن عن واقعة محاولة اغتيال عدد من الأكراد في شمال العراق عن طريق دس السم في الطعام عن طريق عاملة كردية تعمل لحساب المخابرات العراقية وقد مات ثلاثة منهم ونقل آخرون إلى لندن للمعالجة ومنذ فترة عرفت أن الأخ عدنان كان واحدا منهم شاء الله أن يعيش ونسعد بلقائه ومعرفته هنا في مصر.

أنا كنت في كردستان العراق عندما حدثت عمليات الانفصال قبل انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية.

هنالك تأثير كبير للقضية الكردية على الأمن القومي العربي وأنا في الحوار الذي أجرته مع الأستاذ جلال الطالباني في خلال زيارته للقاهرة، تكلمت معه في عدة محاور أهمها علاقة الأكراد مع تركيا وإيران وأكراد المنفى. هنالك مسألة مهمة جدا وهي العلاقة بين العرب

والأكراد داخل العراق، وهي تختلف عن العلاقة بين الأكراد وبين أى من الشعوب الأخرى التى يعيشون معها. كان العرب والأكراد فى العراق يحاربون سوياً وهناك تاريخ مشترك ولا توجد احقاد تاريخية بينهم، وهذه مسألة تختلف تماماً عما يحدث داخل تركيا وعما يحدث داخل إيران. تأثير القضية الكردية على الأمن القومى العربى كبير. الحدود بين العراق وإيران حددت عام ١٩٣٧ وهذه تحدد الضفة الشرقية لخط العرب بحيث ان هذا الممر الهام عراقى بأكمله، وكانت هناك مطالب دائمة لشاه إيران بإعادة رسم الحدود بين البلدين وبتغيير الخط الدولى فى شط العرب بحيث يصبح لصالح إيران واستخدم الشاه الأكراد كمخلب قط للنيل من النظام العراقى والضغط عليه لتحقيق مطالبه. وفى الستينات أيام عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف كان الشاه له مطلبين من العراق وهما الانفكاك من الخط العربى ومن التقارب مع عبد الناصر وإعادة رسم الحدود وتعديل اتفاقية ١٩٣٧، ورفض عبد السلام وبعده عبد الرحمن المطالب الأيرانية وعندما جاء حزب البعث للحكم عام ١٩٦٨، تغيرت ملامح الصراع، فالحزب له نظرته للأرض العربية وهو يحدد الأرض العربية على أساس أن كردستان بالكامل أرض عربية، هذا هو فكر ميشيل عفلق، مؤسس

حزب البعث بمعنى أن دستور حزب البعث يرفض أى شخص غير عربى فى الأرض العربية وهذا الكلام ورد فى البيانات البعثية منذ عام ١٩٤٧، وهذا يعنى أن العرب محتلين للآخرين. وهكذا كان الوضع إلى عام ١٩٧٠ عندما وقع اتفاقية ١١ اذار والتي بموجبها اعترف بالقومية الكردية وباللغة الكردية وبحق التعليم فى منطقة كردستان باللغة الكردية. اما شاه ايران فقد بدا يصعد فى مطالبه مع العراق مع بداية الحكم البعثي عام ١٩٦٨، وقد وجدت الحكومة العراقية نفسها أمام امرين، إما انها تتفق مع ايران وتدفع ثمنا باهظا باعادة ترسيم الحدود وتعديل اتفاقية ١٩٣٧ أو أن تتفق مع الأكراد وهو ما حدث وصدر بيان ١١/اذار/١٩٧٠ وفيه الاعتراف بالحكم الذاتى لكردستان. واستمرت العلاقة بين الحكم والاكراد اربع سنوات وكانت فترة انتقالية، لكن وجد الاكراد عدم مصداقية حزب البعث لتنفيذ تلك الاتفاقية، بدايتها محاولة اغتيال ادريس البارزاني ثم محاولة اغتيال مصطفى البارزاني، وعدم انجاز ما اتفق عليه من اجراء الاحصاء السكاني واسباب اخرى كثيرة، وتجدد النزاع مرة اخرى فى اذار ١٩٧٤، وكان النزوح إلى الجبل رهيبا جدا ليقاوموا من هناك الحكومة العراقية التي سارت فى طريقها من جانب واحد لتنفيذ بيان ١١/اذار. فيما أقدم شاه ايران على الغاء

اتفاقية رسم الحدود لسنة ١٩٣٧ من جانب واحد. أصدرت الحكومة العراقية قانون الحكم الذاتي، وشكلت للمنطقة مجلسا تشريعيا ومجلسا تنفيذيا من الأكراد الموالين لها. وقدمت إيران من جانبها دعما كبيرا للأكراد وأصبح الشمال الكردي على وشك الانفصال الحقيقي بعدما وجدت الحكومة العراقية نفسها أمام هزيمة قادمة بعد أن فشلت في القضاء على الحكومة الكردية عسكريا، فكان أن أقدم صدام حسين على هامش مؤتمر اللاويك في الجزائر في ٦/١٩٧٥/١٩٧٥ بالاجتماع مع شاه إيران الاتفاق معه وتنفيذ جميع مطالبه بما فيها التنازل عن السيادة على شط العرب مقابل مطلب واحد وهو أن يرفع يده عن الأكراد و يغلق الحدود بوجههم.

وقد أنهارت بعدها الحركة الكردية وخرجت قيادتها إلى خارج العراق، وبعد سقوط الشاه في عام ١٩٧٩ حدثت مناوشات حدودية في ٤/٩/١٩٨٠ كان يمكن تجنبها ولكن صدام حسين عبر بقوات عراقية كبيرة واجتاح الأراضي الإيرانية في ٢٢/٩/١٩٨٠ وانفتحت شهيته ليتوغل في عمق الأراضي الإيرانية وإلغاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ من طرف واحد، ليشعل حربا بين البلدين كلفتنا الكثير حيث لم يتوقف الدمار ٨ سنوات كاملة، وعندما نرجع إلى الأصل نرى أن السبب الأساسي هو المشكلة الكردية، لو كان

التعامل معها بشكل عقلاني لكننا تجنبنا الكثير. وخرج صدام بعد الحرب مع إيران منهكاً اقتصادياً، وهو متصور أنه منتصر عسكرياً، ينظر إلى أمراء النفط المنعمين طامعاً. فكانت الكارثة وكان الحريق الذي أوقع العرب في دوامة وأثر في أمنه القومي تأثيراً بالغاً بالحدود.

أن الوضع المأساوي الموجود في شمال العراق مستمر ولكن إلى متى، هو تابع للعراق وليس تابعاً للعراق! التدخلات الأجنبية في تزايد مستمر تركيا وتدخلاتها تأخذ شكل الأمر الواقع وإيران بكيانها البشري والاقتصادي حقيقة موجودة وأحياناً تثير قلقاً عربياً بسبب توجهاتها وسياساتها.

المشكلة مطروحة من وجهة نظري الخاصة من أجل العمل، هنا في مصر يمكن أن تلعب مصر لتفادي الأخطار المحدقة، يمكن أن تساعد من أجل مصالحة كردية - كردية، من منطلق عربي متجرد من الهوى ثم حل القضية الكردية في إطار وحدة الأراضي العراقية، أنهم يربطون حل القضية بسقوط صدام، حسناً لنسأل سؤالا إذا لم يسقط صدام، هل ستبقى هذه المشكلة كما هي، أنا أقول يجب تطبيق اتفاقية ١١/آذار/١٩٧٠ تطبيقاً حقيقياً وبضمان عربي أو دولي أما مسألة النظام في بغداد فإن مسؤوليته تعود للشعب العراقي وهو الذي يتولاه.

محمود قلنج:

أننى أحيى الشعب المصرى حكومة وشعبا،
أننا فى كردستان نتطلع إلى أن يتفهم أخوتنا هنا
وفى كل مكان حقيقة أوضاعنا، ليست مشكلة تركيا
معنا فقط وإنما هى فى صراع مع العراق ومع
أرمينيا وقبرص واليونان ومع جميع الدول
المجاورة، وهى مثل إسرائيل دولة عدوانية،
والاتفاقية الأخيرة مع إسرائيل سوف تؤثر سلبا
على منطقة الشرق الأوسط وبشكل خاص فى
المنطقة التى تضم سوريا وإسرائيل وفلسطين، هذه
السياسة الهمجية للحكومة التركية تزعزع الأمن
والسلام فى المنطقة. ومثلما قال سليمان ديميريل
أن الاتفاق بين تركيا وإسرائيل اتفاقية عادية
وأصبحت أمرا واقعا، القوات الإسرائيلية - التركية
يمكن أن تصل إلى حدود إيران وهم يقومون
بمناورات مشتركة على الحدود السعودية
والإيرانية، وفى جميع أرجاء تركيا، هناك مصالح
إسرائيلية سوف تؤمنها من خلال الاتفاقية منها
اتفاقية بـ ٢ مليار دولار لتحديث الدبابات
والصواريخ ومعظم الأسلحة التركية تتفذهما
إسرائيل، وأيضا تقليص التدخل الأمريكى وهذا ما
تريده تركيا فى المنطقة وفى القضية الكردية.

أن الدول المغتصبة لكردستان، يتدخلون في الشؤون الداخلية للأكراد وإذا لم يتوحد الأكراد فسوف تبقى وتزداد هذه التدخلات في الشأن الكردي إذا توحدنا نستطيع أن نتقدم إلى الأمام. نحن الأكراد نريد أن نخدم منطقة الشرق الأوسط، وأن نعيش بسلام وأن يتحقق الاستقرار ولكن ذلك لن يتحقق إلا بإقرار الحقوق للشعب الكردي وشكرا.

د. سعد الدين إبراهيم:

أنا أحب أن أعلن حول ملاحظات الأستاذ عدنان عن موضوع الأقلية، هو صحيح أنه لا توجد جماعة في الدنيا تسمى نفسها أقلية ولكن الأقلية لا تعنى جالية وليست مقيدة بعدد، عدد المسلمين في الهند (١٢٠) مليون وهم أقلية. كلما تحدث أحد الأخوة الأكراد تعاطفنا معه، فالقضية عادلة تماما وحينما نطرح سؤال لماذا استمرار هذه المشكلة دون حل.. أننا نتكلم عن دوائر، تبدأ الدائرة الأولى. وهي دائرة الأكراد أنفسهم ثم دائرة من يعيشون وسطهم، ثم دائرة من يعيشون حولهم ثلاثة دوائر، كل دائرة منها لها صلة بالأخرى. نحن في مؤتمر قبرص وصلنا إلى قانونين مهمين جدا.

القانون الأول هو أنه عندما تبدأ القسمة لا تنتهى، يعنى يقسموا الأكراد بين خمس بلدان، بعدما تشبعنا باختلاف الملل والنحل والأعراق، من المغرب، من موريتانيا إلى العراق. فى لبنان نجد اليوم الحرب الأهلية اللبنانية وكل فريق من الفرق الأساسية انقسم على نفسه على الأقل مرتين أو ثلاثة، فالمسيحيين الذين قتلوا من مسيحيين أكثر من المسيحيين الذين قتلوا من المسلمين ونفس الشئ يحدث فى جنوب لبنان الآن، وهذا قانون عام من أنه عندما تبدأ القسمة تتلاشى عملية التوحد، والقانون الثانى يقول أنه بمجرد أن تمتد إلى الحرب هناك حاجة اسمها الاقتصاد السياسى للحرب، يعنى مصالح تخلق الحرب وأصحاب هذه المصالح يحاولون الحفاظ على مصالحهم باستمرار الحرب، فالمستفيدين من الاقتصاد السياسى للحرب بعضهم من الداخل وبعضهم من دول الجوار وبعضهم من دول الخارج.

مشكلة الأقليات أو القوميات هى فى الواقع مشكلة الأغلبية، لذلك الكلام من أن مشكلة الأكراد هى مشكلة قومية. طالما هذه المشكلة دون حل، لن يكون هناك لا أمن ولا استقرار لا لمصر ولا لغير مصر. طالما مشكلة جنوب السودان قائمة لا أمان ولا استقرار للمنطقة كلها.. يعنى الأمان

والاستقرار وحدة لا تتجزأ وكذلك الحقوق لا تتجزأ. حسنا ما العمل ٢.

العمل هو الديمقراطية للشعوب والحكم الذاتي للجماعات الأقلوية أو القومية، يعنى هو الشعار المرفوع فى العراق منذ السبعينيات وفى السودان منذ ١٩٨٣، وفى كل مكان، الديمقراطية لكل الشعوب، ديمقراطية لكل العرب، مع حكم ذاتي للجماعات ذات الثقافات المتباينة، هو ده الحل الإنسانى الوحيد، أمة عربية واحدة لا يمكن، كمصري وكمسلم أو كعربي، لابد أن تعترف بالآخر.

د. عبد الفتاح شوقي:

أنا أريد أن أعقب على الدولة الديمقراطية، التى تكلم عنها د. سعد. وحكاية الدوائر وحكاية أنها لا بد أن تحل هذا جزء من الحل طبعاً، ومن الثابت أنه خلال الربع الأول من القرن القادم إقامة دولة كربية ستكون صعباً، لأنك ستدخل فى عداوات مع ست أو سبع دول، لسنا بقدرتهم، حتى الحكم الذاتى أو الحكم الإقليمى، مثل تلك القرارات التى صدرت فى العراق. بالمناسبة كنت مرة مع أحد كبار البعثيين العراقيين وكنا فى مؤتمر ما، وطبعاً مثل كل المؤتمرات كان لابد من قرارات ترضى هذه الدولة أو تلك، وأنا تكلمت وقلت أن

الشعب العراقي العربى المناضل، قاطعنى البعثى وقال لو سمحت لا تقل العربى لأنه فيه أكراد. وهذا الكلام ليس قديما بل منذ عدة أشهر، الحقيقة أن سمة العصر فى هذه الأيام هى مسألة الأقليات سواء فى السودان أو فى اليمن أو فى أفغانستان وجيبوتى وجزر القمر، أن هذه العملية انتشرت حتى فى الدول المتقدمة، نحن سمعنا أن سكوتلاندا سيكون بها برلمان وكذلك فى ويلز وبعدها إيرلندا الشمالية سوف تستقل عن بريطانيا، وكذلك المجموعة الفرنسية فى كندا تريد الاستقلال. هذه سمة العصر ولها أسبابها.

أنا أريد أن أقول أنه أيام الملك فيصل الأول لم تكن هناك مشكلة كردية ولا عربية، يمكن هذا مبعثه أن الغالبية مسلمة والإسلام لا يعرف قوميات ولا يعرف قبائل "أن أكرمكم عند الله اتقاكم" "لا فضل لعربى على عجمى إلا بالتقوى"، يشرفنا أن الذى قاد الدول العربية ومصر ضد الصليبيين وفتح بيت المقدس هو صلاح الدين الكردى ولم يقل واحد أنه ليس عربيا لأنه كان هناك الإسلام يجمعهم. ونعرف أن الحضارة الإسلامية التى كانت تحتوى على مسيحيين ويهود وغيرهم، الجميع شارك فى بناء الحضارة الإسلامية، والإسلام يرفض العملية التفكيكية، ولكن مثل ما قال د. سعد المشكلة كردية - كردية، هل

من المعقول استقلال كردى أو حكم ذاتى، الأكراد أنفسهم غير متفقين، كيف يمكن الحل. هل تتدخل مصر؟ وهل هى قادرة؟ أم أنها مشكلة أكبر من ذلك، هناك أيضا المشكلة بين تركيا وحزب العمال الكردستانى وهى أيضا بحاجة إلى حل، تركيا دولة قوية، والظروف التى يمر بها العراق صعبة، تركيا تتدخل وقواتها تجتاح الأرض فى أى وقت وتضرب الحدود، لابد أن يكون هناك حل يبين الحكومة التركية والأكراد، لأن المأساة سوف تستمر، ولابد من حل المشكلة الكردية وإلا فأنها سوف تتطور ويصبح الوضع مثل الصومال.

محمد نوح:

أنا أعانى من مشكلة وهى كيف نحسب المسائل، د. سعد يعطينى نوعا من التركيز العلمى ويجعلنى أرجع مرة أخرى وأقرأ ما قرأت بفهم واضح وبرؤية أشمل وسوف أعد ملاحظاتى ومعرفتى حول الموضوع بعد ما سمعت اليوم. لكن أقول بصراحة أن الأخوة العربية - الكردية التى تكلم عنها الأستاذ عدنان، كلام تجاوزه التاريخ. ده مثل الكلام عن "الزعيمين الشقيقتين"، كلام كلاسيكى لازم أن نركز على المصالح العربية - الكردية لأنه فى الحقيقة لا توجد أخوة - عربية - عربية، فكيف يمكن أن تكون أخوة عربية - كردية والنظام

لا يتغير، بل الأنظمة لن تتغير إذا لم يتغير العقل، المطلوب تغيير العقل، الأحقاد التي لم يكن لها وجود في التاريخ أصبح لها مكان في الواقع الحالي. الدوائر التي تكلم عنها د. سعد صحيحة، قوة وفعالية النظام تعمل لحساب مصالحه، وهذه المصالح تجعل من دولة مسلمة مثل تركيا تعقد معاهدة غريبة من أجل المصالح.. ثم عندي سؤال موجه للأكراد، لماذا لا يقبلون فكرة العروبة وانتم تتكلمون اللغة العربية، الأقباط في مصر انساقوا لفكرة العروبة، يمكن التاريخ الأنثروبولوجي يحدثنا عن أصل مختلف عن ما نتحدث عنه، كنا نقول عن أنفسنا الجمهورية العربية المتحدة في هذا الوقت أصبحنا نقول تحيا مصر العربية، من الغريب أن المثقف المصري يشاهد بلقنة المنطقة، والبلقنة تعنى تقسيم الدول، دولة قطر ٧٥ ألف نسمة وهي دولة ممثلة في الأمم المتحدة. نرى خطر البلقنة في العراق والسودان والجزائر وتونس وفي لبنان وبعض الناس يقولون أنها ربما تحدث في مصر أيضا. الحل ليس غريبا، نحن بشر والأكراد مثل سائر البشر لهم الحق ولو كانوا نفرا قليلا أن تكون لهم دولة ذات حدود وسيادة وثقافة قومية، لكن الدولة لو كانت قوية تجمعها المصالح، تشاهدون الآن الاتحاد الأوروبي وفيه قوميات مختلفة وهذا الاتحاد لا تحققه الأخوة وإنما

المصالح، لا يقولون عاشت فرنسا شقيقة ألمانيا أو تقابل الزعيمان، لكن يقولون، أنهم جلسوا ودرسوا الأوضاع الاقتصادية والبورصة والعملية. أهم شيء عندهم أن الدولة لا تمتلك أجهزة الإعلام والصحافة، لذلك لا تقوم بالترويج لأفكار الزعيم ولا تدخل في ذهن الشعب كلام خاص بحاكم، تبقى الثقافة شغل المثقفين، والإعلام شغل الناس من أجل أن تستمر الديمقراطية، أنا اعتقد أن مشكلة الأكراد يمكن حلها بالديمقراطية ومع كلمة حقوق الإنسان، إذا تبيننا حقوق الإنسان سوف تجد مشكلة الأكراد طريقها للحل وكذلك الأقباط.

أنا أتكلم عن الحاكم وقد تكون رؤية جديدة يتفق معي البعض وقد لا يتفق معي البعض الآخر، نحن ناقشنا من خلال العرض والمناقشات بدائل، وقد قسمناها ثلاث بدائل، الأول وهو ما يتطلع إليه الأكراد في إقامة دولة خاصة بهم، يقيمونها على أرضهم بين الحدود الإيرانية والتركية والعراقية، وهذا البديل صعب التحقيق من معلوماتنا، بطبيعة الأمور السياسية والدولية، البديل الثاني وهو اتحاد فيدرالي بين الأكراد في أي دولة من الدول المقيمين عليها، وهذا البديل أيضا يواجهه نفس الصعوبات التي يواجهها البديل الأول والبديل الثالث هو إقامة الحكم الذاتي لهم في البلاد التي يقيمون فيها وهذا البديل منطقي جدا، وعادل جدا،

لكن الصعوبة أن الدول تتظر وكأنهم ذوى جنسيتين، فهم أترك وفي نفس الوقت يتبعون الدولة فهم متمرّدون على الجنسية ويتخرفون منهم لأن الأكراد ينظرون إلى أنفسهم على أنهم قومية مختلفة وجنسية مختلفة مما يؤدى إلى استمرار وجود المشكلة.

لكن الديمقراطية على المستوى العام وهذا من المتوقع عدم حدوثه على المدى القريب فى منطقتنا، لنكن واقعين وحتى تتحقق الديمقراطية لماذا لا نعمل من أجل الحد من هذه المشكلة وإيجاد الحل لها وهو أن يكونوا جزء منهم وهم فى الحقيقة جزء من الدول التى يعيشون عليها. ولهم جذور تاريخية، نعم كلنا لنا جذور تاريخية، كلنا نرتبط بالأرض، ليعيشوا على أرضهم وليسعدوا إلى الانصهار بين الشعوب التى يعيشون عليها وبالتالى تتلافى المشكلة.

أميرة الطحاوى:

إذا كان ٣١ أغسطس بالنسبة للأكراد المؤيدين لجلال الطالبانى يعتبرونه يوما أسود فى حياتهم، فأنا اليوم أعلن أن لدى يوم أسود فى حياتى التى اكتشفت فيه أن المصريين علميا وإعلاميا لا يتناولون القضية الكردية بما ينبغى من معرفة، قرأت مقالا فى نصف صفحة فى الأهرام،

محاولة للفهم وكاتب كبير ومؤسسة كبيرة، يتناول القضية الكردية، وقبل ما سمعنا من الأستاذ عدنان أن نفوس الأكراد ربما يصل إلى أكثر من (٤٠) مليون نسمة، هناك من يقولون وحسب إحصاءات الدول نفسها يمكن أن نحدد نفوسهم بحدود (٣٠) مليون، الكاتب يقول أن الأكراد هم أكبر أقلية في العالم لم تتلحقها، وثبت أن تعداد الأكراد يبلغ (٧,٥) مليون، لا أعرف من أين جاء بهذا الرقم !، الدول نفسها لا تقول ذلك، هذا نموذج للفهم والتناول الخطأ للمسألة الكردية، نقيب الصحفيين عمل تحقيق عن الأكراد في الستينيات، عمله من دمشق، يقول الأكراد هم عرب؟! السنة الماضية سمعت من الإذاعة المصرية وهي تنيع أخبارا تتعلق بالطالباني والبارزاني والمذيعه تصر على الخلط بين الطالبان في أفغانستان والطالباني في كردستان كيف يمكن لمصر أن تتوسط بين الأكراد ونحن لا يوجد عندنا الحد الأدنى في الإدراك للمسألة الكردية، أن الدعوة إلى الصهر، جريمة حضارية، فالقول أنت عربي لأنك تتكلم عربي وتعيش على أرض عربية! جريمة، الأستاذ عدنان يقول أن الأكراد (٤٠) مليون نسمة. إسرائيل (٤) ملايين ولا مجال للمقارنة وهناك من يدعو إلى الانفتاح عليها وهؤلاء شعب كبير موجود في أرضه لماذا لا نفتح لنعرف ثقافتهم.. عندكم هذا

الشعب الكبير ولا نعرف شيئا رغم هذا التاريخ الطويل المشترك اليوم أعداءنا وأعداءهم متحالفين وينسقون فيما بينهم ونحن لا زلنا لا نبذل جهدا لإدراك جوهر المسألة الكردية وحق هذا الشعب في تقرير المصير. يكفي أن نعرف أن اللذين كتبوا عن المسألة الكردية كانوا أجانب روس وفرنسيين وإنكليز، أنا اعتقد أنه من الضروري أن يكون هناك اهتمام بالقضية الكردية وإبرازها إعلاميا وثقافيا. هناك جمعية صداقة أرمنية - مصرية إلى جانب جمعيات كثيرة من شاكلتها - لماذا لا يتم تشكيل جمعية الصداقة الكردية - المصرية وفيه خدمة لمصر لأنها ستزيد من معرفة الناس لقضية مهمة ولشعب صديق يعيش قريبا منا.

وبعد أن قدم عدد من الأخوة المشاركين الآخرين في الندوة مداخلات قيمة (لم نحصل عليها لأنها لم تقدم لاحقا كتابة)، طلب الأستاذ د. أحمد منصور من الأستاذ عدنان المفتي أن يرد على المداخلات وبايجاز فكان الرد التالي.

عدنان المفتي :

أشكركم على المداخلات القيمة والتعليقات الهادفة التي تفضلتم بها.. المشكلة الرئيسية للشعب الكردي هي أنه يعيش في منطقة حساسة وبين شعوب (وربما الشعب الكردي منهم أيضا) لا يزال

بعيدا عن الإقرار بحق الآخر، وعدم القدرة على التفكير في مشكلة الآخر بطريقة مستقلة عن مشاكل أخرى قائمة وبشكل مستقل عن الأولى أو بدون حساب لمفاهيم موروثة وهي خاطئة عن عظمة الأمة التي هو ينتمى إليها، دون أن يدرك أن كل الأمم عظيمة وكل الشعوب جميلة، لكن الثقافات التي تسود لحقب من الزمن تمسح الجمال وتشوهه.. كذلك فإن الشعب العربي والشعوب الشرق الأوسطية الأخرى في الغالب لا تستطيع ولا تريد مع الأسف أن تناقش القضية الكردية بطريقة مستقلة، من دون إطلاق العنان لمخاوف غير قابلة للمقارنة بإسرائيل أو بقضايا القوميات والطوائف المختلفة والمتعددة والمحرومة أيضا من حقوقها.. إدراك الحقائق السياسية ومنها التعقيدات التي فرضتها الجغرافية السياسية لكردستان شيء مهم لكي يأتي العمل قابلا للتحقيق وبعيدا عن الأحلام حتى وإن كانت مشروعة، وهذه مسئولية الشعب الكردي وقواه ونخبته السياسية الواعية.. ولكن وفي نفس الوقت إنكار التاريخ الممتد للحاضر الذي يتعلق بوجود الشعب الكردي على أرضه ويملك خصوصيات خاصة به لن يحل القضية. ولسنا حالات أو أقليات داخل دول لها وضع خاص مثل البربر في الجزائر أو أية أقلية أخرى وإن كان يجب أن نتعاطف معها وندافع عن

حقوقها الإنسانية والديمقراطية. طبعاً العقل الكردي هو الآخر كان متعصباً ولكنه تطور في اعتقادي نحو مزيد من الواقعية والانفتاح على الأقليات التي تعيش في كردستان، أنا نفسي كنت في بداية السبعينيات ضد مطالب الأخوة التركمان الذين يعيشون في مدينة أربيل وكركوك وكنت أقول في نفسي أنهم أكراد وأن وجود الدولة العثمانية غير من قوميتهم ! ولا بد أن ينصهروا، ولكني أدركت خطأ بعد أن سمعتهم وعرفت شعورهم وتمسكهم بالقومية التركمانية، فليكن وماذا يضر الشعب الكردي إذا تمتع التركمان في كردستان بجميع حقوقهم ولذلك وبعد عام ١٩٩٢ وإجراء الانتخابات في كردستان وتشكيل البرلمان والحكومة المحلية كنت في المؤيدين لحقوقهم وقد تحقق الكثير منها فعلاً.. أقول أن الشعوب أسرى لثقافتها ولكن يجب أن نعرف أن ليس كل الثقافات جميلة وصائبة، إذا لا يمكن أن ننظر إلى الثقافة الفاشية إلا بكونها جزءاً من الفاشية والشيء الذي يجلب الدمار والقتل للآخر لا بد أن يكون شيئاً من هذه الثقافات السيئة التي لازالت سائدة وهي تؤثر على استمرار العقليات التي تنتظر للآخرين نظرة دونية، الطفل العربي مثلاً ومنذ نعومة أظفاره وانفتاح ذهنه لتلقى الفهم يستمع إلى عبارات التمجيد للقومية العربية بما فيها من أنها الأعظم في العالم، نافياً وجود

حضارات وثقافات أخرى مماثلة أو مكملية للثقافة العربية وهي نتاج للبشرية، فهم خاطئ وهو يعتقد أن لا أحد على سطح الأرض سوى الشعب العربي ولا حضارة بغير حضارة العرب.. ويعيش طول حياته مذهباً لا غير قادر على الانسجام مع الخارج، كذلك الوضع بالنسبة لليهود لم يجر ما جرى لهم سوى لأنهم يعتقدون بأنهم "شعب الله المختار".

وفي إيران أيام الشاه كان التمجيد كله للجنس الأري (أريامهر).

وكذلك في تركيا الطفل التركي يتعلم قبل أن يذهب إلى المدرسة مقولة منسوبة إلى مؤسس الدولة التركية الحديثة كمال أتاتورك يقول "كم هو عظيم أن تكون تركيا". ولسنا نحن الأكراد نختلف عنكم هناك الكثير من المقولات التي تشتم منها رائحة التعصب ومنها "كردياً أعيش وكردياً أموت وفي القبر سيكون ردى باللغة الكردية".

الدكتور سعد الدين إبراهيم:

إضافة لما تفضل به الأستاذ عدنان أقول هنا في مصر أيضاً قول لمصطفى كامل يقول (لو لم أكن مصرياً لوددت أن أكون مصرياً).

عدنان المفتي:

شكرا لهذه الإضافة، هناك جهل واضح للمسألة الكردية وربما هناك تمنيات نابغة لما قلت لذلك تأتي دعوات الانصهار في الأمة العربية وربما بعض الدعوات صادقة ومن باب الحب والاعتزاز بالكرد وهو ما يتعلق بعدم معرفة واقع وتاريخ هذا الشعب أذكر مرة كنا في ليبيا وكنا نناقش القضية الكردية وذلك عام ١٩٨٣ وكان الأخ عبد السلام جلود يرأس اجتماعا للمعارضة العراقية كان يناقش القضية الكردية في مشروع للمعارضة، فقال جلود معتقدا أنه يدافع عن وجهة نظر الأحزاب الكردية، أن الأكراد هم عرب.. وعندما سكت المجتمعون لدقيقة استدرك قائلا لكنهم أشرف العرب.. طبعاً أنا لاحظت أنه في بلاد المغرب العربي أن معظمهم يعتقد أن كل المسلمين عرب. علينا أن نطرح حلول مقبولة وعملية، الشعب الكردي لم ينصهر طوال قرون. ثم ينصهر في ماذا، تركيا تقول لماذا لا تختار أن تكون عظيماً فتصبح تركيا سيداً؟! وإيران كانت تقول لنا أنتم شعب أرى أصيل والشعب الفارسي والكردي من أصل واحد وليكن التوحيد على أننا شعب واحد، والعرب يريدوننا جزءاً من أمة عربية واحدة، وإذا كنا لم ننصهر عندما كان الانصهار ممكناً في فترات من التاريخ، كيف يمكن الآن!

الأكراد والعلاقات العربية الكردية —————
والعالم أصبح قريبا من بعض، وهناك استحالة
بخلاف المانع الأخلاقي.

كل هذه العمليات التي جرت لإبادة الشعب
الكردى فشلت ولم يكتب لها النجاح وإذا كان لدى
بعضكم إقامة الدولة الكردية مستحيلا فإن الانصهار
والتذويب هو الآخر ليس حلا وأكثر استحالة من
إقامة الدولة الكردية، والدولة الكردية ربما كانت
حلما إلا أن الانصهار لا يمكن أن يكون إلا حلما
تجاوزته تطورات العالم.. ودعوني أذكر لكم شيئا
من التاريخ ففي وقت كانت الشعوب والأقوام
تنصهر في بوتقة الأمة العربية حبا بالدين
الإسلامي، كان رجال الدين العرب وبعضهم من
السادة الذين ترجع أصولهم إلى النبي محمد (ص)
يأتون إلى كردستان ويصبحون أكرادا ويتعلمون
الكردية ولا يرغبون في العودة، ومنهم من تبوأ
قيادة الحركة الكردية مثل الشيخ محمود الحفيد الذي
أعلن نفسه ملكا لكردستان بعد الحرب العالمية
الأولى وأعلن استقلالها، وهو من سلالة النبي.

والأستاذ الفنان الكبير محمد نوح انتقد ما
قلته عن الأخوة العربية الكردية، وقال أن لا وجود
للأخوة بل يجب أن نتكلم عن مصالح، وهذا كلام
صحيح جدا ولكني كنت أقصد ما قلته وبالمعنى
المجازي للكلمة وليس بمعناها المباشر.

ولتوضح جانب من كلمة الأخوة أقول، مرة كنا في اجتماع مع المسؤولين الأتراك بوجود شخصيات من أمريكا وبريطانيا ودول أوروبية أخرى، وكان الأخ جلال الطالباني يكرر وهو يتحدث ويقول إخواننا الأتراك وأصدقائنا الأوروبيون.. وكان الأتراك فرحين على عكس الأوروبيين إلى حين أن أحدهم سأل الأخ جلال وكان رده نعم الأتراك أخوتنا، مثل الأخ الحقيقي، لأنك تأتي إلى الدنيا وتجد أن لك أخا وأخوات دون إرادتك، ونحن هكذا وجدنا أنفسنا - الشعب الكردي - إخوة للعرب والترك والفرس. أما أنتم الأوروبيون، فأنتم أصدقاء لأننا اخترنا أن نكون أصدقاء بإرادتنا.. أنا أتحدث عن الأخوة وأقول أن لنا صداقات جميلة مع العرب، شخصيات وقوى، نعزز بها وليتها تعمم لتكون بداية مستقبل لشعوبنا.

وأقول للأستاذ الدكتور سعد. أن الدوائر التي تكلم عنها موجودة وهي موجودة في كل قضية لشعب مضطهد مثل الشعب الكردي نحن نطالب أن تكونوا معنا وخاصة في الدائرة الثالثة من أجل أن يستمر الحوار ومن أجل أن تكون الديمقراطية وحقوق الإنسان أساسا لحل كل المشكلات.

وأحب أن أقول أخيرا أن شعوبنا متداخلة وثقافتنا متقاربة، وهناك محطات تاريخية كبيرة حدث فيها امتزاج حضاري ونفسي بين الشعب

العربي والشعب الكردي، وتحدث كثيرون عن دور صلاح الدين الأيوبي في الحضارة الإسلامية التي هي ملك للعرب وللكرد ولسائر الشعوب الإسلامية الأخرى، وهناك طبعاً شخصيات كردية عديدة لعبت دوراً عظيماً في تاريخ مصر والدول العربية سبق وذكرناها، وأحب هنا أن أذكر لكم ما قرأته مؤخراً في عدد قديم من مجلة المصور المصرية يعود تاريخه إلى سبتمبر من عام ١٩٤٩، حيث أجرى الكاتب الكبير عباس محمود العقاد مقابلة مع حفيد محمد علي الكبير حول أصل عائلته، وأقرأ لكم نص ما جاء في المقابلة :

"سألنا سموه عن اسم "محمد علي" وقلنا إنه اسم مركب من اسمين يدل على حب البيت النبوي، لأن أحدهما اسم النبي عليه السلام والآخر اسم الإمام علي رضي الله عنه ولا نعلم لهذا التركيب سابقة متكررة في التاريخ القديم. فهل فيما عرض لسموه من الأخبار نبأ نشأة هذا التركيب؟".

قال سموه في أمانة العالم المحقق "لا أعلم ولا أبيع لنفسي الظن فيما لا أعلم، ولكني أحثكم بشئ قد يستغربه الكثيرون عن نشأة الأسرة العلوية، فإن الشائع أنها نشأت على مقربة من "قولة" في بلاد الأرناؤد، ولكن الذي أطلعت عليه في كتاب ألفه قاضي مصر علي عهد محمد علي أن أصل الأسرة من ديار بكر في بلاد الأكراد، ومنها

انتقل والد محمد علي وأخواه إلى "قولة"، ثم انتقل أحد أعمامه إلى الأستانة ورحل عمه الثاني في طلب التجارة وبقي والد محمد علي في "قولة". وقد عزز هذه الرواية ما سمعناه منقولا عن الأمير حليم انه كان يرجع بنشأة الأسرة إلى ديار بكر في بلاد الأكراد.

قلنا "لعل هذا سبب ما تواتر عن إبراهيم الفاتح من انتسابه إلى العرب، لأن أهل ديار بكر ينتسبون إلى قبيلة بكر اليمانية التي هجرت أرض اليمن وأقامت طائفة منها في تلك البلاد".

فعاد سموه يقول "الله أعلم. لأنني لم أستقص النسبة من هذه الناحية".

قلنا "حسب بلاد الأكراد شرفا أنها أخرجت للعالم الإسلامي بطليين خالدين : صلاح الدين الأيوبي، ومحمد علي الكبير، وقد تلاقيا في النشأة الأولى، وفي النهضة بمصر، وفي نسبة القلعة اليوسفية إليهما، فهي بالبناء تنسب إلى صلاح الدين، وبالتجديد والتدعيم تنسب إلى محمد علي الكبير".

شكر لحسن استماعكم واتمنى ان نلتقى في ندوات قادمة.

ندوة في اللجنة المصرية للتضامن

نقلا عن مجلة التضامن العدد (١٨) التي تصدر
عن اللجنة المصرية للتضامن.

حوار مع السيد عدنان المفتي
ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني في القاهرة.

دعت اللجنة المصرية للتضامن الاستاذ
عدنان المفتي ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني في
القاهرة والذي كان قد بدأ مساعيه مع الاستاذ أحمد
حمروش (رئيس اللجنة) منذ عامين لبدء حوار
عربي - كردي، حالت ظروف كثيرة دون الشروع
فيه..

وفي الحوار مع الاستاذ المفتي الذي جرى
في ٢٠/حزيران/١٩٩٧ والذي قدمه الاستاذ
حمروش وشارك فيه العديد من الكتاب
والصحفيين، برز الفهم السائد لدى أوساط معينة
للمشكلة الكردية باعتبارها دعوة للانفصال بإقليم
كرستان العراق وإقامة دولة كردية، منتهزه في
ذلك الموقف الدولي والإقليمي الناجم عن أزمة
الخليج.

ومن هنا كانت أهمية الحوار الذي امتد لأكثر من ثلاث ساعات، أعرب فيه السيد المفتي عن آمال الأكراد وطموحاتهم السياسية، ودورهم التاريخي في الدفاع عن أمن المنطقة كجزء أصيل من شعوبها، فضلاً عن موقفهم الراهن من النظام العراقي الحاكم.

إنفجار الأزمة

وقد أشار الاستاذ عدنان في حديثه الى الانتفاضة التي حدثت في العراق في اعقاب حرب الخليج وشملت (١٤) محافظة من مجموع المحافظات الثمانية عشر في العراق، وبعد مساومة بين العراق وأمريكا في ترتيب عملية وقف إطلاق النار، سمح للقوات العراقية باستخدام طائراتها لقمع الانتفاضة وقتل الآلاف في الجنوب بعد أن هرب عشرات الآلاف منهم الى السعودية، أما في الشمال - في اقليم كردستان. وبعد تحرك القوات العراقية نحو المدن الكردية فر أكثر من ٩٠٪ من ابناءها الى الجبال خوفاً من أن يلجأ العراق الى استخدام الاسلحة الكيميائية.. ولما كانت الجبال لا تتسع لكل هؤلاء فقد هرب الى تركيا وايران مليونان من الأكراد - طبقاً لتقديرات الصليب الأحمر الدولي -

وانفجرت القضية دولياً.. وصدر القرار ٦٨٨ من مجلس الأمن - يدعو إلى وقف استخدام العنف وإتباع الوسائل الديمقراطية لحل المشاكل الداخلية في العراق ومنها المشكلة الكردية، وهو القرار الوحيد الذي جاء لمصلحة الشعب العراقي.

المفاوضات مع الرئيس صدام حسين

وفي ضوء القرار قررت دول التحالف (أمريكا، بريطانيا، فرنسا، تركيا) باقامة منطقة (توفير الراحة) لاعادة اللاجئين الاكراد الى ديارهم وهذه المنطقة الأمنية هي تلك الواقعة شمال خط العرض ٣٦، ودخلت الجبهة الكردستانية التي كانت مؤلفة من (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، والحزب الشيوعي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني وحزب كادحي كردستان وحزب باسوك وحزب الشعب والحركة الاشتورية الديمقراطية) في مفاوضات مع حكومة العراق استمرت ستة أشهر، وقد كان الاستاذ المفتي عضواً في هذه المفاوضات التي كان يشارك فيها من الجانب الحكومي السادة : عزت الدوري، وطارق عزيز، وحسين كامل، وعلى حسن المجيد، وصابر

— الأكراد والعلاقات العربية الكردية —
الدورى وآخرين. وفشلت المفاوضات، ورجع الوفد
الكردى من بغداد وتم اجراء انتخابات محلية فى
كرديستان بعد أن قامت الحكومة العراقية فى اكتوبر
١٩٩١ بسحب كل الادارات الموجودة فى كركديستان
العراق وتوقفت عن دفع رواتب العاملين. وفرضت
حصارا اقتصاديا على المنطقة، فاضطرت القوات
الكردية الى ملء الفراغ واجراء الانتخابات، وتم
تشكيل البرلمان الذى يضم (١٠٥) عضوا، ويتقاسم
الاتحاد الوطنى الكردستانى والديمقراطى
الكردستانى المقاعد الـ (١٠٠) فيما للاشوريين (٥)
مقاعد.

إقامة الدولة صعبة

وفى حديثه بشأن حقوق الشعب الكردى،
قال الاستاذ عدنان نحن لنا الحق فى تقرير
المصير، بما فى ذلك حقنا فى إقامة دولة كردية
مستقلة، فنحن ننتمى الى أمة يبلغ تعدادها أكثر من
(٤٠) مليوناً فهناك ما يقارب من (٢٠) مليوناً فى
كركديستان تركيا و (١٠) ملايين فى ايران واكراد
العراق يشكلون نسبة ١٥٪ من مجموع سكان
كركديستان.. لكن فى الواقع فان إقامة الدولة الكردية
تعنى تغيير خريطة المنطقة وهذا أمر صعب، لذلك

فقيادات الحركة الكردية ومنذ تأسيسها تطرح حق تقرير المصير في إطار العراق الموحد. نحن مع الدستور المؤقت الذي أعلنه عبد الكريم قاسم وينص على أن العرب والأكرد شركاء في الوطن إذا كانت هذه الشراكة حقيقية لأنها تحقق العدالة وتستجيب بمطالب الشعب الكردي في العراق.

التجاهل العربي

وأضاف أن العرب لا يهتمون بالقضية الكردية ويكتفون بترديد الكلام السهل من قبيل "نحن مع وحدة العراق" وكأننا نحن ضد وحدة العراق!، لقد بذلنا من جانبنا مساعي كثيرة من أجل أن يسمعنا العرب دون فائدة. الدولة الوحيدة التي بقيت على اتصال دائم معنا كانت سورية، وذلك بفعل عوامل كثيرة ومنها الصراع مع الحكم في العراق، إلا أن الشعب العراقي وقواه الوطنية تتفهم مشكلاتنا وتؤيد مطالبنا لذلك فإننا نؤكد للاخوة العرب على أن الحوار هو الخطوة الأولى من أجل بناء المستقبل.. وأنه من خلال علاقة إيجابية مع أكرد العراق يمكن للعرب أن يكسبوا ود كل الأمة الكردية وأن ينفذوا إلى ٤٠ مليون كردي الذين يعيشون في جوارهم، فالأكرد هم البوابة الشرقية والشمالية للعالم العربي.. ولا بد من

تعامل العرب مع المشكلة الكردية بشيء من
الافتتاح عليها خاصة وأن هناك تحالف استراتيجي
قائم بين إسرائيل وتركيا.

لسنا إسرائيل

وتعقبا على تشكك بعض الحاضرين بمساعي
الحركة الكردية وتوجيهاتها، قال السيد المفتي..
نحن لسنا إسرائيل، لم نأت من الشتات، كنا هنا في
كرديستان منذ القدم، ليس على حساب أحد، كنا
جزءا من الدولة الإسلامية وكان صلاح الدين
كرديا وبطلا إسلاميا وكان الكرد يمدونه بالجند
ونحن في كردستان منذ آلاف السنين على أرض لا
يُنَازعنا فيها أحد، ٩٠٪ من الشعب الكردي في
العراق لا يتحدث غير اللغة الكردية، أننا لا نطلب
حقوقا على حساب الأمة العربية نحن أكراد العراق
جزء من أمة ولنا علاقات مع كردستان تركيا
وإيران وسورية وهي علاقات الدم وليست علاقات
لتشكيل دولة واحدة.. وكل جزء يناضل ضمن
ظروفه، ونحن نناضل ضمن الإطار العراقي ولا
نتحدث إلا عن الشعب الكردي في كردستان العراق
ونعمل من أجل تحقيق حقوقه ونسعى لبقاء العراق
موحدا على أسس سليمة قائمة على العدالة

الأكراد والعلاقات للعربية الفكرية —————
والديمقراطية في عراق ديمقراطي فيدرالى تعددى
موحد.

هذا وقد قدم المشاركون مداخلات أثرت
الندوة واغنتها وفي المقدمة منهم السادة نوري عبد
الرازق سكرتير التضامن الافرو اسوي والسيد
عبد العظيم المغربي عضو المكتب السياسي للحزب
الناصرى، نائب رئيس اتحاد المحامين العرب
والسيد أحمد نافع نائب رئيس تحرير جريدة
الاهرام والسيد محمود ياسين رمضان نائب رئيس
حزب الاحرار والسيدة سنية البهات من جريدة
الجمهورية، والسيدة تحية عبد الوهاب من مجلة
روز اليوسف، ود. سامية عباس من وكالة انباء
الشرق الاوسط والسيدة نور الهدى زكى من جريدة
العربى المصرية والسيد جاسم علوان وهو شخصية
قومية من سورية والسيد طالب سعدون من وكالة
الاتباء العراقية والسيد أحمد عبد الحكيم من مجلة
الأهرام العربى الاسبوعية.

وقد أدار الندوة وقدم لها الاستاذ أحمد
حمروش.

— أربيل —

"طبقة الأفندية" نشأتها ودورها الريادي في التغيير والتقدم

كتبت هذا الموضوع أصلاً لتقديمه في الندوة التي عقدتها جامعة السوربون بالتعاون مع المعهد الكردي في باريس بتاريخ ١٩، ٢٠، ٢١، أيلول / ١٩٩٦ حول نشأة المدن الكردية ودورها في تطور المجتمع الكردستاني. وقد تم نشره في جريدة الحياة اللندنية بتاريخ ٢٠/٧/١٩٩٧، وكذلك جريدة الاتحاد الصادرة في كردستان. وفي جريدة (هه تاو) الكردية اللندنية تم نشر ترجمته الكردية في العدد ١٣، ١٤ / حزيران / ١٩٩٧. أملاً أن يتحول في المستقبل إلى كتاب لأنه يحتاج إلى أن يكون أكثر شمولية وإلى مزيد من الدراسة والبحث.

وفيما يلي نص المقال :

تعد مدينة أربيل من أقدم المدن المأهولة بالسكان في العالم وغدت قبل سنوات عاصمة لإقليم كردستان العراق. تتميز هذه المدينة العريقة بتاريخها الحضاري القديم، بقيت منذ نشأتها عامرة وأهلة بالسكان لحد هذا اليوم، أما عن تسميتها، فإن المصادر التاريخية تشير إلى أن أسمها الحالي

تطور من تسميات قديمة قريبة من تسميتها الحالية، فقد ورد اسمها قبل العهد الآشوري وبعده بأربائيلو (بمعنى الإلهات الأربع) ثم كان لها اسم ، هوربليم واوربيل ليستقر على أربيل، أما اسمها الكردي (مه ولىر) فهو مشتق من التسميات المذكورة.

برغم كثرة الدراسات والبحوث التسي وضعت حول تاريخ وحضارة أربيل من قبل عدد من الباحثين والمستشرقين والدارسين إلا أنها مازالت بحاجة إلى مزيد منها لسبر غور التطورات التي أثرت عليها عبر المراحل التاريخية المتعاقبة .

تشتهر أربيل بموقعها الجغرافى المتميز، وسط كردستان العراق (كردستان الجنوبية)، من أبرز معالمه القلعة التاريخية الدائرية الشكل والتي يعود تاريخ بنائها إلى آلاف السنين، توسعت المدينة متأثرة بشكلها المدور، زادت نفوسها من (٧٠٠٠٠) عام ١٩٥٧ إلى أكثر من (٥٠٠٠٠٠) حسب تقديرات عام ١٩٩٢ (عند إجراء الانتخابات المحلية للبرلمان). كان السلطان مظفر الدين كوكبرى (صهر السلطان صلاح الدين الأيوبي)، الذى حكم المدينة فى القرن الثالث عشر الميلادى هو الذى جدد معالمها وأعاد إليها بعض من مجدها الذى ظل خافتا لعدة قرون، بل إن المدينة لبست فى عصره ثوبا دينيا واجتماعيا جديدا لم تخلعه حتى

الآن، وكان السلطان مظفر أول من أقام الاحتفال بالمولد النبوى الشريف بشكل مختلف وبمشاركة جميع الفئات والطبقات الاجتماعية والذي أصبح تقليدا سائدا إلى يومنا هذا، إذ تتحول المدينة في يوم ميلاد محمد (ص) إلى حالة احتفالية عامة وإلى عرس تشهده مراكز متعددة داخل السوق المركزى والمساجد والبيوت، ويعتقد أهالى المدينة أن السلطان مظفر كان مباركا لذلك يعتبر قبره مزارا تؤمه العوائل الأربيلية لحد الآن.

تاريخ المدينة يرتبط بشكل أساسى بتاريخ قلعتها الأثرية القديمة، وحسب علماء الآثار فإن بناها تم قبل أكثر من ٨٠٠٠ عام بهدف إقامة التحصينات فى وجه الغزوات التى كانت تتعرض لها.

ورد ذكر المدينة لأول مرة فى الألواح السومرية، فقد عثرت الهيئات الاستكشافية أثناء تنقيباتها على لوح سومرى كتب باللغة المسمارية السلنדה فى ذلك العهد، يعود تاريخه إلى عصر الملك الثانى فى سلالة أور، وهو الملك (شولكى) الذى عاش بين أعوام (٢٠٩٥ - ٢٠٤٨ ق.م)، ذكر فى اللوح أن هذا العاهل السومرى شن هجوما عسكريا على مدينة (أوربيلم) بقصد إخضاعها لسلطته، وأعقبه الآشوريون بحملة مماثلة تمكنوا بعدها من احتلال المدينة، لتصبح مدينة للإلهات

الأربع (أربائيلو)، وكان اعتقادهم أن هذه الإلهات تحرسهم وأن أية كارثة تحل بهم إنما هي من فعلها ومن مسئوليتها.

كانت قلعة أربيل مركزا دينيا على مر العصور واحتفظت به حتى كان قرار الحكومة العراقية باستملاكها لصالح مديرية الآثار عام ١٩٧٧ وتعويض الساكنين فيها للبناء والسكن خارجها، ولكن خطة مديرية الآثار لم تنفذ بسبب الحرب، والجهد القليل الذى بذلته للبناء لم يكن بعيدا عن التشويه حيث تم بناء بوابتها لتعكس الهندسة المعمارية التى كانت سائدة فى الحقبة التاريخية لحضارة سومر!. والآن تحولت القلعة إلى شبه خرابه تسكنها المشردون من القرى المهدامة من أرياف أربيل. قامت الحكومة الإقليمية لكردستان العراق فى أعوام ١٩٩٥ - ١٩٩٦ بترميم وإعادة بناء بعض معالمها الأثرية، خاصة تلك المنازل المتميزة بنقوشها الجميلة وبطريقة البناء التى تشير أيضا إلى وجود قسم خاص بالنساء ليفصلهن عن الرجال وحجبهن عن رؤيتهن! والجامع الكبير الذى لا يزال عامرا يؤمه المصلون. نشير إلى كون القلعة كان مركزا دينيا منذ القدم، بما ذكره اللوح السومرى إلى وجود معبد الآلهة (عشتار) التى يرد اسمها فى الكتابات

— الأكراد والعلاقات العربية الكردية —
المسمارية باسم (أى - كشان - كلاما) ومعناه
(معبد سيدة البلاد).

احتلت أربيل موقعا استراتيجيا فى العصور
القديمة، كان نقطة انطلاق رئيسية لجيوش
الإمبراطوريات الكبيرة (البيزنطية والفارسية
والاخمينية والآشورية). تعرض لحملات وغزوات
عسكرية متتالية، فقد كان هذا الموقع فى وسط
الإمبراطوريات المتناحرة، وله دور وتأثير كبيرين
فى إخضاع المناطق الأخرى المجاورة. ولعل
أشهر المعارك التى وقعت فى سهل أربيل كانت
سنة (٣٣١ ق.م) بين الإسكندر المقدونى وداريوش
الاخمينى، والتى انتهت بهزيمة الإمبراطور
الفارسى وسقوط المدينة بيد الإسكندر وجيشه
العظيم.

يذكر الرحالة الدانيماركى (كارستن نيبور)
الذى زار المدينة عام ١٧٧٦ ميلادية ، أنه لاحظ
بأن المدينة التى زارها هى (أربىلا) القديمة التى
شهدت المعركة الكبرى الحاسمة بين دارا
والإسكندر مشيرا إلى أن أربيل كانت أيضا إمارة
إسلامية كبيرة لم يبق من معالمها سوى القلعة
المبنية وسطها.

وتأسست فى مدينة أربيل قبل ظهور
الإسلام دولة مستقلة لأول مرة (٢٢٤ - ١٣١
ق.م) حكمها الفرثيون اللذين بسطوا سيطرتهم غربا

حتى وصلوا إلى نهر الفرات ، وفي الشمال حتى مدينة النصيبين (شرق تركيا) ، شرقا توسعت الدولة الفرثية إلى مدينة تبريز ^(١) .

الحياة الاجتماعية في المدينة مرت بمراحل مختلفة وكان الدين والعادات الموروثة محركها الأساسي حتى يقال أنها أكثر المدن الكردية تمسكا بالتقاليد، لكن بنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن الحالي تعرضت أربيل للعديد من التطورات حيث تأثرت برياح التغيير التي أتت من الخارج عبر تركيا العثمانية دون أن تمس تلك التغييرات التي وصلت إلى كردستان والعراق معتقداتهم. وكان من الطبيعي أن يشهد المجتمع تغييرا وأن يتأثر بما يحصل في البلاد المجاورة، هكذا ظهرت في أربيل فئة متتورة سميت بالأفندية، وهي كلمة يونانية دخلت إلى لغات البلاد العربية وكردستان من خلال تركيا بعد أن تحولت إلى مصطلح واسع الانتشار وهو في جانب من مدلولاته يعنى الاحترام والإجلال، مرادف لكلمة (سيد) العربية و(كاكه) الكردية و(سير) الإنكليزية و(مسيو) الفرنسية.

سميت واعتبرت من (الأفندية) كل من الفئات والشرائح التالية:

١- أولاد وأفراد عائلة سلاطين الإمبراطورية العثمانية.

٢- شخصيات من غير المسلمين ممن تبوءوا مراكز ومناصب حكومية كبيرة.

٣- الطبقة المثقفة من الترك والعرب والكرد المتأثرين بالثقافة الأجنبية خاصة اللذين قلدوا الأوروبيين في طريقة العيش وارتداء الملابس.

٤- المعلمين والمدرسين اللذين تولوا التدريس في المدارس الحديثة التابعة لوزارة المعارف أو التربية التي تأسست في العواصم العربية وفي المقدمة القاهرة وبغداد ودمشق وببيروت ولم تكن أربيل بعيدة عن هذا التغيير الكبير وأن وصلها متأخرا.

٥- علماء الدين وشيوخه المتتورين (وهذا تحديدا وبشكل خاص في مدينة أربيل - موضع هذا البحث).

٦- إضافة لما ذكرناه فإن كلمة (الأفندی) كانت ولا زالت تستخدم للتهكم والسخرية كأن يقال الأفندی زعلان؟ أو ماذا بك يا أفندی؟..

طبقة الأفندية في أربيل نمت وتطورت تدريجيا، واضطلعت بأدوار مهمة في توعية الناس بضرورة تحسين أوضاعهم الاجتماعية وبناء المجتمع على أسس من العدل والتقدم، كان دور رجال الدين بارزا في هذا المجال، بل اعتبروا ذلك من صلب واجباتهم الدينية ودفاعا عن الإسلام خاصة فيما يتعلق بنشر العلم وتعميمه على الجميع

بعدما كان مقتصرًا على أبناء طبقات معينة ومحددًا بالدراسات الإسلامية، وبذلك خدموا المدينة في مواكبتها للتقدم ونشر العلم، ومؤكد أن كلمة الأفندي وصلت إلى أربيل عن طريقهم، (رجال الدين)، وأجتهد هنا لأقول أن أول من لقب بالأفندي من رجال الدين في أربيل هو الشيخ أبو بكر (جد كل من: الشخصية الكردية المعروفة - ملا أفندي، وأحمد أفندي، أول متصرف لأربيل بعد تأسيس الدولة العراقية أثر الحرب العالمية الثانية، ومحمد أفندي آخر مفتي في أربيل يعين من الباب العالي، وعشرات آخرين من أبنائه وأحفاده من الأفندية سوف نتطرق لأدوار بعض منهم في هذا البحث الذي لا يسع للتفاصيل . ويعد الملا أفندي أحد أبرز رجال الدين في كردستان والمنطقة، اهتم بالشؤون السياسية إضافة إلى مهامه الدينية والاجتماعية، عندما احتل الإنكليز المنطقة كان الميجر هاى هو الحاكم في المدينة، عاش فيها سنتين وكتب مولفه الشهير ولعله الوحيد، (سنتان في كردستان)، يذكر فيها الدور الكبير للملا أفندي في الحياة الاجتماعية والسياسية للمدينة وراه يحظى باحترام وتقدير عظيمين لدى سكان المنطقة، والملا أفندي الذى اشتهر بكجك ملا أى الملا الصغير هو ابن الشيخ عمر أفندي الذى اشتهر بعمله الواسع وبمكانة كبيرة على صعيد كردستان والمنطقة عموماً، زار

أستأنه ودمشق والحجاز أقام علاقات حميمة مع شخصياتها وتضم أوراقه وكتبه رسائل وكتابات تشير إلى تلك العلاقات منها لقائه مع الشريف حسين، شريف مكة في أواخر القرن التاسع عشر، وهذا يفسر الزيارة الأولى للملك فيصل الأول لأربيل ونزوله في ضيافة الملا أفندي.

خلف الملا أفندي ثلاثة بنات وولدين، قاسم الذي توفي أثر حادث مفعج ولم يترك أثرا، وعز الدين الذي انتخب عضوا في المجلس النيابي ونائبا لرئيسه لفترات واستوزر أكثر من مرة في حكومات العهد الملكي، ولا يزال على قيد الحياة (أمد الله في عمره)، منكب على كتابة مذكراته، وكان للسيد عز الدين اهتماما بالسياسة، حاول أن يقدم ما يستطيع لشعبه الكردي منطلقا من مفهومه الخاص، وعلى هذا الطريق قدم المساعدات للملا مصطفى البارزاني وعشيرته عام ١٩٤٣ محاولا التوسط بينه وبين حكومة العهد الملكي، أقام صلات مع الضباط الكرد وساعدهم في الانضمام إلى الحركة الكردية في إيران بعد أن أعلنت عن تأسيس جمهورية مهاباد الكردية، وبذل بعد سقوط الجمهورية وعودة الضباط إلى العراق جهودا من أجل الحؤول دون إعدامهم، وكان فشله في إقناع الوصي (عبد الإله) لتخفيف الحكم عليهم سببا في فتور علاقتهما لفترة من الزمن.

ضمن نفس العائلة من طبقة الأفندية يشار إلى عثمان أفندي شقيق الشيخ عمر أفندي، كان قاضيا ورجل دين ودولة، مارس القضاء لفترة طويلة في مدينتي أربيل والموصل، وأقام صلات طيبة مع العوائل الموصلية، وسافر مرات عديدة إلى أسطنبول، (تشير بعض المخطوطات الموجودة في مكتبة المرحوم رشاد المفتي إلى علاقات متواصلة لهذه العائلة مع سلاطين آل عثمان. هناك الشقيق الآخر لعثمان أفندي هو علي أفندي الملقب بالحسامي لحبه وتعلقه بالشيخ حسام الدين (شيخ الطريقة النقشبندية)، وكان مفتيا لمدينة أربيل حتى مماته، ليصبح ابن أخيه محمد أفندي ابن عثمان أفندي مكانه، ومن أبرز أثاره مخطوطة كتبها باللغة الكردية قبل (١٠٤) أعوام، وهي ترجمة للمولد النبوي الشريف إضافة إلى مخطوطات أخرى كتبت بلغات كردية عربية، تركية وفارسية. خلف علي أفندي ابنا وحيدا هو الشيخ جميل أفندي الذي كان له هو الآخر مكانة دينية رفيعة، وقد تزوج من بنت الشيخ حسام الدين وبذلك تقوت العلاقة بين العائلتين وإذا عرفنا أن الشيخ حسام الدين كان يقيم في قضاء (طويلة) التابعة لمحافظة السليمانية، بالقرب من الحدود الإيرانية أدر كنا كيف أن مثل هذه العلاقات والدين الإسلامي بشكل عام لعب دورا أساسيا في استمرار الروابط بين

المناطق الكردية وبقاء الانسجام، بين اللهجات الكردية حيث كانت المدارس وطلاب العلم يذهبون إلى المدن البعيدة في أرجاء كردستان ويتبادلون الآراء والخبرات. كان الشيخ جميل أفندي يسكن في القلعة وقد تحولت داره الآن إلى متحف لما تتميز به من فن عمارة وتراث جميل. ومن الشخصيات الأفندية التي تركت تأثيراً في المدينة، محمد أفندي (المفتي) ابن عثمان أفندي الذي يرد ذكره في كتاب الميجر هاى، كان قليل الاهتمام بالسياسة متصوفاً، شاعراً، وخطيباً متمسكاً بالنقشبندية مولعاً بشيخها (حسام الدين) حتى أن أجمل القصائد التي كتبها كانت في التصوف ومدح الشيخ نذكر أبيات من تلك القصيدة الجميلة:

يا ساقى السراح بالذات والنعم

وناشط الفكر بالأحدااء والنعم

تتهل من لم يكن أهلاً لشريته

وتحرم الصب والولهان ذا سقم

عزيز مصر التجلى حمية الوجل

قد مسنى الضر أو فى الكيل لى وحم

وكان رشاد المفتى يتحدث لجلسائه كيف

كان والده (محمد أفندي) يأخذه لزيارة الشيخ على

ظهر البغال بين أعوام (١٩٢٥ - ١٩٤٠) وهو

(الشيخ) الذى شجعه للذهاب إلى مصر وإكمال

دراسته في جامعة الأزهر الشريف عام ١٩٣٤،

حيث أصبح بفضلها قاضيا وخطيبا للجامع الكبير في القلعة. كان رشاد المفتي الذي استفاد من رواق الأكراد في الأزهر قد أقام علاقات طيبة مع الشخصيات الكردية في مصر استفاد منهم كثيرا في الانفتاح على العالم وجعل الدين يسرا وبسببها للناس جميعا تتمسك بمبادئه السمحاء عامة الناس دون إكراه ، وفي مقدمتهم الشيخ نجم الدين الكردي والشيخ عمر وجدى والسيد محمد على عونى اللذين شجعوا وساعدوا طلابا آخرين أيضا من أربيل ومن كردستان العراق ومن غيرها لاستكمال دراساتهم والعودة إلى أربيل ليساهموا في الحركة الثقافية والاجتماعية فيها منهم د. فؤاد معصوم، محمد كزنى، حسين رشوانى، عثمان ملا صالح وغيرهم. نشير هنا إلى أن الشيخ نجم الدين الكردي هو من عائلة أربيلية معروفة وعريقة وكانوا من سكنة القلعة وهو ابن الشيخ محمد أمين فتح الله زادة، الذى رحل إلى مصر في بداية القرن واستقر هناك وأنشأ فيها مركزا دينيا للنقشبندية، ولا يزال هذا المركز متورا بديره حفيده الشيخ ضياء الكردي بعد وفاة والده الشيخ نجم الدين وشقيقه الأكبر الشيخ عبد الرحمن (رحمهما الله)، يلتف حوله أفراد العائلة التى توسعت وتمصرت تماما، إلا أنها لازالت متمسكة ومعتزة بجذورها الكردية. كذلك أجد من المناسب أن اكتب معلومة تاريخية

قيمة عن زيارة قام بها الشهيد عزت عبد العزيز عام ١٩٤٤ إلى القاهرة وهو واحد من الضباط الأربعة الأكراد الذين اعدمتهم السلطة العراقية بعد مشاركتهم في جمهوية مهاباد الكردية التي انهارت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانسحاب الجيش السوفيتي من انربايجان . ويروى السيد عصام عونى أن الشهيد عزت جاء إلى دار والده من غير سابق معرفة إلا كون والده المرحوم محمد على عونى شخصية كردية مصرية معروفة ، وساعده في الوصول إلى السفارة البريطانية حيث التقى المندوب السامي البريطاني، اللورد موين، الذى اغتيل لاحقا على يد اليهود عام ١٩٤٦ ولا نملك معلومات عن ما دار في الاجتماع ولكن لاشك أنه كان مرسلا من قبل رفاقه في كردستان العراق.

هنالك أيضا عوائل أربيلية أخرى عريقة في انتمائها للمدينة بينهم الكثير ينتمى للطبقة الأفندية ممن كان له دور مشهود في التغيير والتقدم ومن هذه العوائل (الدوغره مجى - ٢ - الدباغ، اليعقوبى، الأسعدى، الجلبى، العزيزى، الحيدرى، الجاوشلى، وعائلة عطا الله أغا جد السيد (رمزى نافع) ، وأخريات. ولكن لابد من التوقف والحديث عن رمزى نافع، هذا الشاب المفعم بالروح الثورية والتواق إلى التحرر القومى والذى انخرط فى النضال الثورى أوائل الأربعينيات إلى جانب

الطلاب الكرد في الجامعة الأمريكية ببيروت ومنهم الشخصية الكردية المعروفة نور الدين ظاظا، وكان رمزي عضوا في حزب هيو ومن الناشطين فيه، وفي عام ١٩٤٢ رحل رمزي إلى ألمانيا وفي ذهنه العمل ضد الإنكليز مع الألمان من أجل تحرير الكرد ومستقبلهم، ومن هناك قام بمغامرة فريدة وغريبة من نوعها مع بعض من ضباط الجيش الألماني بينهم (مولر) الذي لا زال على قيد الحياة وقد كتب تفاصيل هذه المغامرة في كتاب بعنوان (الشرق الملهب) ترجمه عام ١٩٩٢ السيد بدران أحمد إلى اللغة الكردية، ويسرد فيه كيف قاموا بقيادة طائرة ألمانية وهبطوا بها في كردستان العراق يحملون معهم خرائط، لكنهم أخطأوا في المكان المتفق عليه للنزول، وبدل الهبوط في منطقة بشدر بعيدا عن التواجد الإنكليزي، نزلوا في سهل أربيل، فالقت قوات الحلفاء القبض عليهم جميعا. وبغض النظر عن فشل العملية وعن سوء التخطيط والتقدير فمن المؤكد أن السيد رمزي كان يهدف من وراء تعاونه مع الألمان إلى غايات ليس بوسعنا تفصيلها أو الحكم عليها، لكنه بالتأكيد كان شابا يتقد حماسه وثورية ومفعما بروح قومية، اختار طريقا مغامرا ليصل إلى آخر مدياته ويقدم حياته في سبيل القضية التي يؤمن بها، وحسب ما يقوله مولر في كتابه فإنه كان يحمل معه مخططا

لعلم كردستان وهو نفسه المتداول الآن. فشلت المحاولة والقَت السلطات الإنكليزية القبض عليه وتم نقله إلى القاهرة حيث حكم عليه هناك بالإعدام، لكن عائلته بذلت جهودا كبيرة من أجل تخفيف الحكم عليه، كذلك توسط كثير من شخصيات المدينة لدى الوصى عبد الإله ونورى السعيد ومنهم السيد عز الدين الملا، كى يبذلا مساعيهما لتخفيف الحكم، فتم تغيير الحكم إلى المؤبد، ومرض فى السجن وأطلق سراحه فعاد إلى أربيل ليموت فيها بعد أشهر، وقيل أنه مات مسموما. ولا ننسى طبعاً دور بعض الشخصيات الذى ترك أثرا مهما فى المدينة بعد أن ختم فيها سنوات، متصرفا كان أو موظفا كبيرا أو سياسيا بارزا، منهم المرحوم عونى يوسف، السياسى المعروف فى الأربعينات والخمسينات واستوزر فى حكومة عبد الكريم قاسم، كذلك كان المرحوم مصطفى قره داغى، قاضيا فى الأربعينات ثم متصرفا لها، وأيضا المرحوم محسن الأغا الأسعدى الذى كان مديرا لبلدية أربيل لسنوات (١٩٢٨ - ١٩٣٠) لكن الطبقة الدينية الأفندية بقيت الأكثر تأثيرا حتى قيام ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨، شأنها فى ذلك شأن المدن الأخرى وأن كانت بدرجة أكثر كونها مدينة محافظة أساسا، لكن رجال الدين فيها كما أسلفنا

كانوا متتورين ولم يقفوا ضد تيار التقدم والتغيير ، بل تصدوا لحمل راياته بما ينسجم وخصوصيات المدينة، فعندما تأسست أولى مدارس التعليم للبنات في عام ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ، امتنع سكان أربيل من إرسال بناتهم إلى المدرسة معتقدين أن ذلك ضد الشريعة الإسلامية، لكن الملا أفندي بعقله وعلمه، وشخصيته القوية أذهل الجميع بإرسال بناته إلى المدرسة، فكانت السيدة نفيسة بنت الملا أفندي أول فتاة تسجل فيها ، ثم تلاحق تسجيل الأخريات، على أن التعليم للرجال والنساء كان محصورا لأبناء الأفندية والنخبة والعائلات المتمكنة إلى ما بعد قيام ثورة تموز.

دور الأفندية في التطورات السياسية

بعد انتهاء الحرب العالمية ، برزت قضية الموصل من خلال معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ التي أقر فيها الحلفاء إقامة كيان كردي وما أعقبها من تطورات ، في المقدمة فشلت ثورة الشيخ محمود في السيلمانية بعد قمعها من قبل القوات الإنكليزية وانتصرت الثورة التركية بقيادة كمال أتاتورك وسامو الغرب معه بتوقيع اتفاقية لوزان عام ١٩٢٣ وفيها تنصل للوعود التي جاءت في اتفاقية سيفر ، كانت علاقة الملا أفندي بالشيخ محمود طيبة وهي استمرار للعلاقة التي ربطت بين

والديهما الشيخ عمر أفندي وكاك أحمد الشيخ ولازال عدد من الرسائل المتبادلة بينهما موجودا في مكتبة رشاد المفتي ، لكن هذه العلاقة لم تحمل ملا أفندي للانضمام إلى حركة الشيخ لأسباب لا مجال لذكرها هنا . ومعروف المناقشة التي دارت بين الملا أفندي والميجر هاي حيث قال له الملا .. (للأسف ان الحسد حال دون اتفاق الكلمة بين رؤساء العشائر لذلك نحن بحاجة إلى وقت نتعلم فيه الإدارة) ، وعند ما أرادت عصبة الأمم إجراء استفتاء عام لأخذ رأى السكان في كردستان العراق فيما كانوا يرغبون الارتباط بالدولة العراقية أم لا. فكان صوت الملا أفندي هو الذى أثر بشكل كبير (رغم ان الأمر كان شكليا) ، فى تحديد رغبة السكان إذ يروى عنه أنه أفتى للتصويت لصالح العراق وقال (مادامت عصبة الأمم لا تعترف بحقنا فى دولة فان الأفضل لنا ان ننضم إلى العراق لأننا سنحصل على حقوق أكثر حسب قرارات عصبة الأمم ، وتركيا حادت عن الإسلام واثاتورك لم يفي بوعوده وذاق إخواننا هناك شتى صنوف الظلم ، فمن الأفضل لنا أن ننضم لدولة العراق - ٣ - .

عندما ظهرت الحركة الكردية متأثرة بمثيلاتها ، العربية ، التركية ، الإيرانية ، كانت طبقة الأفندية سباقة فى الانضمام إليها وكانت اللغات التركية والعربية والفارسية طاغية فى

تعامل الناس وفي استخداماتهم الإدارية والثقافية فكان رجال الدين المتتورين في مقدمة اللذين قاءوا عملية التغيير من خلال تأجيج الروح الوطنية بين الناس وتشجيعهم في الكتابة بلغة الأم، وكان رشاد المفتى الذى تسنم منصب إمام وخطيب الجامع الكبير في الأربعينات أول من القى خطبة الجمعة باللغة الكردية وفي عام ١٩٥٢ طبع كتابه عن المولد النبوى الشريف باللغة الكردية الذى مازالت حناجر العديد من القراء والمجودين تصدح بكلماته في المناسبات الدينية في شتى أرجاء كردستان ، وكان رحمه الله أول من أدى مناسك الحج باللغة الكردية عام ١٩٧٠ بمشاركة مئات الحجيج الكرد. شهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى نهوضا قويا للحركة القومية الكردية بدءا بحركة الشيخ محمود وحركات بارزان وتأسيس حركات وأحزاب ساهم فيها أبناء الأفندية بشكل فاعل وخاصة حزب هيو ومن اللذين نشطوا فيه المرحوم فيصل وشقيقه زيد احمد عثمان ، توفي فيصل في حادث مفجع ، رثاه الشاعر الكردي (بيره ميرد) الكبير بقصيدة رائعة كتبها باللغة الكردية ، فيما يلي ترجمة مقاطع منها:

سحابة حمراء بدأت تزمجر في سماء خرائب الوطن
وأطمرت بالبكاء والتحيب دموع الدم الأحمر
ظننت أنها طلوع أزهار (كولاله) الربيعية
ورود نوروز ، أو أنها أزياء كردية حمراء
ويلاه ..! لم تكن الشقائق ، بل كانت دماء الشباب
وأى شباب ! من كان للكرد نور العين
أنه كان قديلا للوطن ، كان يتمنى أن يضئ
لكن وا أسفاه انطفأ قبل الأوان
آلا ، أيها الشباب ابكوا كثيرا ، انه فاجعة فيصل
هذا الدم المراق ممزوج بامال الكرد
كان لزيد علاقة جيدة باليساريين في مصر ،
وبمساعدهم طبع كتابه (نضال الأكراد) في القاهرة
عام ١٩٤٨ تحت اسم مستعار هو (شيرزاد محمد).
روى لى السيد محمد مصطفى المحامى الذى كان
عضوا فى تنظيم زيانه وهى كورد (البعث
الكردى) ، كيف انه قام بتوزيع الكتاب على المثقفين
الكرد فى بغداد والسليمانية بصورة سرية.
كان هناك العديد من التنظيمات التى تشكلت إلى
جانب حزب هيو قبل أن يتوحد معظمها فى
الحزب الديمقراطى الكردستانى عام ١٩٤٦.
يتحدث المرحوم نوري شاويس فى مذكراته أنه

الهوامش

١- هناك من الباحثين من يعتقد إلى ان الأمة الكردية تكونت عبر التاريخ من اندماج سكان كردستان من (الفرثيين والميديين والميتانيين والگوتيين واللؤلؤيين والكورديين) بعد اندماجهم مع الأقوام الهندو أوروبية القادمة من جبال زاگروس.

٢- هناك عوائل أربيلية تعتقد بإنتمائها للقومية التركمانية وتعتبر تركيا وطنها الأم، مثل بعض من عائلة الدوغرمه جى والجلبى ، وصل الأمر بأحد أفراد وهو د. إحسان الدوغرمه جى إلى الهجرة إلى تركيا وترك أربيل نهائيا ، يعتبر الآن من الشخصيات التركية المعروفة ورأس لسنوات جامعات تركية ويعتبر من أثريائها ، بعد حرب الخليج والأحداث التى شهدتها المنطقة اتصل بأفراد عائلته فى أربيل وقدم مساعدات سخية لهم ولغيرهم من المحتاجين . كذلك هناك عائلة عبد الخالق الجلبى ونجليه فريد وسانان والأخير يرأس الجبهة التركمانية المدعومة من خاله إحسان الدوغرمه جى ومن تركيا .

٣- بقيت العلاقة بين عائلة ملا أفندى والعائلة المالكة قوية ، وكان للملا قصرا فخما فى قرية

بادواه - أصبحت جزءاً من أربيل الحالية -
تجتمع فيه شخصيات المدينة وضيوفه. خلال
حركة رشيد عالي الكيلاني أرسل الأخير الملك
فيصل الثاني مع بعض أفراد عائلته إلى قصر
بادواه ليكونوا في حمايته بعد أن أصبحت بغداد
غير آمنة لهم بسبب الأحداث.

وقد ورد التعقيب التالي إلى جريدة الحياة :

مأثرة أخرى

السيد رئيس التحرير

تحية طيبة وبعد

استمتعت جداً بالمقال الرائع الذي نشر في
صحيفة الحياة الغراء في العدد رقم ١٢٥٦٠ بتاريخ
٢٠ تموز (يوليو) الماضي حول مدينة أربيل
وطبقة الأفندية للكاتب عدنان المفتي وأود أن
أضيف إلى ما ذكره الكاتب، مأثرة تضاف إلى مآثر
المرحوم الملا أفندي أبو عز الدين ، وهي :

عندما نجح انقلاب رشيد عالي الكيلاني
والعقلاء الأربعة في عام ١٩٤١ طلبت الحكومة
من الملكة عالية ، رحمها الله الذهاب إلى أربيل مع
ولدها الملك فيصل الثاني والأسرة المالكة بضيافة
الملا أفندي وأرسلوا معهم ضابطاً يمثل الانقلابيين

هو المقدم صالح زكي الذي تفنن بايذائهم نفسيا وبالكلام .. إلخ.

ولقد أكرم المرحوم الملا أفندي العائلة المالكة وعمل كل ما في وسعه ووسع أهله في سبيل راحة ضيوفه، وفي أحد الأيام جاء المقدم صالح زكي وطلب من الملا أفندي عودة أو إعادة الملك فيصل والأسرة الهاشمية إلى بغداد للمساومة عليهم بعد أن بنت معالم فشل الانقلاب . رفضت الملكة عالية ذلك وقالت للملا: "نحن في حمايتك وحمى الأكراد".

وعلى الفور اتصل الملا أفندي بشيوخ الأكراد وأعلمهم بذلك وخلال ٢٤ ساعة أحاط عشرات الآلاف حول قرية الملا أفندي وأحبط المخطط الإجرامي.

وللتاريخ كانت الأسرة الهاشمية التي ذهبت مع المغفور لها الملكة عالية مؤلفة من والدتها الملكة نفيسة وولدها الملك فيصل الثاني والأميرة عابدية بنت علي (استشهدوا في انقلاب ١٤ تموز الأسود). والأميرة صالحة الحسين والأميرة جليلة بنت علي والأميرة بديعة بنت علي والشريفة ناظمة أسعد، رحمهم الله أجمعين ورحم الملا أفندي وعائلته الطيبة.

لندن - العميد المتقاعد أبو قتادة فيصل

جريدة الحياة العدد - ١٢٦٠١ - في ١٩٩٧/٨/٣٠

وثيقة

قرار مجلس الأمن الدولي رقم - ٦٨٨ -

٥ نيسان (إبريل) ١٩٩١

إن مجلس الأمن

إذ يضع في اعتباره واجباته ومسؤولياته،
بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة لصيانة السلم
والأمن الدوليين.

وإذ يشير إلى الفقرة ٧ من المادة ٣ من
ميثاق الأمم المتحدة.

وإذ يساوره شديد القلق إزاء القمع الذي
يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في أجزاء
كثيرة من العراق والذي شمل مؤخرا المناطق
السكانية الكردية وأدى إلى تدفق اللاجئين على
نطاق واسع عبر الحدود الدولية وإلى حدوث
غارات عبر الحدود بما يهدد السلم والأمن الدوليين
في المنطقة.

وإذ يشعر باتزعاج بالغ لما ينطوى عليه
ذلك من آلام مبرحة يعاني منها البشر هناك.

وإذ يحيط علما بالرسالتين المرسلتين من
الممثلين الدائمين لتركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة

والمؤرخين في ٣ نيسان (إبريل) ١٩٩١ و ٤ نيسان (إبريل)، ١٩٩١ على التوالي.

وإذ يحيط علماً أيضاً بالرسالتين اللتين أرسلهما الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة والمؤرختين في ٣ ونيسان إبريل - ١٩٩١ على التوالي.

وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء تجاه سيادة العراق وجميع دول المنطقة، وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

وإذ يضع في اعتباره تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٩١.

١- يدين القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق والذي يشمل مؤخراً المناطق السكانية الكردية وتهدد نتائجه السلم والأمن الدوليين في المنطقة.

٢- يطالب بأن يقوم العراق على الفور، كإسهام منه في إزالة الخطر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة، بوقف هذا القمع، ويعرب عن الأمل، في السياق نفسه، في إقامة حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين.

٣- يصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية، على الفور، إلى جميع من يحتاجون إلى المساعدة في جميع أنحاء

العراق، ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها.

٤- يطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الإنسانية في العراق، وأن يقدم على الفور، وإذا اقتضى الأمر على أساس إيفاء بعثة أخرى إلى المنطقة، تقريراً عن محنة السكان المدنيين العراقيين، وخاصة السكان الأكراد، الذين يعانون من جميع أشكال القمع الذي تمارسه السلطات العراقية.

٥- يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه، بما فيها موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، للقيام على نحو عاجل بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين والسكان العراقيين المشردين.

٦- يناشد جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات الإنسانية أن تسهم في جهود الإغاثة الإنسانية هذه.

٧- يطالب العراق بأن يتعاون مع الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغايات.

٨- يقرر إبقاء هذه المسألة قيد النظر.

المصادر

- ١- عرب وأكراد، خصام أم وئام، درية عونى دار الهلال - القاهرة.
- ٢- عرب وأكراد. منذر الموصلى.
- ٣- القضية الكردية فى العراق، جلال الطالبانى.
- ٤- أمة فى شقاق، جوناثان راندل - دار النهار بيروت
- ٥- تاريخ الكرد وكردستان، محمد أمين زكى - الترجمة العربية - محمد على عونى - القاهرة.
- ٦- سنتان فى كردستان - ميجر هاى - الحاد البريطانى فى أربيل ١٩١٨ - ١٩٢٠.
- ٧- كردستان خلال سنوات الحرب العالمية الأولى - د. كمال مظهر.
- ٨- المسألة الكردية فى العراق - عزيز شرف.
- ٩- وثائق وبيانات الاتحاد الوطنى الكردستانى والجهة الكردستانية.



Conservation of the Alaska Wildlife Refuge (GOAL)



الكاتب والكتاب

إن الهدف الأساسي من إصدار هذا الكتاب هو الإجابة عن تساؤلات كثيرة ربما ترد في ذهن القارئ المصري والعربي عموماً حول ما يتعلق بالقضية الكردية سواء فيما يتعلق ببعدها التاريخي أو تطوراتها في السنوات الأخيرة. وتعميقاً للفائدة أعدت نشر بعضاً من المقالات والدراسات التي سبق نشرها في السنوات الأخيرة. وكلّ أمل أن أكون قد وفقت في محاولتي كخطوة لتجسير العلاقة بين المثقفين العرب والكرد مساهمة في الفهم ومحاولة لخلق وعي أقل إجحافاً بحق هذا الشعب الذي لا يود غير العدالة والسلام.

- من مواليد أربيل / كردستان العراق.
- انخرط في نضال الحركة الكردية في سن مبكر، وساهم في اتحاد طلبة كردستان في المراحل الثانوية والجامعية.
- من مؤسسي الحزب الاشتراكي الكردستاني عام ١٩٧٩.
- شارك في مفاوضات الجبهة الكردستانية مع الحكومة العراقية عام ١٩٩١.
- ساهم في المفاوضات المتعلقة بكردستان العراق في لندن وأنقرة.
- شارك في العديد من المؤتمرات والندوات التي عقدت حول القضية الكردية.
- عضو قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني ومسئول العلاقات العربية وممثلاً في القاهرة.